جامعة الدكتور يحيى فارس – المدية–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة(1980-2012)

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع مالية ونقود

من إعداد الطالب:

- شنوف حكيم

تحت إشراف /د:

- تهتان مراد

لجنة المناقشـــة

أ/د مكيد علي رئيسا

د/ تهتان مراد مشرفا

د/ جليد نور الدين عضوا

د/ مزيود ابراهيم عضوا

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

إلى من قال الله في حقهما

(...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...)

إلى أبي و أمي أطال الله في عمرهما

إلى من تحمل معي عناء إعداد هذه المذكرة

زوجتي العزيزة

إلى ولدي الغالي ياسين سراج الدين

إلى إخوتي الأفاضل

وإلى كل الأحباب و الأصدقاء

وبالأخص صديقي طيبي أحمد وعائلته الطيبة

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان

بعد شكر الله عز وجل على ما وهبنا من عقل و حسن تدبير لا يفوتنا أن

ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا

العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان و الشكر على ما قد موه من معونة ونصح، مما كان

له الوقع الحسن في قلوبنا و تغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء:

الدكتور المشرف تهتان مراد

على توجيهاته القيمة

أساتذة جامعة الدكتور يحي فارس

أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل

ولا يفوتني أن أشكر كل من قدم لنا العون و النصح، وإلى من حفزنا على العمل،

والحمد الله من قبل ومن بعد، فهو ولي التوفيق.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة.	أ– ه
الفصل الأول: مفاهيم ونظريات أساسية حول النمو الاقتصادي.	
مقدمة الفصل الأول .	02
المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	03
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	03
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.	08
المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .	10
المبحث الثاني: نظريات النمو التقليدية (نظريات النمو الخارجي).	11
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي.	11
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك.	17
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي لدى الكنزيين.	25
المطلب الرابع : نظرية مراحل النمو لوالت روستو (ROSTOW) .	29
المبحث الثالث: نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي).	33
المطلب الأول: نموذج رومر (Romer) .	33
المطلب الثاني: نموذج لوكاس (LUCAS).	35

المطلب الثالث: نموذج بارو (BARRO).	
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.	
مقدمة الفصل الثاني	42
المبحث الأول: قنوات تأثير القطاع المالي في النمو الاقتصادي.	44
المطلب الأول: التأثير على الاستثمار.	44
المطلب الثاني: التأثير على الادخار.	45
المطلب الثالث: كفاءة تخصيص الموارد.	48
المطلب الرابع: العرض النقدي.	50
المبحث الثاني: الجدل الفكري حول العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.	51
المطلب الأول: المدارس الاقتصادية والعلاقة بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي.	51
المطلب الثاني: القطاع المالي في بعض نظريات النمو.	66
المبحث الثالث: العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي حسب الدراسات التجريبية.	68
المطلب الأول: الدراسات المؤيدة للدور القيادي للقطاع المالي.	69
المطلب الثاني: الدراسات المؤيدة للدور التابع للقطاع المالي .	75
المطلب الثالث: الدراسات المؤيدة لوجود علاقة تبادلية بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي.	77
خلاصة الفصل الثاني .	79

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتحديد طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	
مقدمة الفصل الثالث .	81
المبحث الأول: واقع مؤشرات القطاع المالي والنموالاقتصادي للجزائر .	82
المطلب الأول: واقع مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر.	82
المطلب الثاني: واقع مؤشرات القطاع المالي للجزائر.	87
المبحث الثاني: تحليل علاقات الارتباط و السببية بين المتغيرات الحقيقية و المالية في الجزائر .	98
المطلب الأول: علاقات الارتباط و السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المالية الرئيسية .	99
المطلب الثاني: علاقات الارتباط و السببية بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي والمتغيرات المالية الرئيسية.	101
المطلب الثالث: علاقات الارتباط و السببية بين الإنفاق الاستثماري الثابت والمتغيرات المالية الرئيسية.	103
المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.	106
المطلب الأول: تقديم النموذج و دراسة المتغيرات.	106
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك و تقدير النموذج.	122
خلاصة الفصل الثالث .	126
الخاتمة.	128
قائمة المراجع.	133
الملاحق .	143

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الانفتاح التجاري بالنسبة لمعدل الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم في الجزائر للفترة (1980–2012).	84
02	تطور عدد الشركات في بورصة الجزائر.	94
03	تطور مؤشر السيولة في بورصة الجزائر.	95
04	تطور مؤشر رأس المال السوقي في بورصة الجزائر.	96
05	معاملات الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المالية.	99
06	نتائج اختبار السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وَالمتغيرات المالية الرئيسية.	100
07	معاملات الارتباط بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي و المتغيرات المالية محل الدراسة.	101
08	نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي وَالمتغيرات المالية الرئيسية.	102
09	معاملات الارتباط بين الإنفاق الاستثماري الثابت و المتغيرات المالية محل الدراسة.	103
10	نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الاستثماري الثابت وَالمتغيرات المالية الرئيسية.	104
11	تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (GDpg).	110
12	نتائج إختبار ديكي فولر المطور (ADF) للاستقرارية.	110
13	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(GDpg).	111
14	تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (M2/GDp).	112
15	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (M2/GDp).	112

16	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(M2/GDp).	113
17	درجة التأخر لمسار السلسلة (DCP/GDp).	114
18	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (DCP/GDp).	115
19	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(DCP/GDp).	115
20	درجة التأخر لمسار السلسلة (I/GDp).	116
21	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (I/GDp).	117
22	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(I/GDp)	117
23	درجة التأخر لمسار السلسلة ((M+X) /GDp).	118
24	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة ((M+X) /GDp).	119
25	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D((M+X) /GDp)	119
26	درجة التأخر لمسار السلسلة (Inf_t).	120
27	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (Inf_t).	121
28	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(Inf_t).	121
29	نتائج إختبار ديكي فولر المطور (ADF) للاستقرارية.	122
30	نتائج إختبار التكامل المشترك بطريقة جوها نسن.	123

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط ادم سميث للنمو الاقتصادي	13
02	نموذج مالتوس حول النمو الاقتصادي	14
03	نموذج سولو حول النمو الاقتصادي	20
04	نموذج روستو حول النمو الاقتصادي	32
05	المنحنى البياني للطلب على النقود عند كينز	55
06	منحنى التفضيل النقدي وتحديد سعر الفائدة في النظرية العامة لكينز	56
07	تغير سعر الفائدة وأثره على الكفاية الحدية لرأس المال	58
08	منحنى بومول للطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط	60
09	المنحنى البياني لتطور حجم الكتلة النقدية(M2) وأشباه النقود(QM)	88
10	المنحنى البياني لكل من المؤشرات (M2/ GDp)، (QM/ GDp) ، (DCP/ GDp)	89
11	المنحنى البياني لكل من سعر الفائدة على الودائع% (DI) و سعر الفائدة على القروض (CI)%	91
12	المنحنى البياني لكل من نسبة الاستهلاك العائلي (C/GDP)، نسبة الإنفاق الاستثماري (I/GDP) و نسبة الائتمان المحلي للقطاع المصرفي (DCP/GDP)	92
13	المنحنى البياني لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (GDpg)	109
14	المنحنى البياني لسلسلة حجم الوساطة المالية (M2/GDp)	111
15	المنحنى البياني لسلسلة نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP/GDp)	114
16	المنحنى البياني لسلسلة معدل الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (I/GDp)	116

17	المنحنى البياني لسلسلة درجة الانفتاح التجاري ((M+X) /GDp)	118
18	المنحنى البياني لسلسلة معدل التضخم (Inf_t)	120

مقدمة :

تكتسي العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والنقدية أهمية بالغة لدى الاقتصاديين، وتعتبر من أكثر المواضيع المثيرة للجدل، وقد كان لموضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي محور كثير من الدراسات الاقتصادية،كما أن الدور الذي الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية خاصة (القطاع المالي المصرفي) دورا محوريا في النشاط الاقتصادي المعاصر، لذا تزايد الاهتمام خلال العقد المنصرم بصورة خاصة بدراسة و تحليل أهمية هذا القطاع، و أثره على المكونات الكلية في الاقتصاد (القطاع الحقيقي) فالقطاع المالي بشكله العام هو القناة التي يتم من خلالها تجميع الفوائض من القطاعات المختلفة وتوزيعها على الاستثمارات، عن طريق إتاحة الموارد التمويلية لها، ويتم ذلك بأسلوب مباشر من خلال سوق الأوراق المالية، أو بأسلوب غير مباشر من خلال الجهاز المصرفي، والمؤسسات المالية الأخرى وهو ما يعرف بخدمات الوساطة المالية، بيد أن الدور الإيجابي لخدمات الوساطة المالية، يرتبط ارتباطا كبيرا بكفاءة النظام المالي وقدرته على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، ومدى اندماج النظام المالي في الوحدات الاقتصادية الحقيقية، فتطور القطاع المالي يؤثر على معدلات النمو من خلال تأثيره على إنتاجية رأس المال، أو من خلال قدرته على تحويل الأرصدة المالية إلى استثمار حقيقي.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها القطاع المالي،كانت هناك عدة دراسات من بينها التي أجراها كل من (King et Levine, 1993) والتي خلصت إلى أن النظام المالي يؤثر في النمو الاقتصاد ي، وتوصلوا إلى أن الأنظمة المالية المتطورة تحسن من احتمالية نجاح الابتكار وتساهم بتعجيل النمو ا لإقتصادي وبالمقابل فإن تدهور الأنظمة المالية يقلل من معدل النمو الاقتصادي عن طريق تقليل معدل الإبتكار.

كما أن هناك دراسة سابقة تعود إلى (Schumpeter 1912) والتي خلصت إلى أن المصارف تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، بحشد المدخرات وترشيده ا إلى استثمارات ذات مردودية مثلى فهي تقوم بتخصيص المدخرات بما يؤثر على مسار النمو الاقتصادي.

ونتيجة للتحولات السريعة التي شهدها الاقتصاد العالمي كمظهر من مظاهر العولمة، وما خلفته من آثار على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية، أدت إعادة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي إلى فرض العديد من التحديات خاصة أمام الأنشطة المالية والمصرفية،كما أصبح التقدم التكنولوجي يعد من أه م العناصر التي ساهمت في تحديث وعصرنة القطاع المالي في مختلف الاقتصاديات العالمية.

إن هذه التطورات التي اجتاحت العالم قد ألقت بظلالها على القطام المالي في الجزائر، ولذلك فإنه من الضروري القيام بإصلاحات عميقة لهياكله وآليات عمله مع خلق الوسائل الضرورية التي تسمح له بالتكيف مع المحيط الدولي، وقد كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاسا واضحا على تطور أداء النظام المالي على وجه العموم والجهاز المصرفي على وجه الخصوص وتركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات كالخوصصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاتجاه للعولمة المصرفية ، بما يتناسب واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو في كافة أنحاء العالم.

لكن ومع تعدد النظريات أصبح الجدل واضحا من الناحيتين النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي (العيني)، فمنها من تقوم على أساس الدور التابع للقطاع المالي، الذي يقوم بتمويل احتياجات القطاع العيني وانعكاس هذا الأخير على عملية التنمية، ومنها ما يؤكد على الدور الايجابي والريادي للقطاع المالي، وعلى هذا الأساس نجد الاتجاه الأول يقوم على أن تحسين أداء القطاع المالي ونوعية الخدمات التي يقدمها، يؤدي الى رفع وتيرة النمو الاقتصادي، في حين يرى أصحاب الاتجاه الثاني دفع عملية التنمية الاقتصادية لاتتاثر بالضرورة بتطوير القطاع المالي.

1 – إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق ولنبين مدى مساهمة النظام المالي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي،صيغت إشكالية بحثا على النحو التالي:

هل توجد علاقة سببية بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي في لجزائر ؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي تندرج أسئلة فرعية على نحو يتماشى ومشكلة البحث كمايلي :

- ✓ ما هي أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وما الجديد الذي قدمته نماذج النمو الداخلي في تحليلها للنمو ؟
- ✓ ما هي ملامح تطور القطاع المالي في الجزائر، وما هي أهم المؤشرات التي تعكس ذلك؟
- ✓ كيف يمكن أن يحقق التطور المالي آثارا مستمرة على النمو الاقتصادي؟

2- الفرضيات:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- تطوير النظام المالي خطوة رئيسية نحو تعزيز النمو الاقتصادي.
- عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقترضين، تشجع الادخار والاستثمار، فالعلاقة السببية تتجه إذا من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى التطور المالي أي أن العلاقة السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.
- عدم وجود أي سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.
- هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

3- أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول هدف رئيسي يتمثل في محاولة معرفة دور القطاع المالي في تحفيز النمو الاقتصادي ،إضافة إلى أهداف مكملة لموضوع الدراسة تتمثل في مايلي :

- دراسة و معرفة اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- بناء نموذج مناسب للنمو الاقتصادي يأخذ في الاعتبار مؤشرات التطور المالي كمتغيرات مفسرة للنموالاقتصادي.

4- دوافع اختيار موضوع البحث:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة للأسباب التالية:

- يعتبر موضوع تطوير وعولمة القطاع المالي من المواضيع التي لقيت اهتماما دوليا، خاصة بعد حدوث الأزمات المالية العالمية، وتعدي هذه الأزمات إلى الاقتصاد الحقيقي مثل ما حدث في أزمة الكساد العالمي خلال عقد ثلاثينيات القرن الماضي، والعكس أيضا مثل ما حدث في أزمة جنوب شرق أسيا انتقال الأزمة من الاقتصاد الحقيقي الشق المالي من الاقتصاد، فكان لابد من تحليل علاقات الارتباط

والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات المالية والحقيقة ، لتشخيص الأزمات التي شهدتها عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، و منه صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة لتفادي الأزمات أو التقليل من حدتها.

- اختلاف الآراء والاتجاهات حول طبيعة العلاقة بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي في الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية، لهذا أردنا من دراستنا هذه محاولة معرفة الحقيقة حول الجدل الدائر.

5- الدراسات السابقة:

بينت العديد من الدراسات الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة، على وجود انعكاسات لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي، رغم أن هناك جدل قائم في تفسير العلاقة وتحديد اتجاهها بين هذين المتغيرين فيما كان النمو الاقتصادي هو المسؤل عن تطور القطاع المالي أم أن العكس صحيح، أما بالنسبة للدراسات التي أجريت على الدول النامية والدول العربية على الأخص، فبالرغم من ندرتها إلا أنه ا توصلت إلى نتائج مثل الدراسة التي أجراها محمد بن سليمان الجاسر (2002) بعنوان"تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل " ورقة مقدمة لندوة حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام2020م، التي ركزت على التحرير المالي و المنافسة العادلة، لتحقيق التطور المالي الذي ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي، و الدراسة التي أجراها أحمد البلبل وآخرون (2004) بعنوان " التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي " والتي خلصت إلى أن التطورات في الهيكل المالي تصب في تنويع خيارات التمويل الخارجي وتعزيز عرض الخدمات المالية القادرة على رفع كفاءة تعزيز الموارد في المجتمع لكنها لم تحدد العلاقة السببية واتجاهها بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، كما أن هناك أيضا دراسة محمد خلف بعنوان "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق " التي خلصت إلى ضرورة تحرير الجهاز المصرفي من سياسات الكبح المالي، لتحقيق النمو الاقتصادي.

وبالنسبة للدراسات على مستوى الاقتصاد الجزائري فهي نادرة، و لم تدرس إلا بعض الجوانب من موضوع بحثنا، مثل الدراسة التي أجراها كل من بن بوزيان محمد و شكوري سيدي محمد بعنوان " التحرر المالي وأثره على الرمو الاقتصادي" التي ركزت على التحرير المالي وبالأخص على مستوى أسعار الفائدة وأيضا الدراسة التي قام بها بطاهر علي (2006) بعنوان "اصطلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية " أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر فعلى مستوى الاقتصاد الجزائري، لم نجد دراسات تطرقت بشكل مباشر إلى تحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

6- منهج البحث و أدوات التحليل:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، واختبار الفرضيات المعتمدة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال البيانات الإحصائية لتحليل تطور القطاع المالي والأداء الاقتصادي كما استخدمنا منهج القياس الاقتصادي لمحاولة بناء النموذج المناسب للموضوع وكذا دراسة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

7- خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث والتوصل إلى النتـــائج المرجوة، عمدنا إلى تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول خصصنا الفصل الأول للنمو الاقتصادي وتناولنا فيه مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، أما الفصل الثاني فخصصناه للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، تناولنا فيه أهم الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، كما خصصنا الفصل الثالث للجانب التطبيقي المشتمل على الدراسة القياسية لتحديد علاقات الارتباط و السببية بين القطاع المالي و الحقيقي في الجزائر باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM).

الفصل الأول

مفاهيم ونظريات أساسية حول النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول :

زاد الاهتمام الدولي بالنمو الاقتصادي واضحي من أهم القضايا الرائجة في المحافل الدولي ة، من خلال سعي الدول لتحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي، إذ يعتبر النمو العامل الأساسي والمعتمد رسميـــا في قيـــاس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، فقوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي تتجلى من خلال معدلات النمو ولهذا نال موضوع النمو الكثير من الاهتمام، من خلال تعدد الدراســـات والأبحاث المفسرة للنمـــو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للدول النامية والمتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق النمو و التنميـــة الاقتصادية.

ومن اجل حوصلة موضوع النمو والتنمية الاقتصادية ، قمنا بتقسيم الفصـــل إلى ثلاث مباحث كمايلـــي :

المبحث الأول: مفاهيـــم النمـــو الاقتصادي و التنميـــة الاقتصاديـــة.
المبحث الثاني: نظريـــات النمـــو التقليديـــة (نظريات النمو الخارجي).
المبحث الثالث: نظريات ونماذج النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي).

المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

تعددت مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بدءا من إسهامات النظرية الكلاسيكية من خلال نظرية آدم سميث، ريكاردو و مالتوس في النمو الاقتصادي، مرورا بالنظرية الكينزيـــة ونموذج سولو للنمو الاقتصادي ثم ظهور نظرية النمو الداخلي و من أهمها نموذج رومر (1986) نموذج لوكاس (1988) و قد أسهم كلا من الفكر الاقتصادي التقليدي و الحديث في تتطوير نظريات النمو الاقتصادي رغم اختلاف فرضياتهما و تحليلهما و النتائج التي توصلا إليها.

المطلب الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي.

يتحقق النمو الاقتصادى عند وجود زيادة فى قدرة الاقتصاد على الإنتاج ، ولكن المشكل يكمن في كيفية المحافظة ولاستمرارية في هذه الزيادة المحققة .

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي بتعدد المفكرين وبتعدد المدارس الاقتصادية، فمنهم من عرف النمـــو الاقتصادي على انه مدلول كمي يتمثل في الزيادة المحققةفي الإنتاج على المدى الطويل لإنتاج البلد[1].

وهناك من عرف النمو الاقتصادي على انه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي ، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتـــج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية [2] .

وأيضا يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كميـــة السلـــع والخدمـــات التي ينتجها الاقتصـــاد وهـــذه السلع تنتج باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسيـــة، و هي الأرض والعمل ورأس المـــال والتنظيم.

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه الزيادة الحاصلة في الدخل لدولة معينة لفترة محددة، ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا[3].

---

[1] Jean. Longatte et pascal. Vanhove**, economie jénerale** ,édition7,Dunod ,paris,2003, page 53.

[2] أحمد أبو الفتوح علي، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001،ص 103.

[3] سيدي محمود ولد سيدي محمد،، **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995، ص 90.

ويعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1]،كما أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمـــــالي الناتج المحلي، بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي[2].

كما لابد للاقتصاد حتى يتمكن من النمو أن يتم توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للمجتمع، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيـــق النمـــو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي :[3]

1- الموارد الطبيعية :يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل:

المعادن والمياه، الهواء، وضوء الشمس...الخ.

2- رأس المال : ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات

3- اليد العاملة : تعني كـــل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون ، كما تعني مستوياهـــم التعليميـــة وخبراهم العملية.

4- التقنية : وتشير إلى البحث العلمـــي والبحث في مجـــال الأعمـــال والمخترعـــات.

ومما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه حركة تصاعدية مستمرة لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل ،وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي.

[1] Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, Paris, 1999, page 9.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان غظية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية 2000، ص51 .

[3] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الأولى، الأردن،2008،ص34.

الفرع الثاني:قياس النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخيل الوطنية، أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة ،يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمـــــو في الناتج الوطني الحقيقي، أو يقاس من خلال التعرف غلى المتغيرات في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن، حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة(T)– الدخل الحقيقي للفرد في الفترة(T-1)}}{\text{الدخل الحقيقي للفترة (T-1)}}$$

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

و بالتالي فان معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان.

ويرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. ويمكن عرض مقاييس النمو الاقتصـــادي كالآتي:

أولا: المعدلات النقدية للنمـــو.

يقصد بها معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعـــد تحويل المنتجات العينية والخدمات لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخـــم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبيـــة المعتمدة دوليا، إلا أنه لا يزال أفضـــل وأسهـــل الأساليب المتاحـــة خاصـــة بعد التعديـــلات التي تجرى على هـــذه التقـــديرات.

كما يظـــم هذا النوع من المقاييس كل من معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية المعرفة كمايلي : [1]

1. معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات السنوية باستخدام العملات المحليـة ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخـــدام معدل نمو الناتـــج الوطني الإجمـــالي و معدل نمو الدخل، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمـــو بالأسعار الثابتة.

2 . معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهـــور التضخم ، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، و يتم تقديرها بالأسعار الثابتـــة بعد إزالة اثر التضخم، و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل .

3 . معدلات النمو بالأسعار الدولية :

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها، خاصة في مجال التجارة الخارجية و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخـــم.

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمـــو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ونذكر منها معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلا نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية والأمن...الخ.

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر الإسكندرية، طبعة 1998، ص118.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدوده .بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.[1]

الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي.

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي التي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل رأس المال والتقدم التقني، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

1 - عنصر العمل :

يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية [2].

2 - عنصر رأس المال :

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي و يساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة[3].

---

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، **نفس المرجع** ،ص120.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، القاهرة، 2001 ، ص34.

[3] سولو روبرت، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الثانية، بيروت، ص 306.

3 - التقدم التقني:

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجيـــة حتى وإن بقيت كميـــة الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القيـــاس الدقيق للناتـــج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثـــل مؤشرا واســـع القبول[1].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنميـــة أوســـع من النمو وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية[2].

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

عند الحديث عن التنمية كان يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين تلك الزيـــادة في نصيب الفرد من الدخل، وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة وهذا في حقيقة الأمر هو مفهوم النمـــو الاقتصادي لأنه يتعلق بجوانب كمية إحصائية، ويتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانيـــة والاجتماعية ذات التأثير المباشر على المستوى الحياتي العام لكل أفراد المجتمع[3].

وتعرف التنمية على أنها مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمـــــو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان استمرارية هذا النمو لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية[4].

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك، وهي وســـيلة لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **مرجع سابق**، ص58.

[2] داودي الطيب، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008 ،ص5.

[3] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، القاهرة، 2001 ، ص34.

[4] محمد بيوض ،**تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية** رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011،ص 70 .

الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلهـــا الوطني الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[1].

وهناك من يعرف التنمية الاقتصادية، بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالـــة التخلف إلى حالـــة التقدم حيث يتم إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي.[2]

ومما سبق يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد بغية الاستخدام الأمثل، أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسة للعالم الخارجي،كما أن التنمية الاقتصادية في حدّ ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط، بل هي ظاهرة ذات أبعاد متعددة سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية، لذلك يعتبر أصحاب الفكر الاقتصادي التنمية إجراء تغييرات جذرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف[3].

الفرع الثاني: قياس التنمية الاقتصادية.

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة (ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U N D P)، بإصدار مقياس التنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (H D I) والذي ظهر سنة 1990، يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبـــر عنه بالســـن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليـــل أخر يأخذ بعين الاعتبـــار عدم العدالة في توزيـــع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثـــل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس "G D I "، أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنـــموي "HPI "

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى 1999، ص325 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، **مرجع سابق** ، ص55 .

[3] دراوسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر 2005،ص91.

والذي أضيف سنة 1997، حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة، وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع و الخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه ، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش [1].

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويمكن القول أن التنمية عبارة عن نمو يهدف إلى:

1- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج بإعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات ، وذلك بتعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة بين قطاعات الصناعة، الزراعة والخدمات.

2- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

3- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وبتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

4- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد لفترة طويلة، و ضمان الزيادة في الدخل الوطني الخام.

5- تقليل التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد المجتمع والسعي لضمان أكبر قدر من العدالة الاجتماعية.

6- إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وتحقيق الكفاية لكل فرد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية.

7- ضمان التطور والتغير الكمي والكيفي للأنشطة الاقتصادية الزراعية والصناعية، التي تنتج للسوق الداخلي بعكس النمو الاقتصادي، الذي يقتصر على مجرد التغير الكمي في بعض المتغيرات القابلة للقياس.

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006 ،ص28.

المبحث الثاني: نظريات النمو التقليدية (نظريات النمو الخارجي).

انصب اهتمام المفكرين الاقتصاديين بـالجانب التنظيري للنمو الاقتصادي، باعتباره أهـــم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي، و اهتم الفكر التقليدي بالنمو الاقتصادي وأبرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي وتطورها، وكانت إسهاماته من أوائل اتجاهات الفكر الاقتصادي تطرقا للنمو الاقتصادي، مما فتح المجال لظهور اتجاهـــات جديدة لتطوير نظريات ونمـــاذج جديدة مفسرة للنمـــو.

وقد عرفت الآراء والتفسيـــرات اختلافات عديدة في ووجهـــات النظر خصوصـــا فيما تعلق بالأسباب والمتغيرات أو العوامل والمحددات المؤدية إلى تحقيق هذا النمو، وفي هذا الإطار تعددت النظريات والنمـــاذج المفسرة للنمو الاقتصادي ولكنها كانت تفسر النمو بعناصر خارجيـــة ، ومن خلال دراستنا هذه نستعرض أهم النظريات التي تطرقت للنمو الاقتصادي .

المطلب الأول : النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك .

من أهم رواد الفكر الكلاسيكي ادم سميث، دافيد ريكاردو وروبرت مالتوس، حيث استنـــد التحليل الكلاسيكي على عدة فرضيات، أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالـــة الاستخدام التام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، واتجه الكلاسيك لدراسة أسباب النمو طويل الأمد ، معتمدين على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، ورغم التعارض في بعض الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك لكنهم اتفقوا على أراء عديدة، ومن ابرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي[1]:

أولا : مفهوم ونظرية « ادم سميث» .

لايعتبر " سميث "القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكـــان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع؛ إلا أنه يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظـــرا لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجيـــة العمـــال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي؛ بالإضافة إلى القطاع الصناعي فحسب " سميث "هناك عامـــل أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية؛ مع توفر بيئـــة

[1] . مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007 ، ص62

ملائمة تسمح لدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية و الخارجية، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، و تطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تتم عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل و تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال، والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان، وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي بدوره يؤدي إلى الركود نظرًا إلى تناقص المر دودية في القطاع الزراعي،غير انه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية [1].

وحسب ادم سميث العمل هو المعيار الوحيد للقيمة،في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر أساسية هي :

الأرض ،رأس المال والعمل ولذلك تكون دالة الإنتاج حسبه كمايلي :

$$Y = f(K, L, N) \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots (1)$$

حيث:

Y: الإنتاج ، k : رأس المال ، L: العمل ، N : العمل

ويرى " ادم سميث " ان معدل النمو السنوي للناتج الوطني هو مجمع الإنتاجية الحدية لجميع عناصر الانتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء تفاضل بالنسبة للزمن(t) للمعادلة (1) كمايلي [2]:

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} \mathbf{X} \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dk} \mathbf{X} \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dN} \mathbf{X} \frac{dN}{dt} \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

[1] صواليلي صدر الدين ،**مرجع سابق**، ،ص ص31،32

[2] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية** دار الكتاب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل،العراق ،1988 ص 51 .

حيث:

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

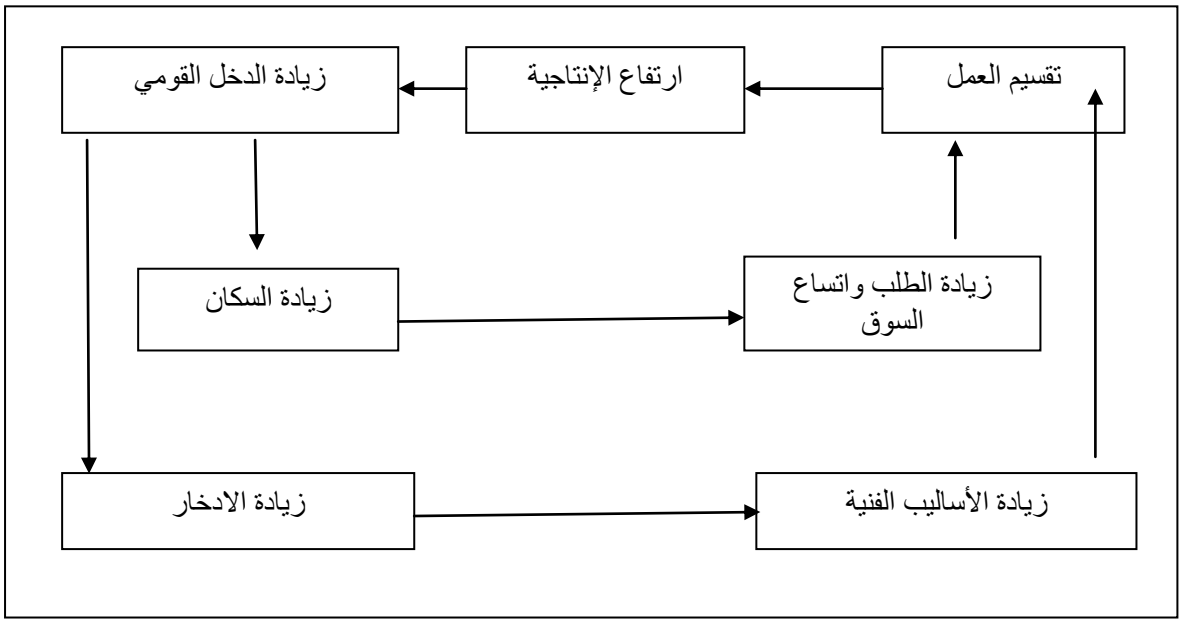
$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

$\frac{df}{dk}$: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية لعنصر الأرض

ويشير ادم سميث إلى مسالة تراكم التراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج ، لاسيما عند توافر قدر كافي من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الإنتاجية يزيد من الناتج ويرفع من المعدلات السكانية للنمو ، مما يزيد من الطلب الكلي للسوق ، ويلخص أدم سميث تصوراته وأفكاره في الشكل التالي[1] :

شكل رقم (01) : مخطط ادم سميث للنمو الاقتصادي



المصدر : بودحدح كريم ،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2010 ،ص96.

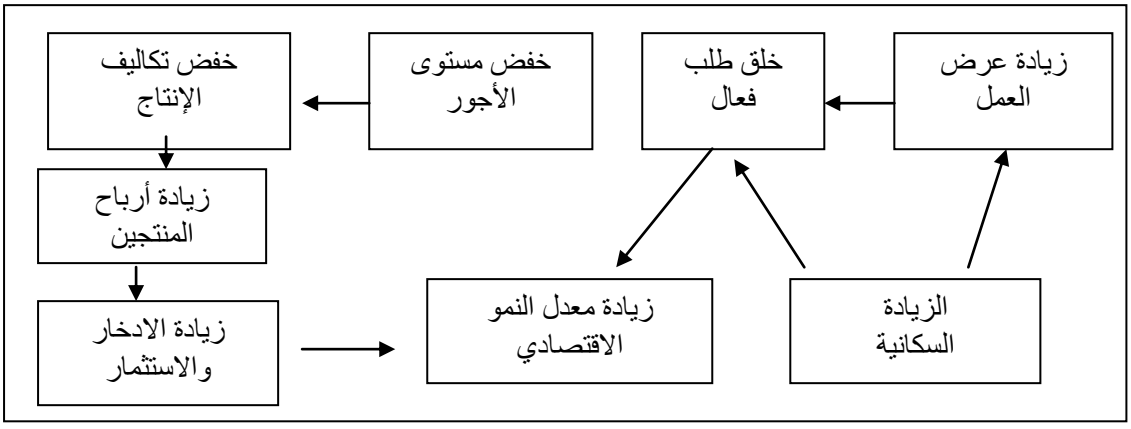
[1] بودخدخ كريم ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2010 ،ص96

ثانيا : مفهوم ونظرية « توماس مالتوس»

كان لمالتوس آرائه المشهورة في أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، ونظريته التي فصلت بين النمو الاقتصادي الظاهري والنمو الاقتصادي الحقيقي أو الايجابي، هذا الأخير الذي يتطلب زيادة النمو في الناتج الإجمالي للاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان، كما اقترح مالتوس إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، ممـــا يوفر فرص ربحية الاستثمارات في هذا القطاع، ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، كمـــا يقـــر مالتس بأهمية تقدم القطاعين معًا وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر .

ويرى مالتوس من جهة أخرى بان النمو الاقتصادي لن يدوم طويلا، فمع تزايد عدد السكان وتقلـــص المساحات الزراعية، سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها الأجور إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف، أي إلى الحد الأدنى لتكاليـــف المعيشة، بحيث أن أي زيادة بعد ذلك في عدد السكـــان تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الوفيات[1]، وعلى هذا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شانه أن يؤدي إلى زيادة المرد ودية و زيادة الإنتاجية رغم ارتفاع عدد السكان، ويمكن تلخيص نظرية مالتوس في الشكـــل التالي :

شكل رقم (02) : نموذج مالتوس حول النمو الاقتصادي



المصدر : بودخدخ كريم ،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2010 ،ص97.

[1] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2001،ص366.

ثالثا : مفهوم ونظرية « دافيد ريكاردو »

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية ، و ارتبط اسمه بالعديد من الأفكار والآراء التي عملت على تجذير وترسيخ الفكر الكلاسيكي ، وقد بني ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما نظرية مالتس للسكان من جهة وقانون تناقص الغلة من جهة أخرى ، ويقر دافيد ريكاردو بأن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي ، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى، ، حيث يرى أنه عندما يقل عدد السكان بالنسبة للموارد الطبيعية تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء، فيطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي، الذي يصعب معه استمرار عملية النمو، اذ انه يقوم دافيد ريكاردو بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار" سميث "فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي؛ أين المر دودية في هذه الأخيرة متناقصة، ، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود[1] .

ويقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية ويرى أن عبئ قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع تشغيل العمال،زيادة الأرباح و إعادة استثمارها في مشاريع جديدة ، كما يقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث أقسام،القسم الأكبر في شكل أرباح الرأسماليين ، هذه الفئة التي تلعب الدور الأساسي في التوسع الإنتاجي وزيادة التراكم الرأسمالي مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي ،أما القسم الثاني من الدخل يكون

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد ، مؤسسة الشهاب الجامعية،الإسكندرية،1996 ص ص 57-58.

في شكل أجور للعمال ، وقد اعتبر ريكاردو العمل كأداة ووسيلة فقط، ولهذا اعتبر فئة العمال اقل أهمية من فئة الرأسماليين، وبالنسبة للقسم الثالث من الدخل يكون في شكل ريوع ملاك الأراضي، حيث أن ملاك الأراضي تكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض[1].

رابعا : مفهوم ونظرية « ماركس »

تقوم النظرية الماركسية على مبادئ وفرضيات منافية لأفكار وأراء الرأسماليين، إذ يعتبر ماركس الأب الروحي للنظام الشيوعي، وترتكز النظرية الماركسية على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي الإنتاجية في المجتمع، وأيضا نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتعلق بمعدلات الأجور والأرباح السائدة، أي فرضيات تتعلق بالطابع الحركي الذي يسود المجتمع[2]، كما تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية، إذ تعرف نظرية فائض القيمة بأنها زيادة الإنتاج عن حجم الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار ،كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من اجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها[3]، فمن وجهة نظر ماركس يرى بأن العمل فقط محدد للقيمة، ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة، أي أن هناك تنظيم معين للإنتاج في المجتمع يتضمن مايلي :

1 –تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

2 –البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثورة الموجودة .

3 –الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج وخالة العلم بوجه عام .

[1] بودحدح كريم ، **مرجع سابق** ،ص98.

[2] بنابي فتيحة ، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2009 ،ص16.

[3] صلاح الدين نامق ، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف ،مصر،1966 ،ص103.

كمـــا يعتبر توماس مالتوس أول من أدرج النواحي الأخلاقيـــة والعوامل الدينية ضمـــن عوامـــل النمو[1]، بحيث أن الوازع الديني والأخلاق هي من تحفز العامل على التفاني و الإتقان في العمل ، ممـــا يؤدي إلى ارتفـــاع إنتاجية العمل ، مما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي .

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظـــام الاقتصـــادي الرأسمالي يعد سباقًا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالـــة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمـــو والانتعاش، كما تبين النظرية أن التقدم الفني يعتمـــد على التراكـــم الرأسمالي والذي يعتمـــد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها.

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك .

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر، وقد قام أصحاب هذا الفكر بإحداث آليات جديدة في تفسير النمو الاقتصادي، ترتكز أساسا على استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود، بحيث أنهم استدلوا إلى إمكانات النمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم بالإضافة إلى ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف واستمرار معدلات الأرباح مع تضاؤل فرص الركود الاقتصـــادي، بحيـــث أكدوا على وجود عوامل أخرى ذات أهمية بالغة في سير العملية الإنتاجية، كعامـــل التطور التكنولوجـــي والابتكارات، كما تفترض النظرية إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، هذا ما جعل أصحاب الفكـــر النيوكلاسيكي يتعارضون في أفكارهم مع أصحاب الفكر الكلاسيكي، فظهرت عدة نماذج ونظريات تدعم أفكار النظرية الكلاسيكية المحدثة.

أولا: نموذج سولو (Robert solow)

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج(هارود–دومار) عن طريق إدخال عنصـــر العمـــل ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي[1]، وقد حصل سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987، كمـــا لقب بأب النمو الاقتصادي، لان نظريته أعطت بعدا جديدا للنمـــو

[1] عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص29.

الاقتصادي، وأبان عن ذلك في كتابه الشهير « مساهمة في نظرية النمو » عام 1956 وقامت فكرته الأساسية على دراسة ثبات تطور النمو على المدى الطويل، وغياب الإحلال بين عوامل الإنتـــاج على المدى القصير وتتمثـــل المتغيرات الداخليـــة في النمـــوذج في كـــل من الإنتـــاج (Y) رأس المال (K) العمل (L) ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي[2] :

$$Y(t)=F((K(t),A(t)L(t)) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث : **t** يمثل الزمن

و من خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمـــن بتغـــير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل، والتي تزداد في الزمـــن عن طريـــق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي، و يقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالـــة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيـــات التجريبية، ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتـــاج بأكثر من الضعف، وكذلك الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي :

$$Lim(F_K) = lim(F_L) = \infty; \quad Lim(F_K) = lim(F_L) = 0 \ldots\ldots (4)$$
$$K \to 0 \qquad F \to 0 \qquad K \to \omega \qquad F \to \omega$$

[1] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس–الجزائر –المغرب** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،2008،ص81.

[2] صواليلي صدر الدين ،**مرجع سابق**، ص40.

و يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب s لنسبة الادخـــار فإن الزيادة في رأس المال تكتب بالشكل التالي :

$$dK(t)/dt = sY(t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي n، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويـــل وعليه فان المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها كمايلي :

$$dL(t)/dt = nL(t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آسية $e^{\lambda\tau}$، فإن الزيادة في رأس المال للفـــرد تكتب كالأتي :

$$dk(t)/dt=sf\,[k(t)]-(n+\lambda)\,k(t)\ldots\ldots\ldots(7)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k* من K بحيث[1] :

$$sf\,[k^*]=(n+\lambda)\,k^* \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن:

$$dk(t)/dt \;=0 \ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

ويكتب نموذج سولو النهائي كمايلي [2] :

$$\dot{K} = \partial k = S\,f(k)-(n+\delta)\,k \ldots\ldots\ldots(10)$$

وللحصول على معدل النمو ل k نقوم بقسمة المعادلة على k فتصبح المعادلة كمايلي :

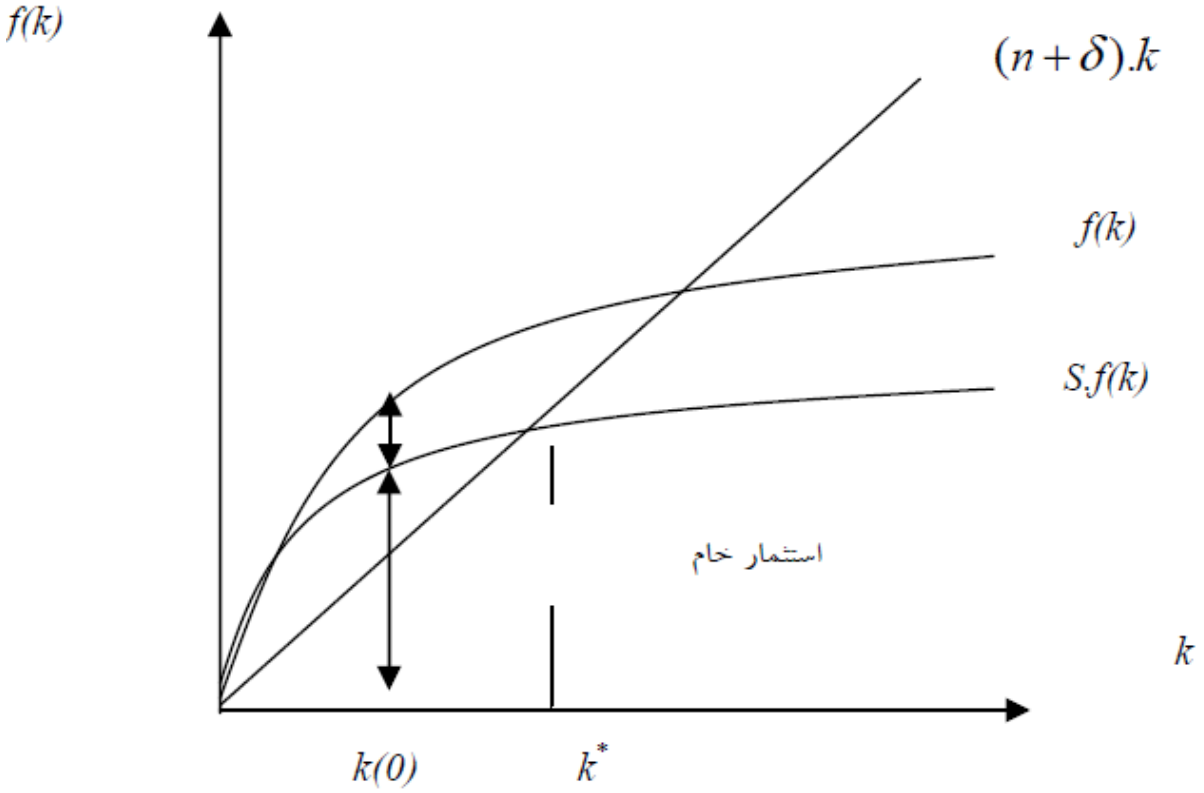
$$y_k = \dot{K}/k = S\,f(k)/k-(n+\delta) \quad \ldots\ldots\ldots(11)$$

ويمكن تمثيل هذه المعادلة بالتمثيل البياني التالي :

[1] صواليلي صدر الدين ،**مرجع سابق**، ص42.

[2] بنابي فتيحة ،**مرجع سابق**، ص28.

شكل رقم (03) : نموذج سولو حول النمو الاقتصادي



المصدر : بناي فتيحة ،**السياسة النقدية النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2009 ،ص29

ثانيا: نموذج رامسي (RAMSEY)

تقوم فرضية رامسي في نموذجه على عدم ثبات معدل الادخار، ولكنه يقر بأن هناك تحكيم ومفاضلة بين الادخار والاستهلاك، حيث يسعي الأعوان الاقتصاديين في ظل هذا التحكيم إلى تعظيم منفعتهم الحدية، ويسمح نموذج رامسي بإعطاء أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار عن طريق أفضلية الوكلاء، ومن أجل تفادي المشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات ، يتم تقليص الوكلاء إلى فرد وحيد ألا وهو العامل الإداري، والذي يمكن أن نمثله بالمخطط، أفضلية هذا الوكيل الوحيد ممثلة بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا.

ويقوم نموذج رامسي على عدة فرضيات أهمها مايلي [1]:

1 -معدل نمو السكان هو n ورأس المال متناقص بنسبة الاهتلاكδ.

2 – لا يوجد تقدم تقني على المدى القصير.

3 -معدل الادخار متغير داخلي.

4 -الدخل ينقسم إلى ادخار واستهلاك .

5 -الاستهلاك الفردي هو c والاستثمار الخام الفردي هو i ويحقق المعادلة التالية:

$$c+i = f(k)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، ذات نفس دالة الإنتاج من الشكلY=F(K, AL) والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو ، وأنها تنتج سلعة واحدة؛ بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها ، أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n و دالة منفعتها غير المنتهية زمنيا تعطى كالأتي [2] :

$$\int_0^t e^{-pt}\ u(\ c(\ t))dt\ \ldots..(13)$$

بحيث : $\boldsymbol{p}$ يمثل معدل الأفضلية للحاضر ، حيث كلما كان مرتفع تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي .

وعليه فإنه في الزمن t+1 ، يتم التقسيم بين الاستهلاك c_{t+1} والاستثمار k_{t+1} عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t ، و بالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدلδ و الاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $n*k$ ،يمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمارك الأتي:

$$dkt / dt = \dot{k} = f(k\ ) - (\delta + n)\ k - c\ \ldots.(14)$$

إذا النموالأمثلي حسب رامسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية:

$$Max\ \ \int_0^{\infty} e^{-pt}u(c)\ dt\ \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

تحت الشرط التالي:

$$\dot{k} = f(k) - (\delta + n)\,k - c\ \ \ldots..(16)$$

ذات قيمة ابتدائية k تكتب :

$$k = k_0/n_0\ \ \ldots(17)$$

---

[1] بناي فتيحة ،**مرجع سابق**، ص39.

[2] صواليلي صدر الدين ،**مرجع سابق**، ص42.

و يتم حل النظام في نموذج رامسي عن طريق تقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \sigma(c)[\, f'(k) - \delta - n - p] \ldots\ldots\ldots(18)$$

حيث : σ (c) تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك.

ثالثا : نموذج ونظرية جوزيف شومبتير(Schumpeter).

يعتبر شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، واعتبرت أفكاره من بين أهم المساهمات في الفكر النيوكلاسيكي، حيث يرى أن اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هـــذه الحدود هـــي عندما تكون بيئة الاستثمار الإبتكاري غير مواتية، ويرجع ذلك لتوسع الإئتمـــان حتى يصـــل إلى حدوده، وأيضا توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية وذلك مـــا يزيد من خطر الابتكار.

ويصف شومبتير خمسة أنواع من الابتكارات وهي [1]:

1. تقديم منتج جديد؛
2. تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛
3. الدخول إلى سوق جديد؛
4. الحصول على مصدر جديد للمواد الخام؛
5. إقامة تنظيم جديد للصناعة.

ويربط شومبتير بين ثلاثة عناصر تتضمنها عملية النمو هي الابتكار والائتمـــان المصرفي والمنظـــم الذي اعتبره أساس الابتكار وأهم عنصر من عناصر النمو لأنه أيضا يقوم بالابتكار والتجديد إلى جانب الإدارة[2].

كما أن شومبتير حسب فكرة التدمير الخلاق يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنيـــة حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات ، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك

[1] بيوض محمد العيد ، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس،المغرب والجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف ،2011 ، ص63.

[2] مدحت القريشي ،**مرجع سابق**، ، ص72.

بصفـــة دورية؛ أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة ، مما يشكـــل لها عدم التوازن، وبتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد، والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، ، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل فبإنشاء مجموعة من الابتكارات، ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويلة للابتكارات[1].

ويعرض شومبيتر نموذجه في النمو والتنمية الاقتصادية كالأتي[2] :

1 دالة الإنتاج:

$$O = f (L, K, Q, T) \quad .....(19)$$

2 المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح و سعر الفائدة :

$$S = S (W, R, r) \quad .....(20)$$

3 الاستثمار يتكون من جزئين محفوز وتلقائي :

$$I = I i + Ia \quad .....(21)$$

حيث: Ii استثمار محفوز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح، و La استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

أ/ الاستثمار المحفوز يتوقف على الأرباح و سعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:

$$Ii = Ii (R, r, Q) \quad .....(22)$$

ب/ الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي :

$$Ia = Ia (K, T) \quad .....(23)$$

4 التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين :

$$K = K (E) \quad .....(24) \qquad , \qquad T = T (E) \quad .....(25)$$

[1] صواليلي صدر الدين ،**مرجع سابق**، ص34.

[2] عبلة عبد المجيد بخاري ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار جدة للنشر،2009 ، ص ص36-37.

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعيـــة، وحيث أن X ترمز إلى البيئـــة الاجتماعيـــة

$$E = E (R, X) \quad .....(25)$$

5 -الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف

$$O = M (I - S) \quad .....(26)$$

حيث ترمز M إلى المضاعف، تعبر $I - S$ عن الفجوة بين الاستثمار و الادخار .

6 -الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار :

$$W = W (I) \quad .....(27)$$

7 -توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين

$$X = X (R/ W) \quad .....(28)$$

وبناء على ما سبق يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي، بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتتولد موجـــة من الاستثمارات نتيجـــة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجد السلع طريقها إلى الأسواق، فتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج،كما تعمل زيادة السلع على انخفـــاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيـــرة أبوابهـــا وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد ، حيث لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة، لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي، مما ينعكس بالا يجا ب على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث :النمو الاقتصادي لد الكترين.

بعد حدوث أزمة الكساد (1929-1933) ، وبعد أن ثبت عدم فعالية وجدوى الفكر الكلاسيكي في التصدي لهذه الأزمة، جاءت أفكار الاقتصادي ''جون كيتر '' في كتابه (1936) "النظرية العامة للفائـدة والتوظيف والنقود" لتناقض أفكار الكلاسيك، فقامت النظرية الكترية على نقد النظرية الكلاسيكية .

أولا : النمو الاقتصادي لدى كيتر

قامت النظرية الكترية على نقد النظرية الكلاسيكية ، هذه الأخيرة التي كانت تقدم تحليلاتها على المستوى الجزئي ، عكس تحليل النظرية الكترية التي قدمت تحليلاتها على المستوي الكلي، فقام كيتر بدراسة أفكار التقليديين، وتوصل إلى أن الطلب يخلق العرض، و بين أن مشكلة الاقتصاد تكمن في الطلب وليس العرض كما هو الحال لدى أصحاب الفكر التقليدي، و اعتبر كيتر أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى التوظيف الناقص، وأقر كيتر بعدم قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل، و يؤكد كيتر على ضرورة أهمية الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي ،ولكن تفسيرات التحليل الكيتري لم تصل إلى حد وضع نموذج متكامل خاص بالنمو الاقتصادي.

فقد قام التحليل الكتري بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، فقد اهتم التحليل الكيتري بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال، حيث يعتمد على الاستثمارات سواء الإنتاجية أو غير الإنتاجية الخاصة أو الحكومية بصفتها خالقة للدخل، وتشكل أساس نمو الدخل الوطني في المدى القصير، وأيضا تعتبر بمثابة العامل الرئيسي المضاد للأزمات فالاستثمتارات في النماذج الكيترية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1].

[1] إيرينام أساذتشايا، **الكيترية الحديثة، تطور الكيترية و التركيب الكلاسيكي الجديد**، ترجمة عارف دليلة، دار الطبعة للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الأولى، 1979 ، ص ص 138-139.

ويعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M \quad .....(29)$$

حيث:

C : الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

I : الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار).

G : الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية) .

M : قيمة الواردات .

X : قيمة الصادرات.

و يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي، ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L والفن التكنولوجي السائد T، وحجم معين من رأس المال K، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه.

ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك، ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي(الأقل من التوظف الكامل) يمثل مستوى البطالة، فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات..الخ[1].

[1] عبلة عبد المجيد بخاري، **مرجع سابق** ، ص44.

ثانيا : نموذج هارود – دومار (Harrod-Domar)

يعد نموذج (هارولد -دومار) للنمو من أسهل و أكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني (روي هارولد) والأمريكي (إيفري دومار)، ويركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو،حيث قاما كلا الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره بأزمات كساد متكررة، حيث جاءت دراستهما منفصلتين ظاهريا ، وقاما بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، وقد بنيا نموذجهما على ضوء افتراض أن الاقتصاد مغلق مع ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار،بالإضافة إلى ثبات المستوى العام للأسعار ومعامل رأس المال/الناتج (K/L).

كما أن حسابات الادخار والاستثمار في نموذج (هارود -دومار) تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام[1]، ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج" هارود "والذي يقترب من نموذج " دومار "، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج (هارود –دومار)، وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، و يهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا[2]، والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية وان معدل النمو في الناتج(Y\YΔ) يعتمد على الميل الحدي للادخار(YΔ\SΔ) وكذلك معامل رأس المال على الناتج (Y\K) [3].

ويعتد مفهوم رأس المال أو نسبة رأس المال/الناتج من المفاهيم الأساسية في نموذج (**هارود – دومار**) بأنه حجم الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل، أو حجم رأس المال اللازم لزيادة الناتج بوحدة واحدة .

---

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، **مرجع سابق** ،ص131.

[2] Gilbert Abraham, **Dynamique économique**, 7 édition, Paris, édition Dalloz,1991,pp181-186.

[3] مدحت القريشي، **مرجع سابق** ، ص75.

وقد تم بناء نموذج (**هارود – دومار**) الخاص بالنمو الاقتصادي على النحو التالي [1]:

في حالة التوازن فان: الادخار = الاستثمار أي

$$S = I \ldots\ldots(30)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (26) على(Y) يصبح لدينا :

$$S/Y = I/Y \ldots\ldots(31)$$

بضرب وقسمة المقدار($I\backslash Y$) من المعادلة(2) يصبح لدينا :

$$S/Y = (I \backslash Y\Delta \times Y\Delta \backslash Y) \ldots\ldots(32)$$

بتعريف الادخار كدالة في الدخل: $Y\backslash S = s$.

وبوضع معدل نمو الناتج.(GNP) : $Y \backslash Y\Delta = G$

و معامل رأس المال: $Y\Delta\backslash I = C$.

لينتج لدينا النموذج المبسط (**لهارود – دومار**) بالصيغة الآتية:

$$C \times G = s \ldots\ldots\ldots(33)$$

ومنه يكون معدل نمو الناتج كمايلي :

$$G = \frac{s}{c}$$

هذه المعادلة هي ترجمة بسيطة لنموذج(**هارود – دومار**) في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر ببساطة أن معدل نمو الناتج الوطني الخام يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخـــار الوطني ومعامل رأس المال/ الناتـــج فالنموذج يفترض أنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني سوف يرتبط مباشرة بعلاقة موجبة مع معدل الادخار، وبعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/الناتج، والمنطق الاقتصادي هنا بسيط جـــدا حيث انه كلما زادت مدخرات الاقتصاديات ومعها الاستثمارات زادت سرعة النمو.

[1] بيوض محمد العيد ،**مرجع سابق** ،ص65.

المطلب الرابع :نظرية مراحل النمو لوالت روستو (ROSTOW) .

زاد الاهتمام الدولي بالنمو الاقتصادي على خلفية الحرب الباردة من جهـــة، وما سببته من أضرار لدى اقتصاديات هذه الدول، ومن جهة أخرى عدم جدوى النموذج الكتري الذي جاء ليتناسب مع اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمـــة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفـــة، وعلى هذا الأساس اعتبرت نظرية البروفسور والمؤرخ الاقتصادي (والت وينمان روستو) من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلـــع الستينات، وكانت ملائمة لاقتصاديات الدول المتقدمة والدول الناميـــة على حد سواء و مع نشر كتابـــه "مراحل النمو الاقتصادي"سنـــة 1960، الذي لخص النظريـــة في تحديده لمراحل معينة لعمليـــة النمـــو الاقتصادية عند الدول المختلفة، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتهـــا المجتمعات في مسيرة تقدمها، حيث قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطـــة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، وتتلخص هذه المراحل في التالي[1] :

1. مرحلة المجتمع التقليدي.
2. مرحلة التهيؤ للإقلاع.
3. مرحلة الإقلاع.
4. مرحلة النضوج.
5. مرحلة الاستهلاك الوفير.

المرحلة الأولى :

مرحلة المجتمع التقليدي،والتي تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادهـــا الزراعـــة التقليديـــة منخفضة الإنتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق، حيث يهيمن على هذه المرحلـــة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد.

[1] عبلة عبد المجيد بخاري ، **نفس المرجع السابق**، ص ص39-40.

المرحلة الثانية :

مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفـــة وزيادة الاستثمارات في البني التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقـــل، وتنامي دور البنـــوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعيـــن الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفيـــة إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة.

المرحلة الثالثة :

مرحلة الانطلاق، وتعد هذه المرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيهـــا الدولة بأنها دولة ناهضـــة تسعـــى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنطلق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وأحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعـــة والتجـــارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات .كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية، هذا ويشير روستو أن هـــذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي:

1 -زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.

2 -التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته.

3 -اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.

4 -قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى (فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف).

المرحلة الرابعة :

مرحلة النضج، مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصاديًا، حيث تكون قد استكملت نمـــو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها برفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية، كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونيـــة والكيميائيـــة، مع زيادة الصادرات الصناعيـــة.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي:

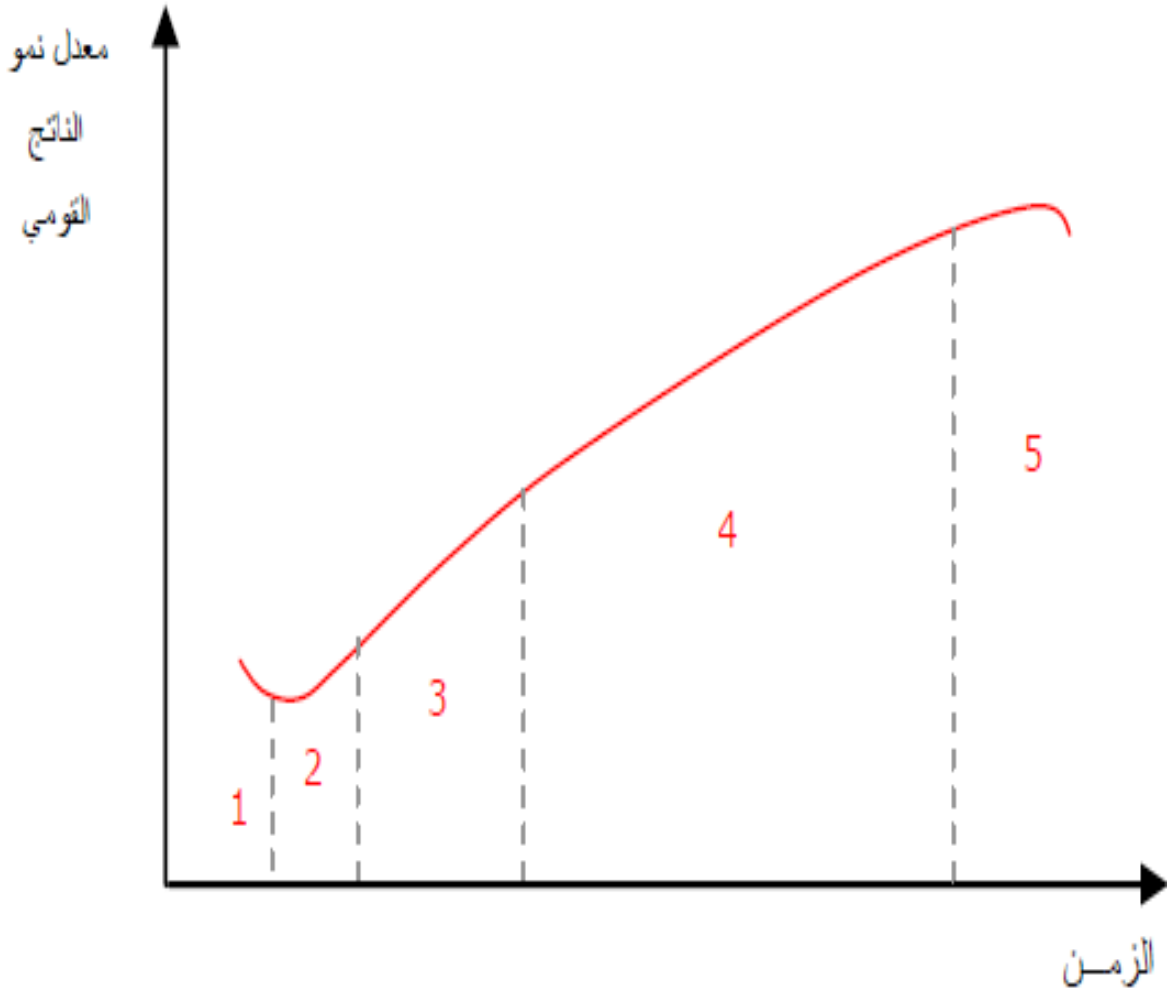
1. التحول السكاني من الريف إلى الحضر، و تحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
2. ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة.
3. انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذيين.
4. النظر إلى الدولة– في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية -على أنها المسئولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

المرحلة الخامسة :

مرحلة الاستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية، ليتخطى المجتمع فيها مشكلة المأكل والملبس والمسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ولتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية وإنتاج واستهلاك السلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة، هذا فضلا عن الاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث بدلا من التركيز على الرفاهية المادية التي غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والتوتر النفسي والتفكك الأسري وتدهور القيم الاجتماعية وزيادة نسبة الجرائم والانتحار، ويقال أن الجوع أو الفقر يصبح شيئا يقرأ أو يسمع، ولكنه لا يشاهد بالعين المجردة، ويبلغ الإنسان في هذه المرحلة حد التغلب على البيئة والسيطرة عليها ولو أنه لم يبلغ بعد درجة قهر رغباته و التغلب عليها.

وقد لخص (والت وينمان روستو) نموذجه في المنحنى التالي :

شكل رقم (04) : نموذج روستو حول النمو الاقتصادي



المصدر : بودحدح كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2010 ،ص117.

المبحث الثالث:نظريات ونماذج النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي).

اهتمت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث بتفسير عملية النمو الاقتصادي، وساهمت في تطوير العديد من النماذج والنظريات الملائمة للوقائع الاقتصادية المعاصرة، وكانت أكثر توسعا وتعمقا في تفسيراتها للنمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية التي وضعت حجر الأساس وأبرزت المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي، فقد استنبط الاقتصاديون وأصحاب الفكر المعاصر نظرياتهم الجديدة من أفكار ودراسات سابقيهم من أصحاب الفكر التقليدي، الكلاسيكي، الكلاسيك المحدثين وكذا الكنزيين وغيرهم، وتركزت أبحاثهم على بناء نظريات معاصرة، وذلك بغية إعطاء نفس جديد في مجال النمو الاقتصادي، يتماشى مع الظروف الراهنة و الواقع الاقتصادي المعاش، وقد ظهرت هذه النظريات أو ما يطلق عليها بنظرية النمو الداخلي في منتصف الثمانينات، وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، وقد عملت على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، على اعتبار أن النمو الاقتصادي علي المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية ولهذا سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي .

المطلب الأول:نموذج رومر (Romer)

طرح رومر سنة 1986 فكرته الأساسية التي تتمحور حول الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير d Ai/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ki لمخزون رأس المال.

ومنه دالة الإنتاج هي[1]:

$$Yi= F (Ki, K Li) \quad .....(34)$$

[1] صواليلي صدر الدين ، **مرجع سابق**، ص50.

بحيث:

F تحقق الخصائص النيوكلاسكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مرد وديـة متناقصـة ل K_i كـما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل L_i فان دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K وبالتالي فإن مصدر النمـو الداخلي هو ثبـات المر دوديتي الاجتماعيـة لرأس المـال وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص كمايلي:

$$Y_i = A.(K_i)^{\alpha}.(K.L_i)^{1-\alpha} \quad .....(35)$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبوضع $k = K/L$ ، $k_i = K_i/L_i$ و $y_i = Y_i/L_i$ ، ثم بوضع k_i/k و $y_i = y$

يصبح الناتج المتوسط هو :

$$Y/K = f(L) = A.L^{1-\alpha} \quad ...(36)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال ويتم ذلك بالاشتقاق بالنسبة ل K_i

وبتثبيت K و L وبتعويض $K_i = K$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L،وهو غير مرتبط ب k، وعليه التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$ وعليه تصبح المعادلة على النحو التالي :

$$\partial Y_i / \partial K_i = A.\alpha.L^{1-\alpha} \quad ....(37)$$

المطلب الثاني : نموذج لوكاس (LUCAS).

يرتكز نموذج لوكاس على رأس المال البشري وأثر عدم التوازن بينه وبين رأس المال المادي، كما يعتبر هذا النموذج من أهم نماذج النمو الداخلي لقطاعين، حيث القطاع الأول يكون لإنتاج السلع والقطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري، ويعرف رأس المال البشري بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلة في القوى العاملة للدولة، والناتجة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي.

و اعتبر لوكاس رأس المال البشري مفسرا لعملية النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، بحيث أنه يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل، وقد فرض لوكس تماثل عدد الأعوان الاقتصاديين في نموذجه وفرض بان دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج من شكل كوب دوقلاس كمايلي[1] :

$$y_t = AK_t^{\alpha}(\mu_t H_t)^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots(38)$$

حيث:

H_t : مخزون رأس المال البشري

μ_t : متغير يمثل رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع $(0 \leq \mu_t \leq 1)$

A : معامل سلمي

K_t : مخزون رأس المال المادي

وتكتب معادلة الاستثمار في قطاع إنتاج السلع كمايلي :

$$I_t = \dot{k}_t - \delta k_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(39)$$

ومعادلة تراكم رأس المال كمايلي :

$$\frac{\dot{H}_t}{H_t} = B(1-\mu)^b . H_t^{\,c} \quad \ldots\ldots(40)$$

وافترض لوكاس التوازن (عمل – موارد) كما تبينه المعادلة التالية :

$$y_t = c_t + I_t = c_t + \dot{k}_t + \delta k_t \ldots(41)$$

[1] بناي فتيحة ،**مرجع سابق** ، ص ص44-45.

حيث B معامل سلمي موجب يمثل إنتاجية التكوين و c،b هي معاملات موجبة مع افتراض أن هناك نمو متوازن ، والزمن المستعمل في العمل ثابت ($\mu=\mu_t$) ومعدل نمو الإنتاج مماثل لمعدل لنمو رأس المال المـــادي وبالتالي فان معدل نمو رأس المال البشري يجب أن يكون مماثلا لهذا المعدل.

فإذا كانت c =1 فان المردودية الحدية لرأس المال البشري في تكوين هذا الأخير تكون ثابتـــة ، وفي حالـــة c‹1 يكون النمو بمعدل متناقص ، أما إذا كان c›1 يكون النمو بمعدل متزايد وتوتر.

وقد اعتبر لوكاس أن الإنتاج لا يتحقق إلا في الحالة الأولى أين تكون المردودية الحدية رأس المال البشـــري ثابتة، فنموذج لوكاس يدرس في حالة c =1 .

كما قدم لوكاس معادلته معادلته لدالة المنفعة وتقسيم الوقت كمايلي[1] :

$$\int_0^{\infty} e^{-\rho t}\, N(t) \left[\frac{c(t)^{1-\sigma}+aL(t)^{1-\sigma}}{1-\sigma}\right] dt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(42)$$

حيث:

e تمثل مرونة الإحـــلال ، c الاستهـــلاك ، N معدل النمو للسكـــان ، L يرمز للفـــراغ

a معلمة التفضيل لدالة المنفعة ، ويضع لوكاس ($a = 0$) لأنه لا يوجد فراغ في نموذجه ، حيث كل فرد يستعمل وقته في نشاط أو نشاطين إما في العمل الذي يرمز له بالرمز μ أو في التكوين والدراسة ، فلا يوجد أي استعمال أخر للوقت ،أي أن ا لوقت ينفق في العمل وتراكم رأس المال البشري ،فهو يعتبر الوقت مسالة داخلية، فإذا كان الوقت كافيا لتغيير معدلات عناصر الإنتاج، وهذا ما ينعكس على معدل نمو الناتج.

[1] بناي فتيحة ، **نفس المرجع السابق** ، ص 48.

المطلب الثالث : نموذج بارو (BARRO).

قدم بارو سنة 1990 نموذجه الذي بين فيه أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتهـــا من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافـــة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي[1]:

$$Y_i = A.L_i^{1-\alpha}.k_i^{\alpha}.G^{1-\alpha} \quad .....(43)$$

حيث:

y_i ، L_i ، k_i على التوالي هي الإنتاج ،العمل ورأس المال للمؤسسة i ، $0< \alpha < 1$

A مستوى التقدم التكنولوجي ثابت

1-α مرونة الإنتاج

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، فيمكن كتبة دالة الإنتاج بالصيغة التالية:

$$Y = A.L^{1-\alpha}.k^{\alpha}.G^{1-\alpha}1 \quad .....(44)$$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت τ ،تفرض على كـــل المداخيل $T = tY$ وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $T=G$.

وتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن τ تكون جزء من الإنتاج النهـــائي المأخـــوذ من طرف الدولة ، وتستعمل العائلات الجزء المتبقي من الدخل في الادخار ،حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغـــة التالية :

$$\dot{\bar{K}} = s(1-t)Y - \delta\bar{K} \quad ..... (45)$$

[1] مصطفى بن ساحة ،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية ،2011،ص21.

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي Gب tY :

$$Y = A.L^{1-\alpha}.k^{\alpha}.tY^{1-\alpha} \quad \text{.....(46)}$$

أو

$$Y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \quad \text{.....(47)}$$

حيث:

t،L،A تشكل ثوابت

ومن خلال المعادلات السابقة، وبفرض غياب النمو الديموغرافي يمكن كتابة معدل النمو لمخزون رأس المـــال كالتالي :

$$g_k = \frac{\dot{k}}{k} = s(1-t)\frac{Y}{k} - \delta = s(1-t)\, t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \quad \text{..... (48)}$$

وما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد مرتبط بطريقة غير منتظمة ، بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة .

وحسب نموذج بارو الاقتصاد له معدل ادخاري و ثابت ، حيث أنه بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G فان توازن السوق يكتب حسب المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \text{.....(49)}$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كمايلي :

$$C = (1-S).(1-t)Y \quad \text{.....(50)}$$

والتوازن بالنسبة لسوق السلع يكون :

$$C = (1-S).(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G \quad \text{.....(51)}$$

أي أن:

$$s(1-t)Y = \dot{K} + \delta K \quad \text{.....(52)}$$

إذن هناك معدل ضريبة مثالي يرفع معدل النمو، ويمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\frac{\partial(\dot{k}/K)}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{a}} + \frac{1-\alpha}{a}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{a}-1}\right] sA^{\frac{1}{a}}L^{\frac{1-a}{a}} = \text{..... (53)}$$

ومنه يكون:

$$t = \frac{1-\alpha}{a}(1-t) \text{ .....(54)}$$

إذا نستنتج مما سبق أن لمعدل الضريبة اثرين متضادين بالنسبة لكل من الإنتاج والاستهـــلاك، ما يستوجب تحقيق المعدل الأنسب لتحقيق النمو، بحيث أن الضريبة تعتبر كمورد أساسي للنفقات العمومية بحيث كلـــما زاد هذا الأخير، زاد حجم الاستثمار الذي ينعكس بدوره بالإيجاب على النمو الاقتصادي .

خلاصة الفصل :

اختلفت وجهـــات النظر بين المفكرين الاقتصاديين حول قضايا النمـــو الاقتصـــادي، و كان هذا الاختلاف نتيجـــة اختلاف النظرة حول أهمية كل من عنصر من عناصر الإنتاج في تحقي ـــق النمـــو الاقتصـــادي، ولهذا تعددت النظريات والنماذج المفسرة لهذا النمو، بدءا من إسهامات الفكر الكلاسيكي حول النمو، أين اتجه أصحاب هذا الفكر عن البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، وعلى رأس هؤلاء المفكرين نجد ادم سميث الذي أرجع أسباب النمو إلى تقسيم العمل، وحسب دافيد ريكاردو أرجع أسباب النمو إلى أرباح الرأسماليين، أما بالنسبة لمالتوس فقد اعتبر أن فائض القيمة أساس النمو الاقتصادي بالاعتماد على القطاع الصناعي هذا الأخير الذي اعتبره أهم مورد للثروة، ثم جاءت النظرية الكنزية التي قامت على نقد النظرية الكلاسيكية، و اعتبرت أن مشكلة الاقتصاد تكمن في الطلب، وعلى هذا الأساس ينادون إلى تحفيز الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، أما عن أصحاب الفكر النيوكلاسيكي، نجد نظرية سولو من أهم النماذج النيوكلاسيكية الحديثة للنمو، حيث اعتمد سولو على ثبات التوليفـــة الفنيـــة لنصيب عناصر الإنتاج في تحقيق النمو ، بمحاولة دراسة أسباب تذبذب معدلات النم ـــو التي تتسم بها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وركز سولو على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل ، و أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال ، و أيضا من نفس رواد هذا الفكر رامسي الذي اهتم بالبحث في كمية الادخار المثلى للاقتصاد والمفاضلة أو التحكيم بين الادخار والاستهلاك، وأيضا من أصحاب هذا الفكر نجد نظرية شومبيتر التي تعتبر عناصر عملية النمو تكمن في الابتكار والائتمـــان المصرفي ودور المنظـــم الذي اعتبره أساس الابتكار وأهم عنصر من عناصر النمو لأنه أيضا يقوم بالابتكار والتجديد، ولكنه بالغ في دور وأهمية المنظم على حساب الخبراء والمختصين، ومن جهة أخرى البنوك لا تستطيع تمويل الاستثمارات طويلة الأجل،كما أنه أهمل الزيادة السكانية وخطر تناقص الغلة.

وبعد منتصف الثمانينات من القرن العشرين، جاءت نماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليهـــا نماذج النمـــو الحديثـــة التي اعتبرت الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات، واعتبرت الأهـــم في تفسير النمو الاقتصـــادي، حيث أنها أرجعت أسباب النمو الاقتصادي إلى عوامل داخليـــة ،كرأس المال البشري عند لوكاس ، والمعـــارف عند رومر، والنفقات العامة عند بارو.

ومما سبق نتبين أن النمو الاقتصادي مرتبط بعدة عوامل، تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسينها كما ونوعا مما يؤدي دفع جديد لعملية النمو الاقتصادي.

الفصـــل الثاني

العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني:

حظيت العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي باهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين ،حيث أنهم نوهوا بالدور الذي تلعبه خدمات الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وذلك عن طريق تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز من خلال الوسطاء الماليين والمؤسسات المالية، بأسلوب مباشر عن طريق سوق الأوراق المالية، أو بأسلوب غير مباشر من خلال الجهاز المصرفي ، والمؤسسات المالية الأخرى، وتتطلب الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين وجود نظام مالي متطور وفعال يتسم بقدر من الكفاءة واستخدام التقنية الحديثة، وذلك بغية الفعالية في التوجيه الأمثل للأموال المتوفرة للاستثمار، وتحسين الأداء من حيث جودة ونوعية الخدمات التي يقدمها من الخدمات المالية الأخرى، مثل تحويل الأموال والضمانات، وإدارة المخاطر، والتخطيط المالي، وإدارة الاستثمار، والخدمات الاستشارية.

تعتبر العلاقة بين القطاع المـــالي والنمو الاقتصـــادي، من أهم المواضيع الاقتصادية المثيرة للجدل وأصبحت هذه العلاقة تمثل صلب كثير من الدراسات الاقتصادية، وقد تمحور موضوع هذه الدراسات سواء أكانت في الجانب النظري أو التطبيقي، حول طبيعة العلاقة السببية بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي فبعض الدراسات تعتقد أن التطور في الوسائط المالية يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي وبالتالي يعزز فرص النمو، هذا ما يعني اتجاه السببية من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يعتقد بعض الاقتصاديين أن اتجاه السببية يكون من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، حيث يعتبر التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، بحيث أن عملية التنمية تؤدي إلى ازدياد معدل متوسط الدخل الفردي وهذا ما يؤدي إلى نمو أسرع في الأصول المالية.

اختلفت الآراء في اتجاه العلاقة السببية بين القطاع المالي و القطاع الحقيقي، حيث هناك من يرى اتجاه السببية من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وهناك من يؤكد على عكس اتجاه السببية، كما أن هناك دراسات أخرى يرى أصحابها أن العلاقة السببية تسير في الاتجاهين، ولهذا سنتطرق في هذا الفصل للتأصيل النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى سنحاول تسليط الضوء على العلاقة بينهما من خلال الدراسات التطبيقية السابقة، ولهذا ارتأينا إلى تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول: قنـــوات تأثيـــر القطـــاع المـــالي في النمـــو الاقتصـــادي.

المبحث الثاني : العلاقة بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي حسب المدارس الاقتصادية.

المبحث الثالث : العلاقة بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي حسب الدراسات التجريبية .

المبحث الأول: قنوات تأثير القطاع المالي في النمو الاقتصادي:

يمثل القطاع المالي المتطور في الواقع أساس النظام الاقتصادي، بحيث يعمل على تقوية القطاع الحقيقي ويعزز جانب العرض في الاقتصاد الوطني، بالتعريف بالمشاريع المنتجة من كافة الأحجام وتمويل تأسيسها وتوسيعها، ومن خلال تجميع وتخصيص الموارد المالية طويلة الأجل إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية إذ يقوم القطاع المالي بوظائف ذات أهمية بالغة في تمويل التنمية وتعزيز حجم وكفاءة المخزون من رأس المال في الاقتصاد الوطني[1].

لا يؤثر تطور القطاع المالي في النمو الاقتصادي بشكل مباشر، بل من خلال بعض القنوات الوسيطة هي قنوات تأثير القطاع المالي في النمو الاقتصادي، بحيث تلعب هذه المؤثرات دورا فاعلا في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية، ولهذا نسلط الضوء على كيفية تأثير هذه القنوات والمؤثرات الوسيطة على النمو الاقتصادي من خلال مايلي:

المطلب الأول: التأثير على الاستثمار.

يعتبر التطور المالي من المحددات الأساسية للنمو، فهو يساعد على حشد رأس المال وفاعلية توزيعه ويتم ذلك بتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات والتوسع في النشاط الاستثماري، كما أنه في إمكان مختلف المؤسسات المالية زيادة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي الإنتاجية الحدية لرأس المال، من خلال تحفيز المدخرين أو وسطائهم على تمويل الاستثمارات ذات المردودية العالية، بحيث يمكن للقطاع المالي إحداث تأثيرات دائمة ومتواصلة في النمو الاقتصادي، وبهذا تلعب السياسة الداعمة للتطور المالي الذي يحفز تلك الاستثمارات دور المحدد المهم للنمو، مما يجعل من عملية إصلاح وتحديث القطاع المالي أبرز الأولويات في مشروع التطوير الاقتصادي[2]، وكذلك يتم تمويل الاستثمارات التي تحقق أعلى عائد عن طريق سعر الفائدة كآلية لتخصيص الموارد بين الاستثمارات المختلفة، وذلك عن طريق المقارنة بين العائد على الاستثمار وسعر الفائدة، هذا ما يعزز دور القطاع المالي في تحسين نوعية الاستثمارات.

[1] فاروق زعيتر،**دور القطاع المصرفي في تنمية سوق رأس المال**،ورقة مقدمة للملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني ،2007،ص4.

[2] فاروق زعيتر،**نفس المرجع**، ،ص5 .

يقوم القطاع المالي بتجميع و توجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال دور الوساطة الذي يلعبه، فهو يخلق جوًا و مكانا وحيزا يجمع المدخرين والمستثمرين وذلك بإتاحة فرص لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم من جهة، وتوفير الأموال الضرورية لأصحاب العجز المالي من أجل التوسع والنمو من جهة أخرى، فالقطاع المالي يعتبر أساس لتمويل الاقتصاد الوطني عن طريق تمويل الاستثمار ، إذ يقوم القطاع المالي بالتركيز على استقطاب المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في القنوات والأوعية المجدية ، أي بتمويل الاستثمارات التي تحقق أعلى عائد ، باستخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات ، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها ، كما يقوم القطاع المالي بالعمل على ترسيخ أسس التعامل السليم لخدمة مصالح المستثمرين إلى جانب الأهداف التنظيمية والإجرائية الأخرى من تنظيم ومراقبة.

المطلب الثاني: التأثير على الادخار.

يلعب القطاع المالي المتطور دورا محوريا ومتزايد الأهمية في تحقيق وإدامة معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار في مختلف دول العالم، ويتجسد هذا الدور من خلال المؤسسات الوسيطة في الاقتصاديات المعاصرة في تأدية مهام حيوية، تتمثل في حشد المدخرات المحلية والأجنبية، وتحويلها إلى استثمارات منتجة وذلك عن طريق الوساطة بين أموال المدخرين (المقرضين) والوحدات الاقتصادية (المقترضة)في القطاعات المختلفة، من خلال ما تقدمه المؤسسات المالية من التزامات مالية لصالح المدخرين حيث يقوم قطاع الوساطة المالية بتعبئة المدخرات من قطاعات الفائض وبالأخص القطاع العائلي الذي تتكون مدخراته من جزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك ، من اجل توظيفها في المشاريع الاستثمارية وباعتبار أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك، فقد ترتب على ذلك نتيجتان هامتان، فمن ناحية تعتبر العوامل التي تحدد حجم الاستهلاك هي ذاتها التي تحدد حجم الادخار، ومن ناحية أخرى لا يتصور زيادة المدخرات، مع افتراض ثبات الدخل، إلا بانخفاض الاستهلاك، كما يمكن التمييز بين نوعين المدخرات ، الاختيارية وهو ذلك الجزء من دخول الأفراد الذي يتحقق بمحض إرادتهم والمدخرات الإجبارية التي تنشأ خلافا لإرادتهم باقتطاع جزء من دخولهم بصفة إجبارية لحساب الدولة.

ويعتبر الادخار ميزة فطرية في حياة البشر منذ بدأ الخليقة ، دفعتهم إليها طبيعة الحياة وظروفها وتقلباتها ومسؤولياتها وجاءت الشرائع السماوية بتعاليمها تحث على هذه الفضيلة وترسي جذورها في نفوسهم من خلال الدعوة إلى الاعتدال والاقتصاد في الإنفاق[1].

كما يعتبر الادخار المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات ، إلا أن أثر تطور القطاع المالي على معدلات الادخار قد يكون إيجابيا أو سلبيا، وبالتالي فإن الدور الذي يلعبه تطور القطاع المالي على معدلات النمو مازال محل نقاش، ففي حين أوضح كينز أن قدرة الفرد على الاقتراض وتوافر وحدات الوساطة المالية تؤدي إلى إحداث انخفاض ملحوظ في معدلات الادخار لدى القطاع العائلي ، ويرجع ذلك إلى انخفاض رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود لأغراض التوقي من المخاطر في المستقبل، كما أن استحداث أدوات جديدة مثل أسواق الرهن العقاري، وأدوات الائتمان الحديثة، من شأنه أن يحفز الأجيال الشابة على المضي في الاقتراض في المرحلة الأولى من دورة الحياة، مما يقلل من معدلات ادخارهم[2].

ومن أهم الوظائف التي يقوم بها القطاع المالي من خلال تعبئته للمدخرات توفير التمويل اللازم للمشروعات الكبرى التي لا تستطيع المدخرات الفردية القيام به جراء ما يتمتع به من وفورات الحجم، وما يترتب عليها من مزايا التنويع وتخفيض درجة المخاطر، بينما صغر حجم المدخرات الفردية لا يمكن المدخرين من الاستثمار المباشر أو التنويع الجيد لمحافظهم المالية و الحد من المخاطر، كما يساعد القطاع المالي على تحسين مكونات محفظة المدخرات في الاقتصاد لصالح الأصول المنتج ة والاستثمارات طويلة الأجل، فبدلا من الاحتفاظ بالمدخرات في صورة سائلة لمواجهة احتمالات الاحتياج إلى السيولة في المستقبل، تقدم المؤسسات التمويلية للمدخرين أصولا تمويلية بدرجات متفاوتة السيولة ثم تقوم هذه المؤسسات بتوجيه المدخرات إلى الاستثمار مع الاحتفاظ بنسبة سيولة لمواجهة طلبات السحب من قبل المدخرين،كما تتدخل المؤسسات الماليـــة الوسيطة لتحقيق التوازن المالي بالسماح بمرور ما يلزم من التدفقات النقدية عن طريقها، وبمعنى أخر فإن المؤسسات المالية تتحمل ثقل العمل الخاص في ربط الدائرتين المادية والنقدية من خلال قدرتها في تعبئة المدخرات واستغلالها بكفاءة ضمن الإطار المرسوم لها وفقا للسياسة المالية والاستثمارية.

---

[1] أمين فؤاد، **الادخار وشهادات الاستثمار القاهرة**، البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرفية ، 1965 ، ص 4 .

[2] – شاهيناز جمال الدين محمد، **العلاقة بين سوق الأوراق المالية و النمو الاقتصادي مع التطبيق على الحالة المصرية** رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2003، ص 4.

تكمن أهمية القطاع المالي في تعبئة المدخرات التي تؤثر إيجابيا على حجم التراكم الرأسمالي، مما يحسن أيضا من تخصيص الموارد، ويحفز الابتكار والتقنية، وعليه فالنظام المالي الأكثر فعالية في تعبئة الادخار يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، كما أن ضعف النظام المـــالي يقود إلى زيادة الادخار غير المنتج وكذلك توسيـــع النشاطات الريعية ذات المردود الاجتماعي المحدود أو حتى على المستوى العالمي، كما أن عدم كفاية المدخرات اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية المستهدفة أن يخلق ما يسمى بفجوة الموارد، وتتسع هذه الفجوة كلما زاد حجم الاستثمار المحلي، ولهذا فانه على الصعيد المحلي كفاءة الوساطة الماليـــة من ناحيـــة توظيف المدخرات يمكن تحسينها، وبما يدعم تحقيق معدل نمو أعلى في الأجل الطويل[1]، فقد دلت التجارب الاقتصادية في كثير من نماذج التنمية أنه لسد جزء من الثغرة القائمة بين المدخرات الوطنية المتاحة وبين حجم الاستثمارات المطلوبة، يلجأ الاقتصاد يون إلى عدة خيارات للمفاضلة، منها القبول بمعدل متدني للتنمية [2].

ونظرا للأهمية البارزة التي تحتلها المدخرات في تحقيق النمو الاقتصادي، يتضح مدى أهمية الالتزام بسياسة ادخارية سليمة وهذا مرهون بتوفير هيكل مالي سليم وفعال في جذب الأموال الطليقة في الاقتصاد وتوجيهها وفقا لاستثمارات ذات أهمية لتغطية متطلبات المجتمع، وهذا ما يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي .

[1] فاروق زعيتر،**مرجع سابق**، ،ص4 .

[2] وليد عبد الرحمن صديق، **الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،1982، ص ص 128-130 .

المطلب الثالث: كفاءة تخصيص الموارد:

تتلخص عملية تخصيص الموارد في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة و أخرى أو بين غرض و آخر، أو قطاع اقتصادي و آخر، بما يتماشى والمتطلبات والحاجات الاقتصاديـــة، ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع[1]، ويشمل التخصص العديد من التقسيمات:

تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع لخاص.

تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.

تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.

تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

وعلى أساس التفضيل والمتطلبات الاقتصادية يعمل القطاع المالي على توجيه المدخرات إلى أفضل استخدام لها، أي إلى المشروعات التي تدر أعلى عائد حدي لرأس المال [2]، وذلك بحشد وتعبئـــة المدخرات وكفـــاءة تخصيصها و توجيهها لأكثر الاستثمارات إنتاجية، وهذا ما سيؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي بإتاحتهـــا استغلال وفورات الحجـــم والتغلب على العناصر غير القابلة للتقسيم في مجال الاستثمـــار، كما أن إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج وفق مقاييس الميزة النسبية والاستخدام الكفء للموارد ، يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي اللازم لتحيق معدل نمو إيجابي ، ومع وجود نظام مالي متطور يكون قادر على تأدية وظائفه بفعالية وكفاءة، تعزز من كفاءة الوسطاء الماليين في توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصاديـــة هذا ما يؤدي إلى زيادة جودة الاستثمارات وفعالية الإنتاج في القطاعات الاقتصاديـــة التي تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، حيث يؤثر النظام المالي الفعال على السلـــوك الادخاري للفرد حيث أن تطور الخدمات المالية الاقتصاديـــة تؤدي إلى إدراك الجمهـــور لأهميـــة الادخـــار مم ـــا يحدث تغيرا في النمـــط الاستهلاكي،بتفضيل الادخار.

[1] سرير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، **المالية العامة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2000 ، ص275.

[2] - شاهيناز جمال الدين محمد ، **مرجع سابق**، ص6.

كما يرتبط نجاح ال قطاع المالي بتوافق تحقيقه متزامنا مع الإصـــلاح الاقتصـــادي الكلي، وذلك لأن تأخير الإصلاح المالي إلى ما بعد إتمام مرحلة كبيرة من الإصلاح الاقتصادي، من شأنه أن يؤدي إلى استمرار تشوه تخصيص الموارد في المجتمع، ومن ثم عرقلة النمو الاقتصادي.

وتكمن فعالية ونجاح القطاع المالي، من خلال تخفيض تكلفة جمع المعلومـــات، من حيث الجهد المـــال والوقت والتغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات بين كل من المقرض والمقترض فيما يتعلق باحتمال عـــدم قدرة أو عدم رغبة المقترض في سداد كل من القرض والعائد [1]، فالخدمات المالية المتوفرة داخل الأنظمة المالية القوية والمتطورة توفر المعلومات الخاصة بالاستثمارات المختلفة، مما يساعد على تفسير المعلومات وتحليلهـــا ومع الإفصاح المالي و وجود بعض التشريعات والقوانين التي تدعم جودة المعلومات المالية والنشر وسهولـــة الحصول عليها، هذا ما يسهـــل على المدخرين والمستثمرين اتخاذ القرارات الصائبـــة، وبالتالي يزيد حجم المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمارات، مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، وعلى العكس فان عدم تماثل المعلومات وارتفاع تكاليفها يؤدي إلى صعوبة التمييز بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحـــة، مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، كما أن الخدمات المالية المتوفرة داخل الأنظمة المالية المتطورة، تجعـــل من القطاع المالي يؤدي دوره بشكل شفاف وقوي وذلك من خلال توفير حزمة من القوانين و التعليمـــات المالية التي تحسن وظيفة الإشراف المالي، وتضمن حقوق الدائنين وتعطي العمليات المالية والمصرفية درجـــة أعلى من المصداقية، وأيضا من أهم الأدوار التي يقوم بها القطاع المالي إدارة المحافظ الاستثمارية و تجميـــع المخاطر و إدارتها، وفقا لمحددات الاستثمار واعتبارات العائد والمخاطر والسيولة المرتبطة بها، بما يخفض من تكلفة المخاطر المجمعة مقارنة بما قد تفضي إليه مخاطر إحقاق مشروع واحد على مدخر أو مستثمر واحد[2].

[1] – عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص، **أسواق المال(بنوك تجارية–أسواق الأوراق المالية–شركات تأمين–شركات استثمار)** ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000م،ص ص235-236.

[2] – شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، ط1، 2002م،ص33.

المطلب الرابع: العرض النقدي.

يكمن دور القطاع المالي في تأثيره على القطاع الحقيقي، من خلال آلية النقود وسعر الفائدة حيث تؤثر المؤسسات المالية في النمو الاقتصادي، عن طريق الزيادة في حجم التمويل، حيث يرى الكلاسيك أن قناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية، حيث يرون بأن دور النقود يقتصر على تسيير النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على مستواه، أما الكنزيون فيعتبرونها أهم قناة تمكن السياسة النقدية من بلوغ هدف النمو الاقتصادي [1].

فالكنزيون يعتقدون بعدم حياديةالنقود في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، في حين يؤكد النقديون بوجود تأثير مباشر للعرض النقدي على قيم الأصول من خلال التأثير المباشر في الطلب على الأصول، كما أن التأثيرات على كمية النقود أو كمية وسائل الدفع، وهو ما يعرف بعرض النقود بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، مستهدفة تحقيق النمو والعمل على حماية كمية النقود من التعرض للتقلبات الواسعة التي تعكس أثارها على مستويات الأسعار وعلى مستوى معيشة السكان وسبيلها في ذلك إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي، بحيث لا تهبط معدلات التوسع النقدي إلى مستوى يعوق النشاط الاقتصادي في البلاد ولا تزيد إلى مستوى ينتج عنه ضغوط تضخمية[2]، حيث أن أي دراسة لمدى فعالية القطاع المالي وتقييم دوره في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية لا يمكن أن تتجاهل تأثير التحليلات النقدية والتي تشكل الإطار العام للاستقرار الاقتصادي[3].

يتم التأثير في العرض النقدي عن طريق القطاع المالي، فالمعروض النقدي هو التزامات على السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي وهي مجموع العملة لدى الأفـــراد والهيئات وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنـــوك التجارية والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية [4]، و من خلال الوساطة الماليـــة و بالتفاعل مع المدخرين يصل المجتمع إلى إجمالي العرض النقدي، و القدرة على التأثير في العرض النقدي تسمح للوساطة المالية بالتأثير في القطاع الحقيقي وبالتالي في النمو الاقتصادي.

---

[1] – بناني فتيحة ، **مرجع سابق**،ص131.

[2] –مجلس الشورى، **تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن موضوع السياسة النقدية والائتمانية في مصر**، دورة الانعقاد العادي الرابع 1983، ص7.

[3] – عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1984، الجزء الأول، ص 386.

[4] – محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996 ص 14.

المبحث الثاني:الجدل الفكري حول العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

تباينت أدبيات الفكر الاقتصادي حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، من خلال الأفكار و الأطروحات التي تبنتها المدارس الاقتصادية،وبالرغم من وجود عدة دراسات وإسهامات تطرقت إلى العلاقة بين المتغيرات الاسمية (القطاع المالي) والمتغيرات الحقيقية (النمو الاقتصادي)،حيث تتضمن هذه الإسهامات الفكرية الدراسات النظرية والتطبيقية معاً للعلاقة محل الدراسة، إلا أن الجدل مازال قائما في تحديد طبيعة العلاقة بين القطاعين المالي والحقيقي (النمو الاقتصادي).

المطلب الأول: المدارس الاقتصادية والعلاقة بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي.

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين القطاعين محل الدراسة من حيث رؤيتها لطبيعة العلاقة و في تحديد الكيفية التي يحدث بها التأثير بين الجانبين الحقيقي والاسمي في الاقتصاد، وذلك من خلال الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها ، وفيما يلي نلخص مساهمات المدارس المختلفة في العلاقة بين القطاع المالي والنمو.

الفرع الأول : المدرسة الكلاسيكية:

يرى التقليديون أن النشاط الاقتصادي له وجهان أو جانبان ، الجانب العيني (الحقيقي) لهذا النشاط والذي يتحدد فيه حجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ، ويتم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف أوجه الاستخدامات تحت تأثير قوى العرض والطلب، التي تتولى تحديد الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات، ويحدث التوازن في هذا القطاع دائما عند مستوى التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية المتوافرة للمجتمع، بحيث أي انحراف عن هذا المستوى يعد بمثابة ظاهرة مؤقتة ويتم تصحيحها تلقائيا ، أما الجانب (الاسمي) النقدي للنشاط الاقتصادي ، فهو الذي يتم فيه تحديد المستوى العام للأسعار، ويرى أصحاب هذه النظرية أن هذا الجانب لا يؤثر على الجانب العيني (الحقيقي) ، فالنقود ليست سوى عربة لنقل قيم المنتجات من فريق لآخر أو وشاح يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون لها أدنى

تأثير عليه[1]، فالنقود ما هي إلا وسيط للتبادل فقط، وعليه للنقود دور مهم في تسهيل التبادل دون التأثير في الإنتاج، أي أن أصحاب الفكر الكلاسيكي يقرون بحيادية النقود، كما أن أي تغير في المعروض النقدي لا يؤثرفي الجانب العيني للنشاط الاقتصادي .

يعتبر الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل و من بينهم ادم سميث و دافيد ريكاردو و جون باتيست ساي ، وقد اعتقدوا اعتقادا تاما بان اثر التغيرات في كمية النقود يتصف بالحياد التام[2]، كما اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن خلال تحليل المرتكزات التي تقوم عليما نظرية كمية النقود، نجد أن الكلاسيك في معادلة التبادل اهتموا فقط بجانب العرض النقدي على أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط ،اذ تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع ، ومن أهم النظريات أو الصيغ التي فسرت نظرية كمية النقود أو صياغة "**فيشر**"* (معادلة التبادل) كمايلي :

$$MV = py \quad .....(51)$$

حيث تشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود (M) وَحجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات (PY) الذي هو متطابقة بين المستوى العام للأسعار (P) و الدخل الحقيقي الكلي (Y)، والإنفاق الكلي يمكن النظر إليه على انه الدخل النقدي الكلي في الاقتصاد الوطني، بينما (V) فهي سرعة دوران النقود التي يفترض ثباتها في الأجل القصير، ومع ثبات (V) و (Y) ، فإن المتغيرين الوحيدين هما كمية النقود (M) والمستوى العـــام للأسعار (P)، وهو ما يدل على وجود علاقة سببية بينهما ، ثم بعد ذلك ظهرت صياغة **مارشال وأرثور بيجو**** أو ما يعرف بمدخل كمبردج للطلب على النقود، والتي تعتبر أكثر نظريات كمية النقود تطورا، فهي تنتقل من مجرد الاهتمام بالنقود، إلى الاهتمام بتغير رغبة الأفراد في الاحتفـــاظ بالنقـــود

[1] سهير محمود معتوق، **النظريات والسياسات النقدية**، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،الطبعة الأولى، 1989،ص53

[2] سامي خليل، **النظريات والسياسات المالية والنقدية**، مؤسسة الكاظمة للنشر والتوزيع، الكويت،1982 ،ص 121.

* أرفنج فيشر: رياضي واقتصادي أمريكي (1867 – 1947) .

** أرثور بيجو(1877–1924)، اقتصادي انجليزي.

بحيث أن حيازة النقود تكون على أساس النقود وسيط للتبادل وأن النقود مخزون للثروة أيضا، و تخلص صياغة مارشال بيجو إلى أن تغير رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل، وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية(مدخل كمبردج) تأثيرا غير مباشر [1]، حيث أن كل الصياغات السابقة أقرت بحيادية النقود وأقرت بالفصل بين القطاعين الحقيقي والنقدي.

ظهرت صياغة **فيكسل*** كامتداد للنظرية الكلاسيكية، ولكنها أضافت بعدا جديدا للعلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، حيث ربطت بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي بطريقة غير مباشرة، تتم من خلال سوق رأس المال وتغير سعر الفائدة، إذ أنه ميز بين سعرين مختلفين للفائدة، سعر نقدي يتحدد عن طريق العرض والطلب في سوق النقود، وسعر حقيقي يتحدد عند تساوي الادخار والاستثمار، وبذلك يحقق التحليل الربط بين الادخار والاستثمار من ناحية، وبين كمية النقود ومستوى الأسعار من ناحية أخرى[2].

و من خلال تحليل طبيعة العوامل والمتغيرات التي أدت إلى استقلال الجانب النقدي عن نظيره الحقيقي وفق التحليل الكلاسيكي ، نجد أن تأثير الزيادة في عرض النقود يظهر على القيم النقدية الممثلة في المستوى العام للأسعار الأجر النقدي والدخل النقدي ، بينما تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية في الجانب العيني منه بصورة مستقلة عن المتغيرات النقدية، وبذلك لا توجد قنوات تأثير نقدية بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي ، ويكون هدف السياسة النقدية وفقا لهذا التحليل هو تحقيق الاستقرار النقدي مع استبعاد أي تأثير للسياسة النقدية على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي[3]، وبالتالي ترى النظرية الكلاسيكية أن أي شخص أو أي مشروع حينما يحصل على نقود من جراء معاملاته فانه حسب رأي المدرسة الكلاسيكية، لن يحقق منها أي نفع حقيقي حتى يقوم بإنفاقها كلها، ويستبعد الكلاسيك اختزان النقود لأنه تصرف غير رشيد، إذن فالطلب على النقود في نظر الكلاسيك يكون من اجل المعاملات فقط[4]، فالعلاقة السببية ذات اتجاه واحد من المتغيرات الحقيقية إلى المتغيرات النقدية.

---

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006م، ص201.

*- فيكسل(1851،1921)، اقتصادي من مدينة استوكهلم.

[2] - شاهيناز جمال الدين محمد، **مرجع سابق**، ص12.

[3] دحمان بن عبد الفتاح ، **محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لـ FMI (حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1997،ص10.

[4] موسى ادم عيسى ، **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي**، مجموعه البركة ، جدة ، 1993، ص98.

الفرع الثاني: المدرسة الكيترية.

ظهر الفكر الكيتري كبديل للفكر الكلاسيكي الذي أثبت عجزه أمام حالة الكساد السائدة وفشله في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، فقام الفكر الكتري بتفسير استقرار الاقتصاد عند وضع الكساد بمفهوم جديد ويعتبر التحليل الكيتري بكونه تحليل نقدي ، بحيث يصعب الفصل في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، كما كان الحال في النظرية الكمية التقليدية ، وقد أوضح كيتر أن الأفراد يطلبون النقود لأنهم يحتاجون إلى أرصدة نقدية لإجراء معاملاتهم اليومية أو لمقابلة ما قد يواجههم من ظروف غير متوقعة، وأخيرا لأنهم يفضلون الاحتفاظ بالأرصدة النقدية كأصل ذو أفضلية على الصور الأخرى لتبادل الثروة، ومن ثم يمكن إجمال هذه العمليات أو الدوافع في الطلب على النقود بدافع (المعاملات ، الاحتياط ،المضاربة).

وقد وضّح كيتر في نظريته العامة أن رغبة العناصر الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى أن النقود تعد بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله، دون مرور فترة زمنية إلى أصل آخر[1]، ولهذا السبب بين أن النقود تطلب لذاتها، أي بدافع تفضيل السيولة أو المضاربة، وبين كيتر أن النقود تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد، أي أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة أو الإنتاج أو التوزيع أو الادخار أو الاستثمار، مما يؤثر على التوازن الاقتصادي حيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و بالتالي زيادة الاستثمار و منه زيادة الإنفاق الكلي، و هو ما يعزز النمو في الناتج الحقيقي بفعل مضاعف الاستثمار ، ومنه الوصول إلى التشغيل الكامل[2].

كما اعتبر كيتر النقود أصل كامل السيولة إذا ما قورنت بغيرها من الأصول الرأسمالية الأخرى ولكي تغري الذي يحتفظ بالنقود بالتنازل عنها يجب أن يتقاضى مكافأة لقاء تخليه عن السيولة وهذه المكافأة هي عبارة عن معدل الفائدة ، فاعتبرها ثمنا للنقود أو ثمن التخلي أو التنازل عن السيولة [3]، فالأفراد يساوون مابين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي، ومقدار النقد المتوفر في فترة زمنية معينة، فيتحدد سعر الفائدة بناء على كل من الطلب على النقود وعرض النقود، ويتم هذا بتدخل الدولة عن طريق عرض النقود، ويقصد بعرض النقود تلك الكميـــة من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عـــادة من قبل السلطـــات

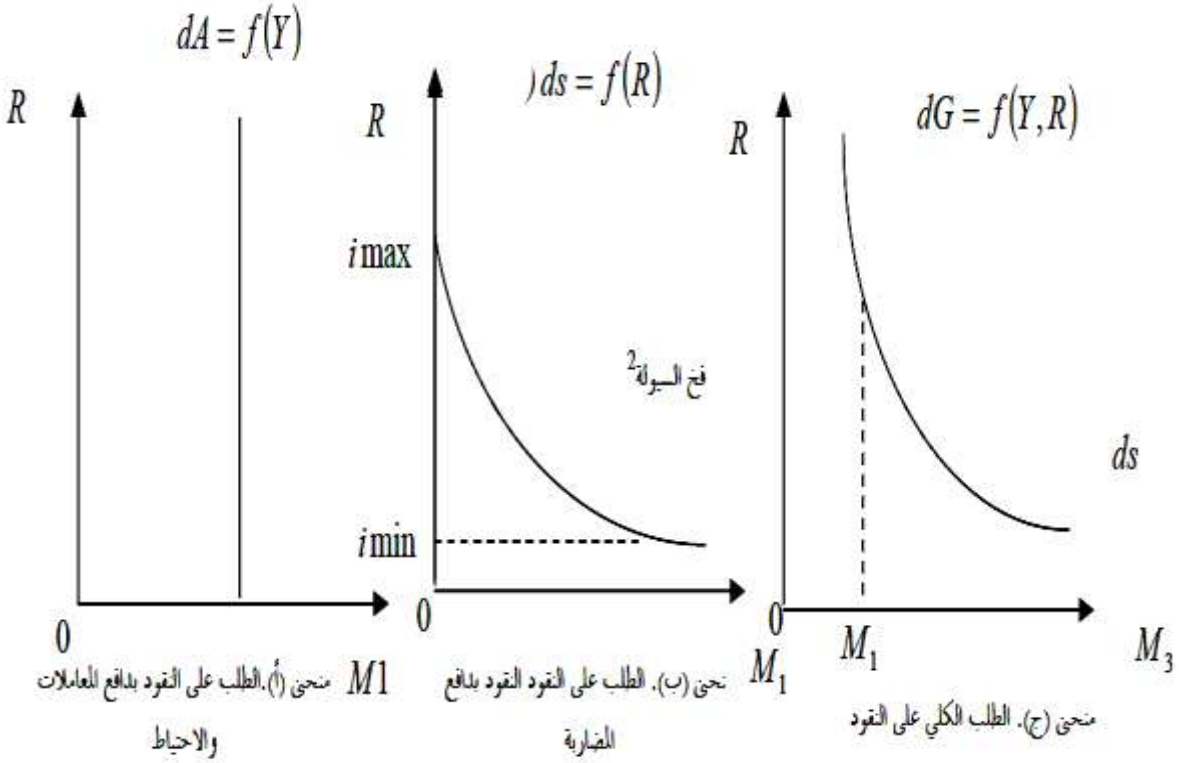
[1] سهير محمود معتوق، **مرجع سابق**، ص63.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007م، ص 300.

[3] بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، طبعة أولى، 2006، ص267.

أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعه [1]، و يعتبر كينز أن عرض النقود متغير خارجي مستقل تتحدد قيمته من خارج النموذج ، ويتم ذلك من قبل سلطة النقد المركزية في الجهاز المصرفي، وقد اختصر كينز دالة الطلب على النقود من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (05) : المنحنى البياني للطلب على النقود عند كينز

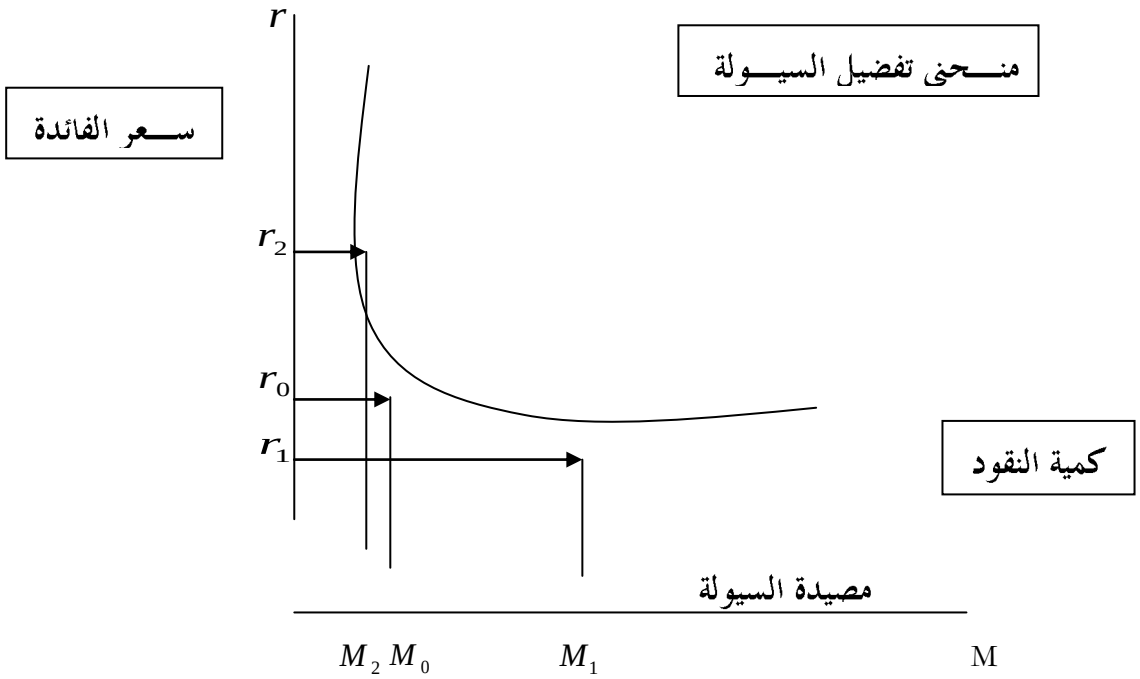


المصدر: بلعزوز بن علي ، نفس المرجع سابق، ص56

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، ، الجزائر، 2008، ص49.

من خلال التحليل الكنزي يتم تحديد سعر الفائدة عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصدة النقدية من جانب وحيازة الأرصدة القابلة للإقراض من جانب آخر، أي أن سعر الفائدة يتحدد في ظل مستوى معين للعرض النقدي بتفضيل السيولة[1]، كما أن الطلب على النقود مع عرض النقد يحددان قيمة النقود بشكل غير مباشر من خلال سعر الفائدة ، فكلما انخفض تفضيل الأفراد للسيولة انخفض سعر الفائدة كما أن زيادة عرض النقد تؤدي أيضا إلى انخفاض سعر الفائدة ، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (06) : منحنى التفضيل النقدي وتحديد سعر الفائدة في النظرية العامة لكينز .



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات البنوك والنقود، مرجع سابق، ص305.

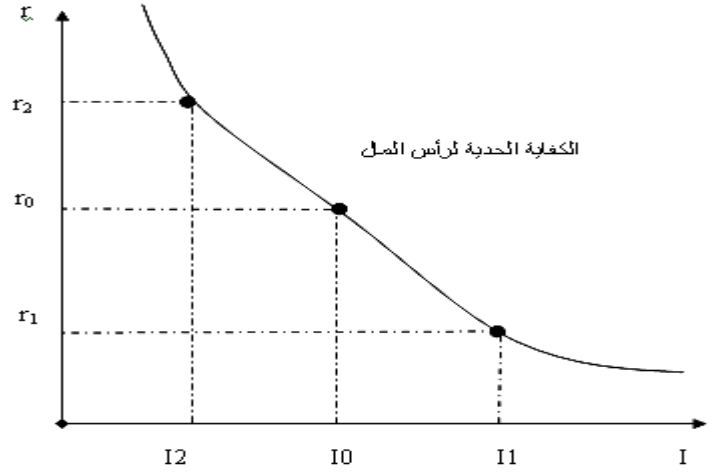
[1] أحمد أبو الفتوح علي الناقه ، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية- الطبعة الأولى 2001، ص360.

ومن خلال الشكل السابق تظهر العلاقة بين سعر الفائدة و كمية النقود ، وتفضيل الأفراد للسيولة حيث يتضح منحنى التفضيل النقدي وتحديد سعر الفائدة في النظرية العامة لكينز، فعند سعر الفائدة الابتدائي (r_0) تكون كمية النقود بحوزة الأفراد والمشروعات هي (M_0)، وعند زيادة كمية النقود إلى (M_1) فسوف يشجع هذا الأعوان الاقتصاديين ويدفعهم إلى شراء أوراق مالية ، فيرتفع سعر الاحتفاظ بالنقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى المستوى (r_1)، إلا أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة لن يكون الأفراد دونه مستعدين للتخلي عن النقد ، فيكون الطلب على النقود عندئذ مرن مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة ، من أجل الاحتفاظ بموجودات أخرى غير نقدية ، وحين يصل سعر الفائدة إلى هذا الحد ، فإن أي إضافة أخرى إلى كمية النقد ستوجه إلى الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة بدلا من استثمارها[1].

وأيضا من خلال التحليل الكتري نستنتج أن أي ارتفاع في كمية النقود سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار، فالعلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار هي علاقة عكسية بسبب انخفاض تكلفة الاستثمار عند هبوط سعر الفائدة، والعكس عند ارتفع سعر الفائدة تزيد تكلفة الاستثمار والفرصة البديلة، كما أنه بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ما تصدّره البنوك المركزية من عملة وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان، وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار، فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش ،تكون الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد ، ونبين العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة من خلال الشكل التالي:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سابق**، ص305.

الشكل رقم(07): تغير سعر الفائدة وأثره على الكفاية الحدية لرأس المال.



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، **مرجع سابق**، ص37.

ومن خلال الشكل السابق إذا كان سعر الفائدة عند القيمة (r_0) فإن حجم الاستثمار هو (I_0) وبانخفاض سعر الفائدة إلى (r_1) نتيجة زيادة كمية النقود كما أشرنا له سابقا، يصبح الاستثمار عند المستوى (I_1) محققا لزيادة مقدارها (dI)، فقرار الاستثمار إذن يتوقف على سعر الفائدة ، وبالتالي فإنه كلما انخفض سعر الفائدة الجاري، كلما كانت الاستثمارات الإضافية مربحة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وذلك ما ينعكس بالإيجاب على الناتج (Y).

اهتم كينز في نظريته بالطلب الفعال كونه العنصر الذي يحدد الدخل الوطني ومستوى التشغيل، هذا الطلب الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمار، وقد أوضح كينز أن معدل الفائدة يعتبر ظاهرة نقدية يتحدد من خلال التقاطع أو التعادل بين عرض النقود والطلب عليها، بما يعرف بالتفضيل النقدي حيث أن عرض النقود هو متغير خارجي يتحدد من جانب السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فقد عرف منعرج كبير من خلال اهتمام كينز بدور النقود كونها تطلب لذاتها وأنها مخزن للقيمة من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقراره عند المستويات الطبيعية، بحيث أن النقود تعد عنصر غير محايد في التحليل الكينزي، حيث أي تغير فيها سواء كان بالزيادة أو النقصان من شأنه التأثير في مستويات الناتج الوطني ومنه نستنتج أن النقود في التحليل الكينزي تعتبر عنصر غير محايد، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج والدخل والعمالة، وبالتالي فهو لا يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني (الحقيقي) .

الفرع الرابع : الكينزيون المحدثون:

بالرغم من النجاح والثورة التي أحدثها الفكر الكينزي، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات من أنصار الكنزيون المحدثون من أمثال بومول [*] « William .Baumol» وتوبن •• « James .Tobin» ، نتيجة بعض جوانب النقص والعيوب التي اكتنفت هذا الفكر في تحليلاته السطحية لبعض المسائل الاقتصادية ولهذا ظهر الكنزيون المحدثون، فقاموا بتطوير أفكار أكثر عمقا وفعالية في إحلال نظرية متكاملة للقطاع المالي.

لقد أهمل كينز أثر التغيرات في مستوى الدخل على سعر الفائدة وجعله يتحدد بعوامل نقدية بحتة هي عبارة عن عرض النقد والطلب عليه، هذا في حين سعر الفائدة التوازني لا يمكن أن يتقرر إلا إذا حددنا مستوى الدخل أو افترضناه ثابتا وهذا لا يتحق ق إلا في الأجل القصير جدا، وإذا أردنا أن نربط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عن طريق تأثير سعر الفائدة على الاتفاق الاستثماري فإن الدخل وسعر الفائدة يجب أن يتقرر في أن واحد وهذا يتم في إطار نظرية التوازن الكلي العام[1].

ويفترض الكنزيون الجدد جمود الأسعار، ويبررون ذلك بان تغير الأسعار يتطلب من المؤسسات إنفاق المال والوقت في تحديد و إدراج جدول الاسعار الجديدة، وغيرها من التكاليف التي تقف عائقا لمرونة الاسعار[2] ،كما يفسرون الجمود الحقيقي للأجور بوجود عقود ضمنية بين العمال والمؤسسات المستخدمة.

كما افترض الكنزيون الحدثون وعلى رأسهم بومول أن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط يتأثر أيضا بسعر الفائدة وليس الدخل فقط كما افترض كينز، فاذا كان كل من الدخل وسعر الفائدة مرتفعين فإن الأفراد يقومون بالاحتفاظ بجزء من دخلهم للمبادلات والاحتياط والجزء المتبقي يوجهونه للاستثمار[3]، ويظهر ذلك من خلال الشكل الموالي :

---

[*] وليام بومول : اقتصادي أمريكي (1922) .

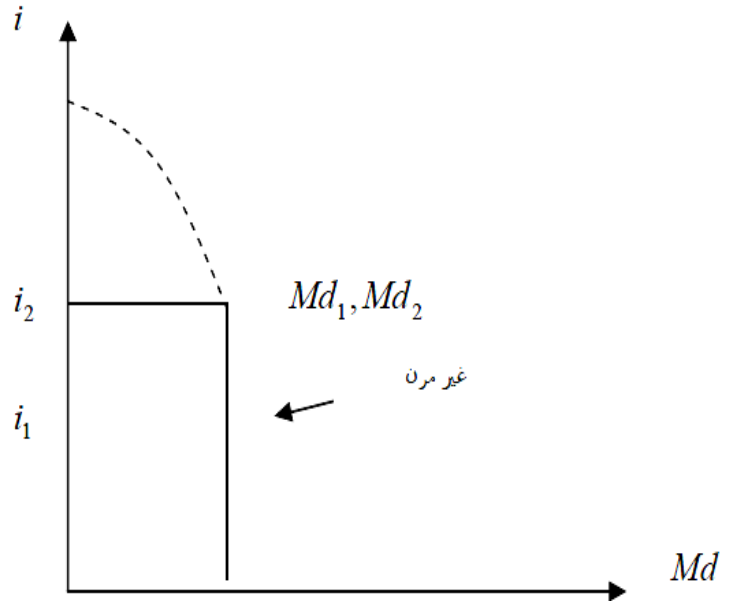
[**] جيمس توبن :اقتصادي امريكي (1918–2002).

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود المصارف والأسواق المالية**، دار النشر الحامد، الأردن، 2004، ص310.

[2] سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديث**، مطابع الأهرام ،مصر،1994، ص990.

[3] اكرم حداد ،مشهور هذلول، **النقود والمصارف**،دار وائل للنشر ،الأردن،2005، ص117.

الشكل رقم (09). منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط كما يراه *Baumol*



المصدر: أكرم حداد ،مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، دار وائل للنشر ،الأردن،ا2005 ،ص119

حيث i معدل الفائدة وMd الطلب على النقود .

ومن خلال الشكل الذي يوضح مرونة الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط بالنسبة لسعـــر الفائدة، بحيث أنه كلما انخفض سعر الفائدة أقل من i_2 يكون معظم الدخل موجه للمبادلات و الإحتيـــاط ، كما أن نظرية تفضيل السيولة لدى الكتريين تأخذ بعين الاعتبار عرض النقود والطلب عليه كأصـــل من الأصول المالية فقط في تقرير سعر الفائدة وهي بذلك تهمل العوامل الأخرى التي يمكن أن تأثر على حجـــم الائتمان وبالتالي على حجم النقود في التداول،حيث إن البنك المركزي والجهاز المصرفي التجاري والجمهور كلهم يشتركون في تقرير كيفية استخدام الاحتياطيا ت المصرفية في التوسيع الائتماني للنقود، ولذلك لابد من وجود تأثير في سلوك قرارات هذه الأطراف على سعر الفائـــدة ، لذا قام الكيتزيون المحدثون بوضع نظريـــة تتعدى تفضيل السيولة باختيار المحفظة التي يمكن من خلالها المفاضلة بين مستويات مختلفة من المخاطر، و مستويات مختلفة من العائد، ويسعى الأفراد إلى الوصول إلى توليفة المحفظـــة المثلى التي تسعى لتحقيق أعلى عائد بأقل مخاطر متوقعة، حيث اعتبر توبن من خلال عمله " نموذج تجميعي ديناميكي " وأول هذه النماذج يسمى نموذج التوقعات المرتدة والذي قدمه وشرحه "Tobin"في مقالته الشهيرة عن تفضيل السيولة وحيازة الأوراق المالية.

حيث يبدأ النموذج بافتراض حامل سند يتحصل على عائد متوقع من وراء حيازة السند من مصدرين:

- مدفوعات الفائدة التي يتلقاها.
- المكاسب الرأسمالية المحتملة، وتمثل المكاسب الناتجة عن الزيادة في سعر السند وقت بيعه عن سعره وقت شرائه.

لدينا: Y فائدة السند

r معدل الفائدة السوقي على السند

bP سعر السند

فالمعدل السوقي للفائدة هو: $R=\frac{Y}{Pb}$

فمن خلال هذه المعادلة يتضح أن هناك علاقة عكسية بين r و Pb

أما النسبة المئوية للمكاسب الرأسمالية المتوقعة g فهي النسبة بين الزيادة في سعر السند المتوقع Pbe عن سعرالشراء Pb إلى سعر شراء السند Pb , أي أن :

$$g=\frac{Pbe-Pb}{Pb} \quad \text{.....(52)}$$

ومن هذا المنطلق يسعى المستثمر إلى تعظيم منفعته عن طريق الاحتفاظ بمحفظة منوعة ، مكونة من مجموعة من الأصو ل المتوفرة أمامه، ولا تقتصر محفظة المستثمر على الأصول المالية، بل تمتد لتشمل أصول مادية كجزء من محفظته، فإذا ما قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود، فسيتحول الأفراد إلى شراء السنـــدات، ممـــا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق، إلا أن انخفاض سعر الفائدة سيجعل الأفراد أكثر رغبة في شراء الأصول المادية ذات العائد الأكثر ارتفاعا، بدلا من السندات التي انخفض العائد عليها، ولكن عـــلى خلاف الأصول المالية التي تزداد أو تقل سريعا، الأصول المادية يتطلب إنتاجها بعض الوقت، لذا ستنشـــأ فجوة بين العرض والطلب على الأصول المادية، ينتج عن هذه الفجوة تحفيز الإنفـــاق الاستثماري لإنتـــاج السلع الرأسمالية الجديدة، لتتلاشى الفجوة بين طلب السلع الرأسمالية، والرصيد القائم منها، وبهذا التسلسل المنطقي يخلص الكينزيون المحدثون إلى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعـــر الفائدة، وهو الأمـــر الذي يحفز الإنفاق الاستثماري، مما يؤثر إيجابيا على معدلات النمو.

كما افترض الكتريون الجدد أن النقود التي تخلقها قروض البنوك لها تأثير أكبر على الإنفاقات الإجمالية من النقود التي تخلقها مشتريات الأوراق الماليـــة للبنوك، لأن قروض البنوك لها مضاعف ائتمان، إذ تعتبر آليـــة الانتقال بالآلية التي تدرس تأثير التغيرات في عرض النقود على القطاع الحقيقي من خلال خلـــق التغيرات في الدخل وفي مستوى الأسعار، حيث أن ميكانيكية الانتقال التي تحقق الاتصال بين القطـــاع المالي والقطـــاع الحقيقي في الاقتصاد، فقد تم تحديد آلية جديدة للانتقال بدلا من منحنى الكفاءة الحدية للاستثمـــار، التي انتقدها بشدة أنصار المدرسة الحديثة باعتبارها فكرة غير متعمقة ، وقدموا تفسيرا آخر يشرح ميكانيكيـــة الانتقال، من خلال إعادة ترتيب الأصول في المحافظ المالية للأفراد ، وهو ما يعرف بأثر تكلفة رأس المال[1].

الفرع الخامس : النقديون (المدرسة النقدوية) .

أطلق عليهم تسمية النقدويين نظرا لأنهم ارجعو ا الاعتبار والأهمية للسياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، ويأتي على رأسهم الاقتصادي "ميلتون فريدمان" الذي جاء بنظريته المعاصرة التي هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة كل من فيشر ومارشال، حيث أوضـــح فريدمـــان بأن نظريـــة كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية للإنتاج ولا للدخل والأسعار، وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود، فالنظرية المعاصرة الكمية للنقود كما صاغها "ميلتون فريدمان"، إهتمت بالعلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ في الطلب على النقود من تغيرات ثم القيام بتحليل هذه المتغيرات، فحسب فريدمان يلعب عرض النقود(كمية النقود) دور المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والناتج الكلي، وعليه تؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة في الأجل الطويل في المستوى العام للأسعار، كما يرى فريدمان في موضوع عرض النقود باعتبار أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (النقدي) يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي ومن هنا يحصر فريدمان دور السلطات النقدية في مهمة رقابة كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، إذ أن فريدمان يرى بأن الأهمية يجب أن تولى لعرض النقود وليس

[1] – شاهيناز جمال الدين محمد، **مرجع سابق**، ص23.

للطلب عليها كما يرى كينز، فعلى عكس النظرية الكينزية ، يرى "النقوديون" أن دالة الطلب على النقود دالة مستقرة، وهو ما لم يسانده كينز الذي رأى عدم استقرار هذه الدالة ، بسبب تقلبات سعر الفائدة وما يصاحبه من تغير في سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه، ومن هنا نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدائل بمعنى أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود والسلع الأخرى ، وبتعدد هذه الأصول تتعدد معها أسعار الفائدة وقد بين فريدمان بأنه لم يحدث قط أن وقعت حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون أن تصطحب معها تغييراً في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الاتجاه نفسه، وان معظم أوضاع الانكماش والركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وان حالت التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد ، وقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول وقد ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين والذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتم حيازة الثروة فيها وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعا رأسمالية مثل الآلات والمخازن .

ويرتكز التحليل النقدوي على حقيقة أساسية مفادها أن الطلب على النقد مستقر، غير أن زيادة العرض النقدي يكون له أثر بالغ في حالة وضع التشغيل التام، حيث يؤدي إلى توليد دخول جديدة، وهو ما ينتج عنه طلب إضافي على النقد وهكذا حتى يتحقق التوازن بين عرض النقد والطلب عليه، وكل ذلك إنما يتم في الفترة القصيرة، حيث أنه في الفترة الطويلة لا أثر يذكر للنقد سوى إحداث معدلات مرتفعة من التضخـــم.

ويقر فريدمان بأن الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة، وأن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود، كما يقر فريدمان بأن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، فمفهوم الثروة بحسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل إذ أن النقود هي جزء من الثروة أما الأجزاء أو المكونات الأخرى للثروة فإنها تتمثل في الأصـــول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والأصـــول العينية والطبيعية (السلع المادية الإنتاجية)

فضلا عن الاستثمار البشري [1]،ويخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية[2]:

$$M^d = f [P, r, re , (1/p)*(dp/dt), W, Y, u] .....(53)$$

بحيث :

P : مستوى الأسعار. r : معدل العائد عن الأسهم. re : معدل الفائدة على السندات.

W : الثروة البشرية. Y : الدخل الدائم. U : الأذواق وترتيب الأفضليات اتجاه النقود.

(1/p)*(dp/dt) : العائد المتوقع من الأصول العينية .

وقد بين فريدمان بأن الطلب على النقود يرتبط طرديا مع فكرة الثروة واعتبر ان ارتباط النقود بالدخل الدائم وليس الدخل الجاري ،وقد اختلفت نظرية فريدمان مع نظرية كينز في الجانب النقدي في عدة نقاط نبرز أهم هذه الاختلافات في مايلي[3]:

أ/ ادخل فريدمان كثير من الأصول في دالة الطلب على النقود كبدائل للنقود مثل الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية وبسبب هذا التنوع والتعدد في الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود فان أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد أما كينز فقد اقتصر عل ى نحو واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات .

ب/ لم يعط كينز اهتماما للأصول والسلع الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بينما نظر فريدمان إلى النقود والسلع كبدائل أي أن الأفراد يختارون بين حيازة النقود وبين حيازة السلع الأخرى عندما يقررون كمية الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغبون في حيازتها وهذا ما يفسر الفرض الذي أقربه فريدمان ، بأن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

ج/ عندما حلل كينز دالة تفضيل السيولة اخذ العائد على النقود على انه ثابت دائما وهو يساوي صفر بينما شدد على أن العائد من النقود ليس ثابتا وكذلك اعتبر كينز أن تقلب سعر الفائدة يؤدي إلى سرعـــة دوران

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع- عمان- الطبعة الأولى 1999- ص225.

2- Louis. Laganace ,**la croissance économique**, Presses universitaires de France, 1er édition ,paris, 1980,P167.

[3] احمد أبو الفتوح علي الناقة، **مرجع سابق**، ص ص250-262.

النقود وهو ما يفسر عدم استقرار دالة الطلب على النقود بينما فريدمان يعتبر أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود قليلة ويمكن التنبؤ بها .

وأهم ما يميز النقديون في تحليلهم التفرقة بين الأجل الطويل والأجل القصير، إذ يعتبر أنصار هذه المدرسة أن تأثير التغير في عرض النقود يختلف باختلاف الأجل محل الدراسة، ففي الأجل الطويل لا يوجد تأثير لعرض النقود لأن مستوى النشاط الاقتصادي لا يتوقف على كمية النقود، وإنما يتحدد بواسطة عوامل حقيقية مثل رصيد السلع الرأسمالية، حجم ونوعية القوى العاملة، إلى جانب الحالة التكنولوجية السائدة، أما في الأجل القصير فإن الناتج الحقيقي والتوظيف، إنما يتأثران بالتغير في رصيد عرض النقود، كما تتأثر أيضا الأسعار، لكن في الأجل القصير فإن الأسعار لا تكون تامة المرونة وعليه فإنه عندما يحدث تغيرات في عرض النقود، فإن الأسعار لا تقوم بعمل المواءمة الكاملة مما يؤدي إلى تأثر الناتج ومستوى التوظف.

المطلب الثاني: القطاع المالي في بعض نظريات النمو.

الفرع الأول: النظرية النيوكلاسيكية:

ارتكزت النظرية النيوكلاسيكيـــة في محـــددات النمو الاقتصـــادي في الأجل الطويل إلى عوامل خارجية، حيث تعتبر نمو السكان بمعدل ثابت محددًا مهمًا للنمو في الدخل الفردي الحقيقي، كما أنها تركز على أهمية التقدم التقني في تعويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال ومن ثم تحديد النمو طويل الأجل، ولذلك فإن التقدم التقني يلعب دورًا مهمًا في تحديد معدل النمو والذي بدونه سيتساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان بحيث يكون معدل النمو في الدخل الفردي معدوم، لهذا فإن معدل التقدم التقني، يعمـــل على عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، مع زيادة الاستثمارات ، وهذه العوامل الخارجيـــة التي تأتي مـــن خارج النظام الاقتصادي ، لا يمكن التأثير عليها من خلال أدوات السياسة الاقتصادية ، وهو ما يعني أن أي محاولات للقطاع المالي لتحفيز معدلات الادخار وتوجيهه إلى استثمارات لن يكون له أي أثر طويل الأجـــل على النمو أمّا على مستوى الأجل القصير ، أي خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدول، من أجل الوصول إ لى معدلات النمو الثابت ، فإن القطاع المالي يستطيع التأثير على معدلات الادخار ومن ثم توفير موارد مالية لتمويل الاستثمارات.

وتفترض نماذج النمـــو" النيوكلاسيكية " أن الدول التي لها نفس رأس المال الفردي ، ولكن تختلف في الموارد النسبية المتاحة والدخل الفردي، سوف تنمو بمعدلات مختلفة لتصل في النهايـــة إلى تساوي الدخـــل الفردي، هذا الافتراض عن تساوي الدخل الفردي للدول التي تختلف مواردها النسبيـــة المتاحة لم يقبل من قبل منظري نظرية النمو الداخلي.

الفرع الثاني : القطاع المالي في نظرية النمو النابع من الداخل:

كان للتوجهات الجديدة التي بحثت في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، والمحاولة الجريئة لمعالجة محددات النمو في نماذج النمـــو داخليـــاً وليس كمعطيـــات أو محددات خارجية أثره أيضاً في أسلوب معالجـــة الوساطـــة الماليـــة وأثرها في النمـــو الاقتصادي، حيث برهنت هذه النماذج أنه يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مرده لعوامل داخلية وليس بفعل تأثيرات خارجية، وبالتـــالي يمكن لتغير التفضيلات، التقنية، توزيع الدخل والتغيرات المؤسسية أن تؤثر على النمـــو الاقتـــصادي، فقـــد حددت النظرية الحديثة في هذا الصدد ثلاث مجموعـــات من المتغيرات المؤثرة على التنمية الاقتصاديـــة وهي تطور العلم والمعرفة المنتجة، نمو المهارات الفردية وكذلك الحوافز، وبالتالي فإن محددات النمـــو في هـــذه النماذج تتحدد بعاملين رئيسيين هما رأس المـــال البشـــري والتطـــور التكنولوجي، وعلى هذا الأساس يمكـــن القول أن القطاع المالي يستطيع التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تغير إنتاجية رأس المال، أو من خلال كفاءة النظام المالي، أو التأثير على معدل الادخار، ويعود سبب البحث في النمـــو النابع من الداخل إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.

المبحث الثالث: العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي حسب الدراسات التجريبية.

تعود جذور العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي إلى دراسة الاقتصادي النمساوي شومبيتر (1883-1950) التي قامت بالبحث في هذه العلاقة، حيث خلص شومبيتر (Schumpetre1912) في دراسته إلى أن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية تتلخص في جذب المدخرات و توجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية، و تقييم المشروعات وإدارة المخاطر وتعزيز دور الرقابة، وكذا تسهيل عملية التبادل هي خدمات مهمة لتشجيع التنمية الاقتصادية،كما أكد عدد كبير من الباحثين منذ ذلك الحين على أهمية التطور المالي لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن هناك دراسات أخرى لبعض الاقتصاديين مثل دراسة الاقتصادي الامريكي روبرت لوكاس (1937) ،حيث شككت دراسة (Lucas 1988)في قدرة تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي[1]، إذا فبالرغم من أهمية دراسة العلاقة السببية التي تربط النمو المالي مع النمو الاقتصادي، ووجود عدة دراسات تطبيقية تطرقت إلى طبيعة هذه العلاقة، مازال الجدل قائما في تحديد اتجاه وطبيعة العلاقة، وما يفسر ذلك التباين في النتائج التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية، ليبقى السؤال المطروح لنوع العلاقة واتجاه السببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي في أيهما السبب، وأيهما الأثر؟

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد18، العدد الأول، 2004، ص5.

المطلب الأول: الدراسات المؤيدة للدور القيادي للقطاع المالي.

اعتبر الفكر التنظيري الاقتصادي المؤيد للدور الريادي للقطاع المالي، بأن النظام المالي الكفء سينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبة الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي، وتعود أولى الدراسات التي تعتبر التأصيل والأساس النظري لهذه العلاقة للاقتصادي شومبيتر (Schumpeter،1912)، وقد تعددت الدراسات التي تؤكد على أهمية دور النظام المالي المتطور في النمو والتنمية الاقتصادية، وفيما يلي نتناول هذه الدراسات على النحو التالي:

الفرع الأول: الدراسات التي اهتمت بدور القطاع المصرفي في عملية النمو:

يعود الفضل في أولى الدراسات التي اهتمت بدور القطاع المصرفي في عملية النمو الاقتصادي إلى كل من الاقتصادي الانجليزي والتر باجوت (1826-1877) من خلال دراسته (Bagehot, 1873) وشومبيتر (Schumpeter1912) اللذين أكدا من خلال دراستيهما على الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمـــو الاقتصادي [1]، كما تعتبر دراستي كل من الاقتصادي الأمريكـــي مكينون (McKinnon, 1973) وساو(Shaw, 1973) من أولى الدراسات التي أبرزت أهمية التطورات المالية في النمو الاقتصادي، فقد وجدا أن القيود الكمية التي تفرضهـــا الحكومات في الدول الناميـــة على النظـــام المصرفي تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتقود إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار وعلى الرغم من اختلاف النموذجين الذين استخدمـــه كل منهمـــا ، حيث لم يعتبر (Shaw)النقود ضمن الثروة، ولكن اعتبرها وسيلة للدفع ومدخلا إنتاجيا وسيطا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر (McKinnon) النقود عنصرا إنتاجيا أصيلا وبديلا كاملا لرأس المال، فالنتيجـــة التي توصلا إليها متطابقة، بحيث أن تحفيز و الوساطة المالية للادخار والتوزيع الأمثل للموارد، و زيادة عرض الائتمـــان الى القطاع الخاص تؤدي كلها الى زيادة الاستثمـــار وبالتالي ارتفاع معدل النمو[2].

ومن خلال هذه الدراسات يتبين لن أن القطاع المصرفي يلعب دورا محوريا ومتزايد الأهميـــة في تحقيق وإدامـــة معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار في مختلف دول العالم، وتتجسد أهميـــة هذا القطاع في الاقتصاديات المعاصرة في تأدية مهام حيوية تتمثل في حشد المدخرات المحلية والأجنبيـــة وتحويلها إلى

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **نفس المرجع**، ص5.

[2] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **نفس المرجع**، ص5.

استثمارات منتجة، وقد قامت الدراسات التي اهتمت بدور القطاع المصرفي باستخدام مؤشرات نمو القطاع المصرفي للدلالة على نمو القطاع المالي، واستخدمت في سبيل ذلك مجموعة من المؤشرات مثل نسبة النقود المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأصول من الودائع المحلية بالبنوك إلى إجمالي الأصول بالمؤسسات المالية والائتمان الممنـــوح للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالنسبة لمؤشرات نمو القطاع المصرفي، أما بالنسبـــة لمؤشرات النمو الاقتصادي فهناك الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمـــالي بالأسعار الحقيقية...الخ.

وأيضا من بين أهم الاتجاهات والآراء المساندة للدور المؤثر والايجابي الذي يمكن أن يقوم به النظام المالي والقطاع المصرفي على وجه الخصوص في تشجيع النمو الاقتصادي، نجد وجهة النظر التي افرزتها المدرســـة الهيكلية (Structuralist School) والتي تؤكد على توسيع هيكل النظام المالي مثل زيادة عدد المؤسسات المالية المصرفية، فهي بذلك تشجع أي زيادة في الخدمات المصرفية، التي توفرهـــا المؤسســـات المصرفيـــة للجمهـــور ومن أنصـــار هذه النظرية باتريك (Patrick,1966) وقولـــد سميث (Goldsmith, 1969)، حيث أنهم توصلوا إلى أن زيادة الائتمان الممنوح من المصارف يعزز من فرص زيادة النمو الاقتصادي، كما أن تلك النتيجة قد تعززت بالدراسة التي قام بها أتجى وجوفانوفيك واللذان استخدما مقياس معـــدل تمويل القطاع الخاص بواسطة الجهاز المصرفي بالنسبة لجمل التمويل ليكون مؤشرًا لنمو قطاع الوساطة المالية، هذا المؤشر تم تطبيقه على 75 دولة كدراسة مقطعية عن العام 1980 ليؤكد إيجابية العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية [1]، كما أن دراسة (Rajan & Zingales 1998) من أهم الدراســـات التي بحثت في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بينت أن زيادة النمو المالي كان سبباً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للمؤسسات أو القطاعات التي تعتمد على التمويل الممنوح من البنوك، فتلك الدراسة افترضت أن الأسواق المالية والمصرفية الأكثـــر تطورا هـــي أكثر قدرة على توفيـــر الائتمان المطلوب للقطاعات الصناعية، كما بينت أن التنمية المالية دالة في مجموعة من المتغيرات التنظيميـــة التي كانت ذات دلالات إحصائية قوية موجبة مع النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد الصفة الإيجابية للعلاقة السببية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي، كما هناك دراسة شاملة للبنك الدولي في عام1989 اهتمت بدور القطاع المصرفي في عملية النمو وقد أقرت على أن التحرير المالي

[1] Atji R. and Jovanovic, **Stock Markets and Development**, European Economic Review (37),international journale of Business and finance ,1994 ,p 63

عامل مهم للنمـــو الاقتصـــادي ، و أوضحت دراسة البنك الدولي بأن العمق المالي أيضا يســـاهم في النمـــو الاقتصـــادي عن طريق تحسيـــن الاستثمارات الإنتاجية، وان هذه الاستثمارات الإنتاجية عادة تكون عالية في الدول الأكثر نموا والتي يوجد فيها أنظمـــة ماليـــة متطورة، حيث بينت هذه الدراسة أن هناك ارتباط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

وأيضا من بين أهم الدراسات التي أقرت بالدور الريادي للقطـــاع المالي، الدراســـة التي قام بها كل من (King and Levine, 1993) ، حيث بينا في دراستهم كيف أن النظام المالي يؤثر في النمو الاقتصادي فقد أوضحا بان الأنظمة المالية المتطورة تحسن من احتمالية نجاحا لابتكار و تعجيل النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه أوضحا بان تدهور الأنظمة المالية يقلل معدل النمو الاقتصادي عن طريق تقليل معدل الابتكـــار، وان الاستنتاج الأهم هو أن الأنظمة المالية المتطورة ضرورية للنمو الاقتصادي[1]،كما ان القطاع المـــالي المتطور وبواسطة النظام المصرفي السليم يساهم بالنمو الاقتصادي عن طريق ضخ الموارد المالية في الاقتصاد ولاسيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية مع مستوى معين من المخاطر.

الفرع الثاني: الدراسات التي اهتمت بدور سوق الأوراق المالية في عملية النمو:

تعددت الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الوسطاء الماليين و النمو الاقتصادي، من خلال سوق الأوراق المالية، وقد أبانت على تجاذبات ونقاط اختلاف عديدة، فهناك من الدراسات التي أقرت بالدور الذي تلعبه أسواق الأوراق المالية بما تقدمه من خدمات من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دورها في تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز ، وما ينجم عن ذلك من فرص استثمارية وعامل هام في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية ، حيث أنه يتم خلق آليات للاستفادة من المدخرات، و يتم تفعيل المدخرات بواسطة المؤسسات المالية الوسيطة من خلال أسواق المال التي تعتبر أهـــم مصادر التمويل، و تساعد هذه المؤسسات الوسيطة على التقاء مرن بين وحدات الفائض و العجز و يتجاوز دور هذه المؤسسات مجرد التوسط إلى إصدار أصول مالية غير مباشرة من قبلها لصالح وحدات الفائض و قبول الأصول المالية المباشرة من وحدات العجز[2]، مما ينعكس بصورة مباشرة على تنمية الاستثمارات، هذه الأخيرة التي تعتبر المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، لهذا اتجهت الدراسات نحو إدراج مؤشرات دالـــة على

[1] – عمار حمد خلف، **قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق**،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، ص182.

[2] – .حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000 ، ص23 .

تطور ونمو سوق الأوراق المالية عند الحديث عن العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي ، وهذا ما أدى بالضرورة لمناقشة أهم الآراء، سواء كانت مؤيدة للأثر الايجابي لسوق الأوراق المالية على عملية النمـــو أم العكس، بحيث يكون الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

وبالنسبة للدراسات المؤيدة للدور الايجابي لسوق الأوراق المالية في عملية النمو، الدراسة التي قام بهاالاقتصادي الأمريكي سبيلمان (spellman, 1982)، حيث أقرت هذه الدراسة بأنه في ظل وجود نظام مالي متقدم ومصاحب لأدوات مالية وسيطة ومتطورة، يؤدي إلى أثار مباشرة على القطاعـــات الحقيقيـــة في الاقتصاد تنعكس في انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في استغلال تلك الموارد [1].

وهناك دراسة كل من أتجى وجوفانوفيك (Ajte And Jovanovic,1989)[2]، حيث أنها تؤيد دور أسواق رأس المال في دفع عجلة النمو، فهي تقر بأن أن هناك أثراً ملحوظا لنمو السوق والذي تم قياســـه عن طريق القيمة المتداولة للأسهم في السوق المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدلات النمو الحقيقي، حيث قامت الدراسة بدراسة أثر كل من نمو سوق الأوراق المالية من ناحية، ونمو القطاع المصرفي من ناحية أخرى على معدلات النمو في 40 دولة في الفترة (1973-1986)، وذلك من خلال استخدام التحليل القياســي، وأيضا الدراسة التي قام بها كل من (Gregorio and Guidotti,1995)[3]، وبينت بأن التطور الحاصل في الأسواق المالية يؤثر بالإيجاب على الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط.

وأيضا من بين الدراسات التي أقرت بوجود علاقة طردية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي الدراسة التي قام بها كل من (Ross levine and Sara Zervos 1996)[4] والتي استخدمت منهج الانحدارات و البيانات المجمعة لـــ 41 بلدا خلال الفترة (1976-1993)، وكانت المؤشرات المستخدمة للدلالة على نمو سوق رأس المال ممثلة في كل من معدل القيمة السوقية كمؤشـــر لحجم

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **مرجع سابق** ، ص4.

[2] - جابر محمد محمد عبد الجواد، **تفعيل تكامل البورصات العربية لتدعيم التكامل العربي** (مع الإشارة إلى بعض بورصات دول مجلس التعاون الخليجي) ، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص12.

[3] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **مرجع سابق** ، ص9.

[4] – شذا جمال الخطيب ، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، ط1، 2002م ، ص31.

السوق و قدرتـــه على تحريك رؤوس الأموال، وكذا معدل القيمة الكلية المتبادلة و معدل الدوران لقياس درجة سيولة الســـوق و غيرها من المؤشرات، و قد خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط موجب بين مؤشرات النمو المالي و متوسط دخل الفرد الحقيقي .

وكذلك نجد الدراسة التي أجراها كل من (Fritz , 1984 ; Jung, 1986)[1] ترى أن العلاقة السببية التي تولد النمو الاقتصادي تنجم عن جانب العرض، ولتحقيق النمو يجب أن تقوم الدول بإنشاء مؤسسات مالية جديدة بخدمات مالية جديدة قادرة على تحقيق التطور المالي المؤدي إلى النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: الدراسات التي اهتمت بتأثير كل من القطاع المصرفي و سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي:

بحثت الدراسة التي قام بها كل من (Murinde and Eng, 1994) [2] في طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، باستخدام السلاسل الزمنية والتكامل المشترك في النموذج الشعاعيVectorAutocorrelation (VAR) الثنائي وتم استخدام (M3,M2, M1) ونسبة العملات المتداولة خارج النظام المصرفي إلى M1 و M2وM3 وغيرها كمقياس للتطور المالي، بينما تم استخدام الناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، وقد خلصت هذه الدراسة الى أن اتجاه السببية يتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وفي نفس الاتجاه للعلاقة السببية التي تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي خلصت دراسة (Jordan shan.Z, and Alan Morris 2002) لاختبار فيما إذا كان التطور المالي يقود النمو الاقتصادي مستخدمين لذلك اختبار جرانجر للسببية على عينة مكونة من 19 دولة أعضاء في منظمـــة التعاون الاقتصادي و التنميـــة و الصيـــن و كوريا الجنوبية للفترة (1985-1998) بمشاهدات ربع سنوية،وخلصت الدراسة إلى أن تطور القطاع المالي يقود النمو الاقتصادي[3].

[1] – شرين الحمداني،عبد الكريم البطاينة، **العلاقة بين التبعية المالية ومعدل المنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن** ورقة مقدمة ضمن مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد12كلية العلوم الادارية والمالية بجامعة البترا، عمان، الاردن،2012،ص8.

[2] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **مرجع سابق**، ص8.

[3] - رشا مصطفى مسعد عوض:" تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2006م،، ص299.

وفي دراسة قام بها كل من (arestis and demetriads,1996)[1]، بينت أن هناك علاقة سببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن اتجاه العلاقة يختلف باختلاف النظام المالي المتبع، ففي الدول التي تعتمد على النظام المصرفي في تمويل مشروعاتها، يكون اتجاه العلاقة من النمو المالي إلى النمو الاقتصادي، أما الدول التي تعتمد على أسواق الأوراق المالية كمصدر أولي للتمويل، فتسير العلاقة من النمو الاقتصـــادي إلى النمو المالي، كما أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الفروق المؤسسية، واختلاف الأنظمة المالية بين الدول حيث تؤثر هذه الاختلافات على اتجاه وقوة العلاقة.

كما بينت دراسة (Schich and Pelgrin, 2002) على 43 بلدا في الفترة (1976-1990) باستخدام القروض البنكية الموجهة للمشروعات منسوبة للناتج للدلالة على نمو القطاع المصرفي، إلى جانب استخدام أكثر من مؤشر للدلالة على نمو السوق مثل نسبة الرسملة، معدل الدوران، وجدت الدراسة أن السوق يستطيع التأثير على النمو بطريق مباشر، من خلال تحسن أداء السوق الأمر الذي يؤثر ايجابيا على النمو، أو بطريق غير مباشر من خلال تحفيز السوق لمعدلات الاستثمار وقد أوضحت تلك الدراسة، أن سوق الأوراق المالية، والجهاز المصرفي، كل منهما يقدم خدمات مختلفة عن الآخر، ويستطيع كل منهما التنبؤ بمعدلات النمو المستقبلية، أما روسو و واتشل(Rousseau and Wachtel ,1998)[2] فكانت جهودهما لاختبار السببية من خلال دراسة على خمس دول صناعية إبان نهضتها، لإثبات العلاقة ومعرفة اتجاه السببية ومن خلال تطبيق تقنية تصحيح متجه الخطأ (VECM) لاختبار العلاقة بين مؤشرات النمو الاقتصادي وبين مؤشرات الوساطة المالية فإن نتائج تحليلهما انتهت إلى الدور القيادي لمؤشرات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي.

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **نفس المرجع** ، ص9.

[2] Rousseau, Peter and Wachtel Paul, Journal of Money, Credit and Banking, 1998, Vol. 30, p 4.

المطلب الثاني: الدراسات المؤيدة للدور التابع للقطاع المالي

أظهرت دراسة (Kar and Pentecost, 2000) لاختبار العلاقة بين التطور المالي و معدل النمـــو في تركيا نتائج متباينة، فعند استخدام نسبـــة عرض النقود الى الناتج القومي الإجمالي كمقيـــاس للتطـــور المـــالي،وجد أن السببية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، ولكن عند استخدام نسبة الودائع المصرفية ونسبة الائتمان الخاص والائتمان المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي، وجد أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطـــور المالي، واستنتجا من خلال دراستهما أن اتجاه السببية يكون من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي[1].

كما بينت دراسة كل من (Gurley And Shaw : 1955 ,56,60,67) أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فمن خلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية وهذا يعني أن اتجاه السببية يأتي من الناتج القومي إلى الأصول المالية [2]، ثم جاءت الدراسة التطبيقيـــة التي ساندت هـــذا الطرح وهي دراسة (Goldsmith, 1969) ، حيث تعتبر هذه الدراســـة من أهم المساهمات التطبيقيـــة الـــتي دعمت الأساس النظري لدراسات (Gurley and Shaw)، حيث أكدت هذه الدراســـة في 35 دولة ناميـــة ومتقدمة تم بحثها، أن ارتفاع معدلات النمو وزيادة الثروة يؤثر بالإيجاب على ارتفاع المؤشرات المالية، أي أن اتجاه العلاقة السببية يتجه من النمو الاقتصادي الى التطور المالي.

وفي دراسة قام بها (Singh,1996)[3] ، حيث جاءت بشكل دراسة تحليلية بين من خلالها أن السيولة التي توفرها سوق الأوراق المالية، تفسح المجال أمام المضاربين الذين يقومون بتغيير محافظهم المالية بسهولة بدون تحمل تكلفة مرتفعة للمبادلات، في حين يعتمد تسعير الأصول على توقعات المضاربين دون النظر إلى الأسس الاقتصادية التي تحكم تسعير الأصول، فأوضحت الدراسة أن هناك بعض المؤسسات غير المالية مثل شركات التأمين قد تشترك في السوق سعيا وراء العائد المرتفع من خلال المضاربة ، وبسبب اتجاه الكثير إلى المضاربة، تقوم المؤسسات المقرضة بتمويل هذا النشاط في الأجل القصير خوفا من فقدان عملائها وبالتالي تنخفض المدخرات الموجهة إلى الاستثمار، وأيضا من أهم الدراســـات التي عارضت الدور الايجابي

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **مرجع سابق** ، ص9.

[2] **نفس المرجع** ، ص5.

[3]- william Rolland SODJAHIN , **Impacts Du Devloppement Des Marches boursiers sur la croissance économique ou canada**, rapport de maîtrise de science économique, université de montreal, décembre,2003p 5.

لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي بالنسبة للدول ذات الدخل العالي، الدراسة المشتركة التي قام بها كل من الاقتصاديين (Gregrio et Guidotti ,1995) والتي اختبرا فيها تأثير تطور السوق المالي على النمو الاقتصادي على الدول ذات الدخل العالي والمتوسط والمنخفض، حيث استخدما نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور المالي، وأشارت النتائج التي توصلا إليها أن تطور الأسواق المالية ليس لها أثر على النمو في الدول ذات الدخل العالي.

المطلب الثالث: الدراسات المؤيدة لوجود علاقة تبادلية بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي.

سعت عديد من الدراسات إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وكان من ضمن هذه الدراسات من أيد الاتجاه الداعم لوجود علاقة تبادلية بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي، وقد سعى (Patrick.1966) في دراسته إلى تحديد نوع العلاقة بين القطاعين، وتعتبر دراسته من أولى الدراسات التي لمحت إلى وجود علاقة سببية تبادلية في الاتجاهين، و استنتج من خلال دراسته وجود العلاقة التبادلية ولكن غير متزامنة ، حيث تتجه العلاقة من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى للتنمية وتأخذ المنحنى الأخر أو الإتجاه العكسي خلال المراحل المتأخرة من عملية التنمية الاقتصادية.

وقد جاءت دراسة (Patrick) على أساس تبنيه لظاهرة (قيادة العرض – تابعية الطلب)[1]، حيث يعتقد باتريك أن العلاقة التبادلية تتم عبر مرحلتين، أولاهما مرحلة العرض القائد (supply-leading) أو العرض الفعال (Supply Leading Approach)، إذ تعمل الوساطة المالية على تجميع وتحرير المدخرات من القطاعات التقليدية للقطاعات الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يعتبر النظام المالي الكفء محفزا لعملية النمو، من خلال توجيه التمويل للاستثمارات الأمثل التي تحقق عوائد أعلى فالقطاعات الحقيقية تحتاج للقطاع المالي والمصرفي لتحفيز النمو الاقتصادي في هذه المرحلة ، ومن جهة أخرى خلال المراحل المتأخرة للتنمية يكون التطور المالي تحصيل حاصل عن التنمية الاقتصادية، حيث انه من خلال الطلب التابع (demand-following)، أو بمعنى أخر زيادة الاستثمارات وتوسع القطاعات الإنتاجية تؤدي إلى النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل، مما يتطلب زيادة المعاملات المالية المرادفة للعملية التوسعية للاستثمارات، وهذا ما يتطلب بدوره استخدام أساليب مالية لتنفيذ الوساطة المالية بفعالية وكفاءة وأعلى قدرة على استيعاب متطلبات الاقتصاد التوسعي.

[1] – خالد بن حمد بن عبد الله القدير، **مرجع سابق**،ص 7.

كما سعت بعض الدراسات إلى تطبيق اختبار غرينجر للسببية (Granger Causality Test) مثل دراسة غوبتا (Gupta, 1984) ودراسة جونج (Jung, 1986) فمن خلال اختبار عينة قليلة سعا الباحثان لاختبار اتجاه العلاقة بين الوساطة المالية وبين النمو الاقتصادي، حيث توصل الباحثان لتأييد الفرضية التي صاغها باتريك (1966) بنتائج متقاربة[1]، وأيضا من ضمن أهم الدراسات التي ساندت طرح العلاقة التبادلية نجد دراسة كل من (Arestis and Demetriades, 1996) و (Kul and Khan, 1999) ، حيث جاءت دراستهما على نهج سابقيهم للطرح الذي يقر بوجود علاقة سببية في الاتجاهين بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

[1] - إبراهيم بن صالح العمر، على شريف عبد الوهاب وردة،**خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي**، كلية الاقتصاد والإدارة ،جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية،2007،ص11.

خلاصة الفصل:

اهتمت مختلف المدارس الاقتصادية بطبيعة العلاقة بين القطاع المالي والنمـــو الاقتصادي، وقد تباينت الآراء والتوجهات لهذه المدارس من حيث اتجاه العلاقـــة بين القطاعين، حيث يرى الكلاسيك بأن العلاقـــة السببية ذات اتجاه واحد من المتغيرات الحقيقية إلى المتغيرات النقديـــة، إذ يرى أصحـــاب الفكر التقليدي بأن الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية ليس له أي أثر على النمو الاقتصادي سوى توفير الخدمات المالية للقطاعات الحقيقية، في حين يرى الكينزيون وجود علاقة غير مباشرة من خلال تغيرات سعر الفائدة، وآليـــة انتقال العلاقة هي الكفايـــة الحدية لرأس المال، وعلى العكس من ذلك جاءت أفكار الكينزيون الجدد فآليـــة انتقال العلاقة حسبهم هي تأثير تكلفـــة رأس المال، بينما عند النقديين العلاقـــة بين القطاع المالي و النمـــو الاقتصادي تختلف في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير توجد علاقة أما في الأجـــل الطويل لا توجد علاقة.

لقد تزايد الاهتمام خلال العقد المنصرم بصورة خاصة بدراسة وتحليل العلاقة والأثر بين القطاعين المالي والحقيقي، حيث تعددت وتباينت أدبيات الفكر الاقتصادي حول الوساطة المالية وأهميتها بين الدراســـــات النظرية والتطبيقية والأبحاث التحليلية والوصفية لتشمل من جهة مكونات القطاع المـــالي وأثره على النمـــو الاقتصادي، ومن جهة أخرى بحثت في أثر النمو الاقتصادي على التطور المالي، فقد ركزت تلك الدراسات على تأكيد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و مؤشرا ت التنمية المالية للقطاع المالي ، ولكن بقي الجدل قائما في تفسير العلاقة السببية وتحديد اتجاهها بين هذين المتغيرين، حيث عرفت طبيعة العلاقـــة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، تباينا كبيرا من حيث اتجاه العلاقـــة السببيـــة بين القطاعين، فيمـــا إذا كان النمـــو الاقتصادي هو المسئول عن تطور القطاع المالي أو العكس، أم أن السببية مزدوجة في الاتجاهيـــن بين النمـــو في القطاعين المالي والحقيقي.

الفصـــل الثالث

دراسة قياسية لتحديد طبيعة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

اقتصر دور القطاع المالي في الجزائر قبل إصلاحات سنة 1990، على تمويل استثمارات القطاع العام وهو ما نتج عنه غياب العلاقة بين التخصيص الائتماني وتقييم المخاطر، وعلى هذا الأساس خضع القطاع المالي والمصرفي لسياسات كبح مالية، شملت معايير إدارية لتنظيم الأسعار وحجم تخصيص الائتمان وانعكست تلك التشوهات كما في العديد من الدول النامية الأخرى، في ضعف كفاءة عملية تخصيص وحشد الموارد مما ترتب عنه تكاليف مرتفعة للوساطة المالية، مع غياب تام للتنافسية وقيام أنظمة مالية ومصرفية غير متطورة مع أدوات مالية محدودة جدا[1].

كما عرف القطاع الحقيقي في الجزائر نموا معتبرا خلال الفترة الممتدة من منتصف السبعينيات وإلى بداية الثمانيات، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات معتبرة، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار النفط في حين ترافق انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانيات مع التقلص في الناتج المحلي الإجمالي واستمر هذا الانخفاض طيلة فترة تسعينيات القرن الماضي، ليعود إلى حالة الاستقرار خلال العشرية الأولى من القرن الحالي، وذلك في ظل الظروف السائدة من استقرار أسعار النفط، وكذا الاستقرار السياسي وتحسن الظروف الأمنية..الخ.

[1] خير قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2003.ص.50.

المبحث الأول : واقع مؤشرات القطاع المالي والنموالاقتصادي للجزائر

شهد القطـــاع المالي العديد من التطورات التي سايرت في مجملهـــا المستجدات والتغيرات الاقتصادية العالميـــة، وتعددت الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وقد تباينت نتيجة لذلك مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية الدالة على هذه الإصلاحات، ومن أهم هذه المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي والتطور المالي نجد :

نمو الناتج المحلي الإجمالي($GDPg$) ومكونات الطلب الكلي (الانفاق الاستهلاكي العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (C/gdp)، الإنفاق الاستثماري الثابت إلى الناتج (I/gdp)) ، نسبة المعروض النقدي $M2$ إلى الناتج المحلي الإجمالي $(M2/gdp)$، نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP/gdp)، أيضا نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلـــي الإجمالي (QM/gdp) بالإضافة إلى سعر الفائدة على القـــروض Ci وسعر الفائدة على الودائع Di، إجمالي الائتمان المصرفي (GDC/gdp).

المطلب الأول:واقع مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر

جاء السعي لتحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي من ضمن الأولويات التي تسعى لها الدولة الجزائرية فقد حاولت الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية إتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ، ضمنت نوعا ما تشييد قاعدة للاقتصاد الوطني تمثلت في الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة من هيئات رسمية وإدارات عمومية ومؤسسات اقتصادية عامة، والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ، لتجد الجزائر نفسها مع بزوغ أزمة 1986 أمام حتمية إصلاح اقتصادي شامل، تجلى في تغيير توجهها الاقتصادي نحو المزيد من الاستقلالية والخوصصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال على مسرعيه للاستثمار ، حيث أن العالم يشهد تحولات اقتصادية عميقة و سريعة فاقتصاد السوق و العولمة يفرضان على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات، و ذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني و البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية لتدعيم الإصلاحات الاقتصادية، وتأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات التي أضرت بالاقتصاد الوطني ، ومن بين أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، حتمية تطوير القطاع المالي الذي يفترض به أن يساهم بطريقة فعالة في عملية التنمية الاقتصاديـة، من خلال توفير الموارد اللازمـــة لتلبيـــة الاحتياجـــات الأساسية، إما بشكـــل مباشر أو غير

مباشر، ذلك لأن القطاع المـــالي يهتـم بحشد الموارد المالية اللازمة للتنمي ـــة الاقتصادية من خلال النظام المصرفي أو قطاع التأمين أو من خلال سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة.

تســـعى الدول السائرة في طريق النمو و من بينها الجزائر إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير الذي يعتبر المرآة العاكسة للنمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تتجلى أهمية النمو الاقتصادي بالمفهوم الكمي المعبّر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر هذا المؤشر الأخير من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور ورقي الأمم، وتتعدد المؤشرات بين مؤشرات التوازن الداخلية والخارجية ويأتي على رأس هذه المتغيرات بالنسبة للمؤشرات الداخلية، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، حجم الاستهلاك العائلي والإنفاق الاستثماري ، أما بالنسبة للمؤشرات الخارجية، أه م مؤشر خارجي يتمثل في الانفتاح التجاري ويمكن أن نأخذ منها بعض المؤشرات الأساسية للفترة الممتدة (1980-2012) بالنسبة للاقتصاد الجزائري التي نبينها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(**01**): تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الانفتاح التجاري بالنسبة لمعدل الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم في الجزائر للفترة (**1980–2012**)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (Gdb)	معدل نمو الناتج المحلي (Gdbg)	نسبة الانفتاح التجاري بالنسبة للناتج المحلي (Gdb)/(x+m)	معدل التضخم inft
1980	162.5	7.3	64.7	9.5
1981	191.4	17.8	65.7	14.6
1982	207.6	8.5	60.0	6.5
1983	233.7	12.6	53.5	6.0
1984	267.6	14.5	53.2	8.1
1985	291.3	8.8	50.3	10.5
1986	299.5	2.8	36.1	12.4
1987	323.7	8.0	32.7	7.4
1988	349.5	21.9	38.0	5.9
1989	423.3	21.11	47.1	9.3
1990	555.8	31.3	48.3	16.6
1991	844.5	51.1	52.7	25.9
1992	1048.2	24.1	49.2	31.7
1993	1190	10.7	44.9	20.5
1994	1487	24.95	48.5	29.0
1995	2005	34.83	55.1	29.7
1996	2570.7	28.21	53.7	18.7
1997	2780.2	8.14	52.2	5.7
1998	2830.5	1.8	45.1	5.0
1999	3248.2	14.75	50.5	2.6
2000	4098.8	26.18	62.5	0.3
2001	4260.8	3.95	58.7	4.2
2002	4537.7	6.5	61.1	1.4
2003	5264.2	16.01	62.1	4.2
2004	6150.4	16.83	65.6	4.0
2005	7563.6	22.97	71.2	1.4
2006	8520.6	12.65	70.7	2.3
2007	9306.2	9.22	71.9	3.7
2008	10993.8	18.13	76.7	4.9
2009	10998.8	0.0	71.3	5.7
2010	11991.6	9.0	69.8	3.9
2011	14519.8	21.0	67.4	4.5
2012	15843.0	9.1	64.9	8.9

المصدر : البنك الدولي .www.albankaldawli.org./indicator/économie et croissance. 25/12/2013

من خلال الجدول رقم (01) الذي يبين واقع مؤشرات التوازن الداخلي ولخارجي للنمو الاقتصادي للجزائر يمكن إعطاء الملاحظات التالية:

1. مؤشرات التوازن الداخلي:

تعتبر متغيرات ومؤشرات التوازن الداخلي كمقياس للنمو الاقتصادي وعلى السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة، ويأتي على رأس هذه المتغيرات والمؤشرات، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، حجم الاستهلاك العائلي والإنفاق الاستثماري، وسوف نتناول أهمها في مايلي :

أ/ الناتج المحلي الإجمالي: من خلال تتبعنا لتطور قيم الناتج المحلي للجزائر منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2012 نلاحظ النمو المستمر للناتج ولكن بتفاوت من سنة إلى أخرى، كما أننا نلاحظ سنة 1986 انخفاض معدل النمو إلى نسبة (2.8%)، وقد ترافق ذلك مع انخفاض الطلب على النفط وحدوث الأمة العالمية فحدث انهيار لأسعار النفط، أو ما يعرف بالصدمة النفطية خلال هذه السنة، و لكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (31.3%)، وفي عام1991 تم تحقيق أعلى نسبة وصلت إلى (51.1%)، وهذا ما يبين تبعية الناتج المحلي لقطاع النفط، كما ولنفس الأسباب السابقة نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج لسنتي 1998 و2009 على التوالي (1.8%) و(0.0%) ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2003 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي (18.13 %) برغم الأزمة المالية العالمية الراهنة، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حاد جدا نتيجة الطلب العالمي المتزايد مع بروز الصين كزبون كبير و مهم في السوق النفطية.

ب/ معدل التضخم : يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم عرفت نسبا مرتفعة خلال سنوات الثمانينات وبداية التسعينات حيث أنها تجاوزت 31% سنة 1992، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها ارتفـــاع أسعار السلع والخدمات المستوردة مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمـــة الديون الخارجيـــة وعجز الميزانية ، وكذلك يرجع سبب هذا التضخم لتغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار على عدة مراحل خـــلال سنوات التسعينات ،كما ويرجع هذا الارتفاع بشكل مباشر إلى سياسة تحرير الأسعار ابتداءً من سنـــة 1990، فقد تم تمويل هذه الإختلالات من خلال الإصدار النقدي، ثم شهـــدت

التضخم تحسنا ملموسا قبل الإصلاح لتنخفض إلى 18.7 %سنة1 996، ثم انخفض معدل التضخم إلى 5.7 %في سنة 1997 لتستمر في الانخفاض إلى 0.3 %سنة2000، هذا الانخفاض راجع إلى الإصلاح المتمثل في السياسة المالية والنقدية المتبعة والمتمثلة في زيادة الإرادات وتقليص النفقات، عن طريق رفع دعم للأسعار والتحكم في الإصدار النقدي و تشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة، ثم ارتفعت معدلات التضخم مجددا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2012، أين وصلت إلى حدود (8.9%)، وهذا راجع إلى التعديل والزيادة في الأجور.

2. مؤشرات التوازن الخارجي:

تبين مؤشرات التوازن الخارجي مدى النمو الاقتصادي وحجم وطبيعة العلاقة بين الاقتصاد المحلي وبقية العالم، وأهم مؤشر خارجي يتمثل في الانفتاح التجاري، حيث يقيس مؤشر الانفتاح التجاري مدى أهمية التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، ويعكس درجة انفتاح اقتصاد البلد على الاقتصاد الدولي، حيث كلما كان المؤشر مرتفع اً كلما كان الاقتصاد المحلي أكثر حساسية للمتغيرات الاقتصادية الخارجية، ويمكن حساب المؤشر من خلال جمع الصادرات والواردات (x+m) وقسمة الحاصل على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومن خلال الجدول نلاحظ ارتباط الاقتصاد الوطني ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي، حيث أن نسب الارتفاع في معدلا ت الانفتاح تجاوزت نسبة (50%)، في أغلب الفترات ووصلت نسبة الانفتاح سنة 2008 الى (76.7%)، هذا ما يبين مدى قوة ارتباط الاقتصاد الوطني من جانب الصادرات بالطلب الخارجي على المحروقات وبتغيرات الأسعار في الأسواق العالمية، وهذا مرده إلى الاعتماد الشبه كلي للدولة على اقتصاد الريع المتمثل في الصادرات النفطية لدول العالم، كما نلاحظ من الجدول انخفاض نسب الانفتاح منذ الأزمة المالية سنة 1986 أين وصلت النسبة إلى (36.1%)، ثم (32.7%) كأخفض نسبة وذلك سنة 1987 و (38.0%) سنة 1988، ثم عادت النسبة إلى الارتفاع مجددا بعد زيادة الطلب على المحروقات نتيجة الخروج من الأزمة المالية وما صادف آنذاك حدوث الحرب الإيرانية العراقية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط.

المطلب الثاني : واقع مؤشرات القطاع المالي للجزائر

اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية، التي يمكن استخدامها لقياس درجة تطور النظـــام المالي، حيث اعتمدت مجموعة من المؤشرات الهامـــة التي تظهر مدى التطور المـــالي، حيث استخـــدم كل من Mckinnon (1973) و Goldsmith(1989) مؤشرا واحدا يتمثل في حجم الوساطـــة المالية، أو النسبة بين الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M2 والناتج المحلي الإجمالي (M2/GDb) بينما استخدم اقتصاديون آخرون ومن بنهم ليفن (King levine 1993) ، مؤشرات إضافية عن المؤشر السابق ونذكر من بينها مايلي :

1/ حجم الوساطة المالية (M2/GDP) :يعرف بمؤشر عرض النقود والذي يمثل مجموع الكتلة النقديـة M2
(النقود السائلة والودائع الجارية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرى ماكينون أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية .

2/ معدل إجمالي أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي (QM/GDP) : يقيس هذا المؤشر قدرة النظـــام المصرفي على تحفيز عملية الادخار لج ذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، كما يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي.

3/ نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي (DCP/GDP): يقيس هذا المؤشر مـــدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور كبير للبنوك في عملية النمو الاقتصادي.

كما يعتبر معدل الفائدة من المتغيرات الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في قياس التطور المالي إذ أن الجزائر لم تقم بتحرير أسعار الفائدة إلا مع نهاية سنوات الثمانينات، إضافة إلى متغيرات أخرى مثل إجمالي الائتمان وكذا الائتمان المقدم للقطاع الخاص...الخ.

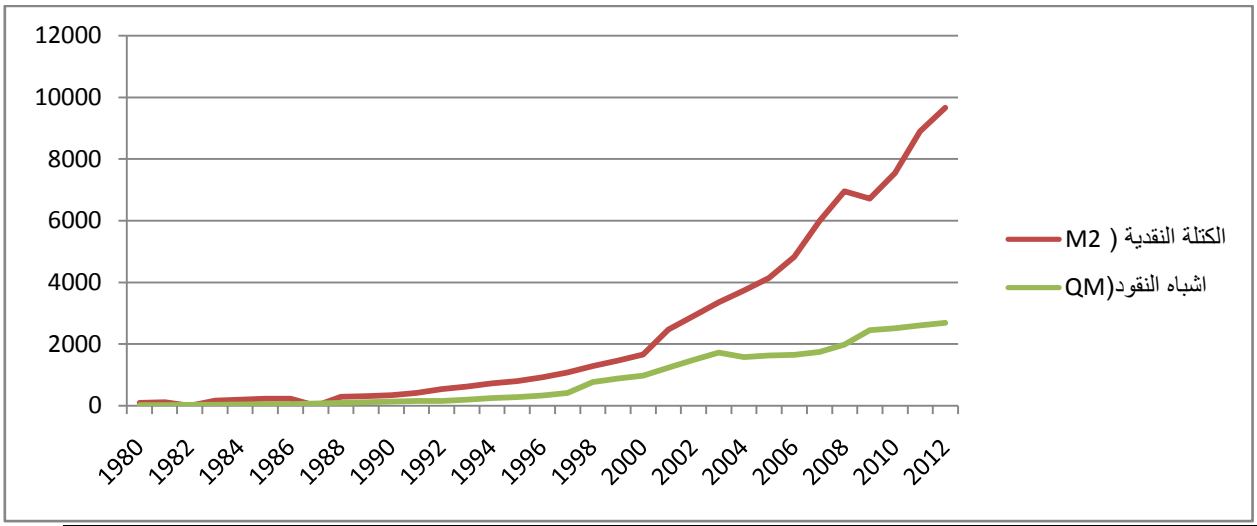
يعتبر التطور المالي مفهوما متعدد الأبعاد والأوجه، مما يصعب توفر مقياس أو مؤشر وحيد لتقييـــم كافة أوجه التطور المالي في الجزائر ، وقد ركزت الأبحاث التقليدية حول التطور المالي عموم ـــا على بعـــض المؤشرات النقديـة التجميعيـة التي تهدف إلى قياس النم ـــو المـالي، كتطـــور عرض النقود وهيكلـها

ونسبتهـــا إلى إجمالي الناتج المحلي ومعدلات التوسع في الكتلة النقدية وأشباه النقد، وكذلك تطور نسبـة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخـــاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا يمكن استخدام مؤشر إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية ونسبته ـــإلى الناتج المحلي ومستويات سعر الفائدة الحقيقية ، إضافة إلى مؤشر الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل والمتمثلة أساسا في السوق المالي .

أ/ القطاع المصرفي:

شهدت الأسواق النقدية العالمية منذ منتصف عقد الثمانينيات اتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، حيث تم فتح مجالات الأنشطة التي لم يكن مسموحاً بها أمام البنوك والمؤسسات المختلفة، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع والمكاتب بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، سواء أسعار الفائدة أو رسوم الخدمات ، وقد انعكس هذا المناخ بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات [1]، هذا ما نتج عنه ضرورة الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، وقد تجلى ذلك من خلال تطور المؤشرات النقدية، و يمكن أن نبين تطور بعض المؤشرات النقدية الأساسية التي تهدف إلى قياس النمو المالي للقطاع المصرفي منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2012 من خلال الأشكال والمنحنيات البيانية التالية :

شكل رقم (09) المنحنى البياني لتطور حجم الكتلة النقدية(M2) وأشباه النقود(QM)



المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات برنامج EXCEL

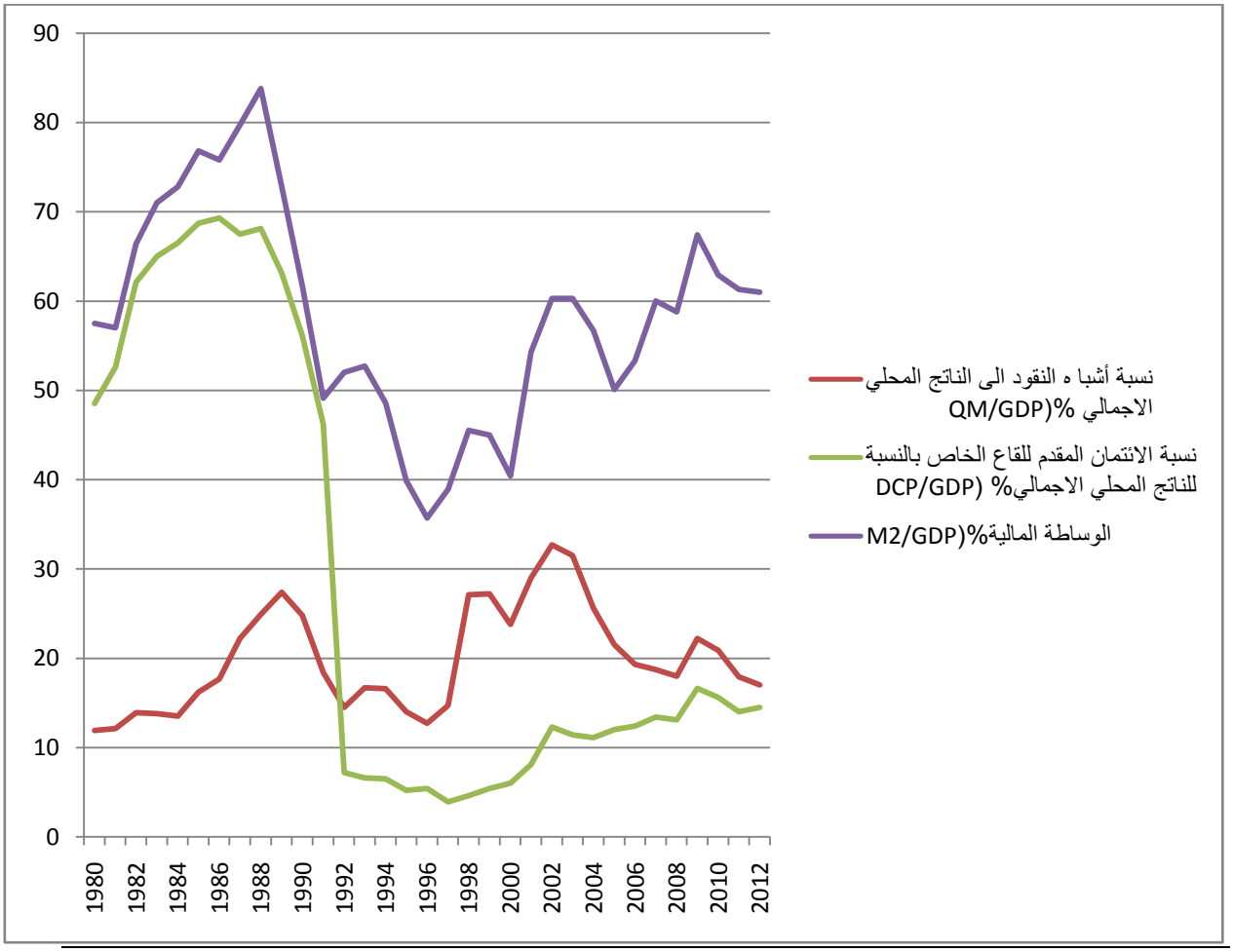
www.albankaldawli.org. /indicator/économie et croissance. 25/12/2013.

.

[1] هارون الطاهر ،العقون نادية ، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول ، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005،ص3.

من خلال الشكل البياني رقم (09)، يتضح أن كلا من حجم الكتلة النقدية وحجم أشباه النقود في تطور تدريجي منذ سنة 1980، حيث بلغت كل من الكتلة النقدية وحجم أشباه النقود على التوالي 93.5 مليار دينار و 19.4 مليار دينار، إلى غاية سنة 1988 أين وصلت (M2) إلى 293 مليار دينار و (QM) 87 مليار دينار جزائري، وقد بقيت حجم الكتلة النقدية وحجم أشباه النقود في تزايد بنفس النسق إلى غاية سنة 2001 أين تطور الحجم يتزايد بشكل أسرع، حيث بلغت كل من الكتلة النقدية وحجم أشباه النقود سنة 2012، على التوالي، 9664.4 مليار دينار و 2685.2 مليار دينار جزائري .

شكل رقم (10) المنحنى البياني لكل من المؤشرات (M2/ GDp)، (QM/ GDp) ، (DCP/ GDp)



المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات برنامج EXCEL

www.albankaldawli.org./indicator/économie et croissance. 25/12/2013.

من خلال الشكل رقم (10) الذي يبين واقع مؤشرات القطاع المالي للجزائر يمكن إعطاء الملاحظات التالية:

أولاً: مؤشر حجم الوساطة المالية (M2/GDP)

نلاحظ أن نسبة الوساطة المالية في ارتفاع تدريجي منذ سنة 1980، حيث بلغت أن ذاك نسبة 57.5% إلى غايـــة سنة 1988 أين وصلت نسبة قياسيـــة تجاوزت 83%، وذلك راجع إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية،كما تتبين من الجدول تطور حجم الكتلة النقدية M2 من 93.5 مليار دينار سنة 1980 لتصل الى 157.9 مليار دينار سنة 1988، فقد عمدت الجزائر إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز هذه السياسة أفرزت وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام ، ثم بدأت النسبة في الانخفاض بعد ذلك وعرفت أدنى نسبة لها خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، حيث تراوحت بين 35% و39% خلال الفترة (1995- 1997)، وهذا الانخفاض راجع إلى تطبيق سياسة نقدية تقشفية حيث تم إيقاف التمويل بالعجز، و كذا تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية ، وبحلول سنة 2001 بدأت معدلات السيولة المحلية بالارتفاع حيث وصلت النسبة خلال نفس السنة إلى معدل 54.3%، وقد وصلت النسبة خلال هذه المرحلة إلى ذروتها سنة 2009 إلى 67.4% وقدر معدلها المتوسط خلال نفس المرحلة بعد سنة 2001 بحوالي 60%، مما يوحي باستمرار زيادة المعروض النقدي، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير سياسة الإنعاش الاقتصادي ورصد مبالغ مالية هامة لتمويل الاقتصاد وخاصة زيادة الأجور، وما رافقها من نمو في المعروض النقدي ،وقد ساعد على ذلك الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية.

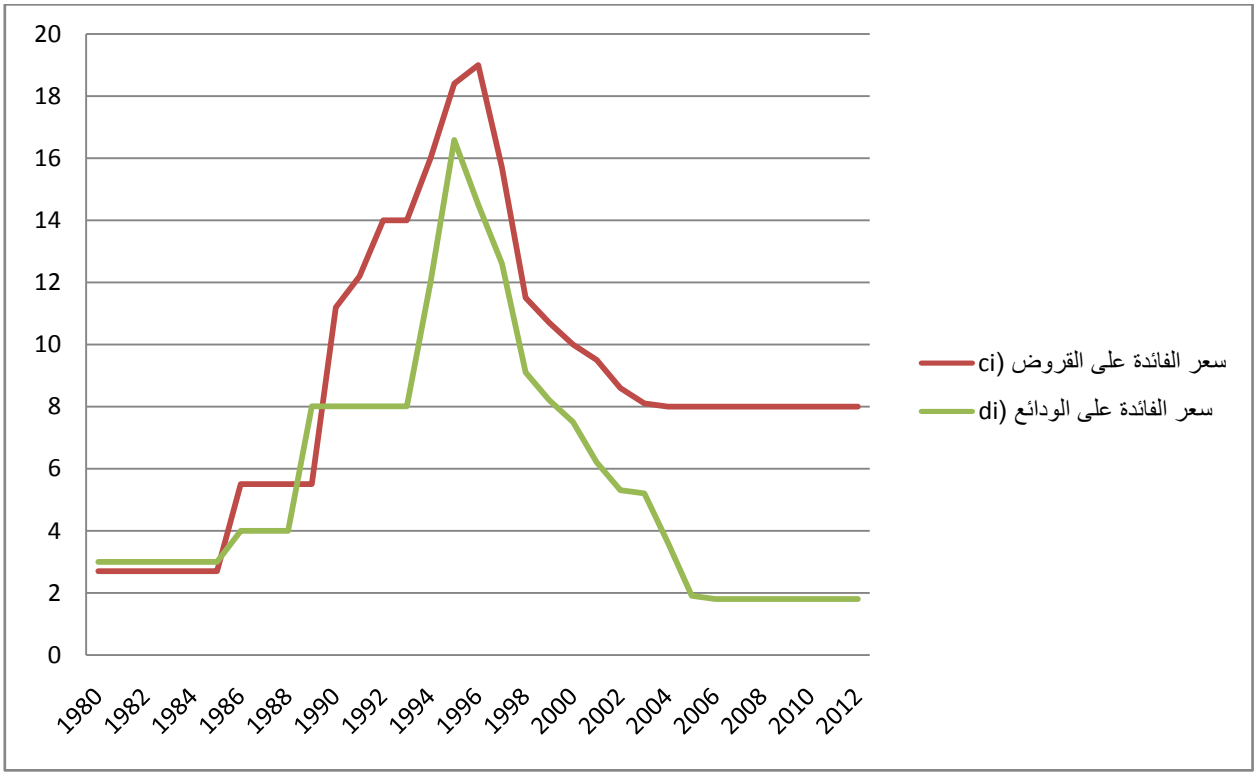
ثانيا : مؤشر نسبة إجمالي أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (MQ/DGP)

نلاحظ أن النسبة في ارتفاع تدريجي منذ سنة 1980، حيث بلغت أن ذاك نسبة 11.9% إلى غاية سنة 1989 أين وصلت النسبةإلى 27.4%، وهذا راجع زيادة حجم الادخار نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة خلال هذه الفترة، ثم بدأت النسبة في الانخفاض التدريجي إلى أن وصلت إلى 12.7% سنة 1996، لتبدأ في الارتفـــاع لتصـــل إلى 27.2% سنة 1999، وتبلغ أقصاها 32.7% سنة 2002، وقدر معدلها المتوسط خلال المرحلة الموالية أي بعد سنة 2002 بنسبة تجاوزت 21.2%، وذلك نتيجة وجود فائض في السيولة وهو ما شجع على الادخار، ممـــا نتج نوع من التحسُن في دور البنوك في تعبئة الادخار.

ثالثاً: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP/GDP)

نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (10)، أن هذه النسبة كانت مرتفعة خلال سنوات الثمانينات حيث أنها كانت خلال سنة 1980حوالي 48.5%، وحافظت هذه النسبة على ارتفاعها، وقد وصلت إلى قيمة قياسيـــة وصلت إلى 69.3 %سنة 1986، و في سنتي 1990و 1991 تجاوزت النسبـــة 56% 46% على التوالي، ثم تراجعت النسبة سنة 1992 إلى 7.2%، وحافظت هذه النسبة على انخفاضـــها أين وصلت سنة 1997 إلى نسبتها الدنيا3.9 %، ثم بدأت في الارتفاع من جديد سنة 2001 حيث قدرت النسبة ب 8.1% وارتفعت سنة 2002 إلى 12.1%، وتراوحت بين 11% و 13% خلال الفترة (2003- 2008)، لترتفع إلى 16.6% سنة 2009، وقد تجاوزت النسبة 14% بعد سنة 2009 لباقي سنوات الدراسة، وتدل هذه التغيرات في النسبة على تذبذب أداء البنوك في تمويلها القطاع الخاص.

شكل رقم (11) المنحنى البياني لكل من سعر الفائدة على الودائع% (DI) و سعر الفائدة على القروض %(CI)

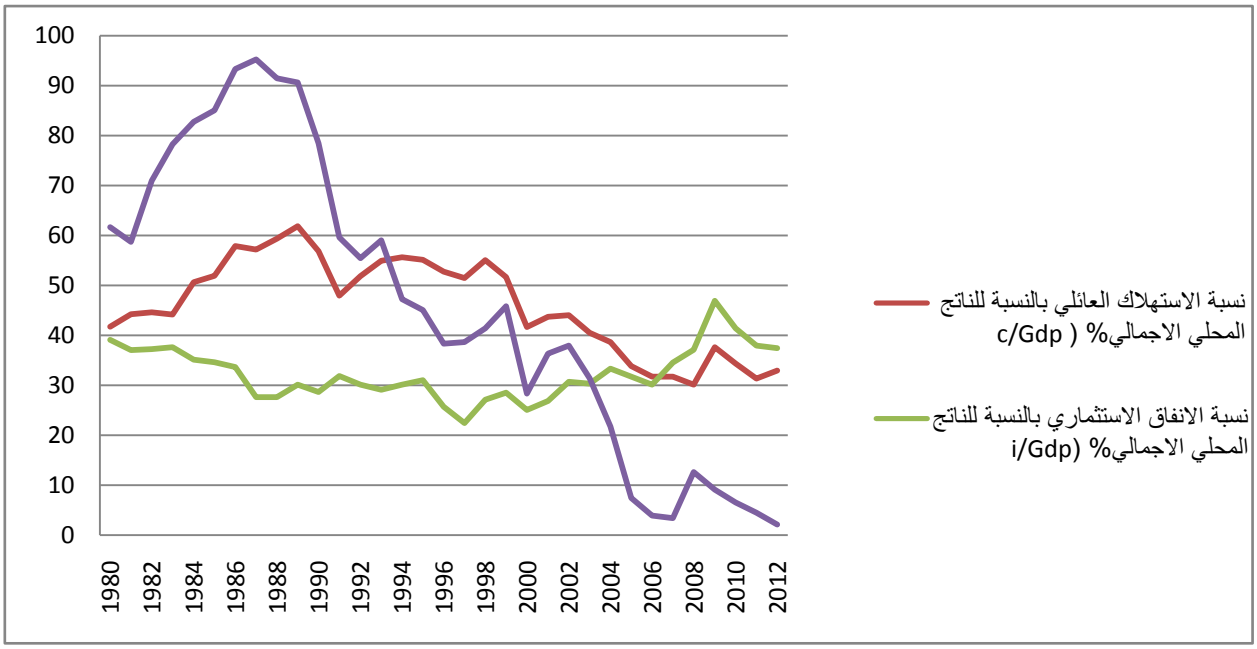


المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات برنامج EXCEL

www.albankaldawli.org./indicator/économie et croissance. 25/12/2013.

من خلال الشكل رقم (11) يمكن ملاحظة ثبات نسبة سعر الفائدة على القروض (CI) عند القيمة 2.7 % وذلك من سنة 1980 إلى غاية سنة 1985، وبالنسبة لسعر الفائدة على الودائع (DI) فهي ثابتة عند القيمة 3 % من سنة 1980 إلى غاية سنة 1985، وثم تغيرت النسبة لكل من سعر الفائدة على القروض (CI) و سعر الفائدة على الودائع (DI) لتبقى ثابتة على التوالي 5.5 % و 4.0 % وذلك بين سنة 1986 و 1988، وبعد سنة 1988 طبقت الدولة إصلاحات اقتصادية، بدأت هذه الإصلاحات مع صدور قوانين استقلالية المؤسسات، وكذا تحرير الأسعار، ووصل هذا الارتفاع ذروته سنة 1995 أين وصلت سعر الفائدة على القروض (CI) إلى 18.4% ، و سعر الفائدة على الودائع (DI) إلى 16.58 %، ثم بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض إلى غاية سنة 2004، أين وصلت على إلى نسبة على التوالي 8 % و 1.9 %، وبقيت الأسعار ثابتة من جديد بعد ذلك إلى غاية سنة 2012.

شكل رقم (12) : المنحنى البياني لكل من نسبة الاستهلاك العائلي (C/GDP)، نسبة الإنفاق الاستثماري (I/GDP) و نسبة الائتمان المحلي للقطاع المصرفي (DCP/GDP)



المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات برنامج EXCEL

www.albankaldawli.org. /indicator/économie et croissance. 25/12/2013.

من خلال الشكل رقم (12) يتبين لنا بأن نسبة الاستهلاك العائلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (C/GDP) في تطور مستمر منذ سنة 1980أين كانت النسبة تقارب 42 % إلى غاية سنة 1989 أين وصلت إلى الذروة بقيمة 61.8%، ثم عاودت إلى الانخفاض إلى غاية سنة 2012 أين وصلت إلى 32.9 %، وبالنسبة للإنفاق الاستثماري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (I/GDP) فقد تجاوزت النسبة سنة 1980 قيمة 39.1 % ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية سنة 1998 أين وصلت إلى نسبة 27.1 %، ثم بدأت النسبة في الارتفاع إلى غاية سنة 2009 أين وصلت إلى 46.9%، ثم عاودت إلى الانخفاض من جديد إلى غاية سنة 2012 أين وصلت إلى نسبة 37.4%، أما فيما يخص نسبة الائتمان المحلي للقطاع المصرفي (DCP/GDP) فقد تجاوزت 61.5 %سنة 1980، ثم انخفضت في السنة الموالية إلى 58.7 % ثم ارتفعت النسبة إلى الذروة سنة 1987 إلى أكثر من 95%، وبعد سنة 1988 عاودت النسبة إلى الانخفاض المتذبذب إلى غاية سنة 2012 أين وصلت النسبة إلى 2.1%. كادني نسبة لها على الإطلاق خلال فترة الدراسة .

ب /السوق المالي:

يعتبر مؤشر الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل من أهم المؤشرات الدالة على التطور المالي والمتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة ، حيث أن فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالي ة بالجزائر، جاءت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي أعلن عنه عام 1987 و دخل حيز التطبيق عام 1988 أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة، فكان ابتداء من سنة 1990، فقد تم إنشاء مؤسسة القيم المنقولة، وهي شرك ة مساهمة رأسمالها مملوك من طرف ثمانية صناديق مساهمة، و تم تعديل المركز الاجتماعي لها لتصبح بورصة القيم المنقولة بمقتضى المرسوم التشريع ي رقم 93-10 بتاريخ 05/23/ 1993، وحتى يمكن التفاوض حول الأوراق المالية ومبادلتها طبقا لقاعدة العرض والطلب لجأت الدولة إلى سن العديد من القوانين والمراسيم الموجهة لتنظيم عمليات البورصة والهياكل والمؤسسات المشرفة على سيرها وأحكام وشروط المتدخلين فيها، وقد بدأت البورصة في العمل الفعلي أواخر سنة 1996 .

و تتمثل المؤشرات الخاصة بالسوق المالي في الجزائر أساسا في عدد الشركات المدرج ة في البورصة، سيولة السوق، قيمة التداول ورأس المال السوقي، حيث أن كل هذه المؤشرات تهدف إلى قياس النمو المالي، ويمكن أن نبين مؤشرات السوق المالي للجزائر من خلال الجداول التالية :

الجدول رقم (02): تطور عدد الشركات في بورصة الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2012

السنة	عدد الشركات	معدل نمو عدد الشركات* %
2001	03	0
2002	03	0
2003	03	0
2004	03	0
2005	03	0
2006	02	33.33 -
2007	02	0
2008	02	0
2009	02	0
2010	02	0
2011	02	0
2012	02	0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والنشرات الفصليّة لصندوق النقد العربي.

www.arabmonetaryfund.org/ar/annualrepar. 25/12/2013.

* **معدل نمو عدد الشركات للسنة ن = (عدد الشركات للسنة ن – عدد الشركات للسنة ن–1)/ عدد الشركات للسنة ن–1**

من خلال الجدول رقم (03) الذي يبين عدد الشركات المدرجة في البورصة، نتبين بأن بورصة الجزائر للقيم المنقولة تعتبر من أصغر البورصات في العالم، وليست لها أي فعالية أو تأثير على سوق رأس المال،حيث أنه في أحسن الأحوال لم تتجاوز ثلاث شركات مدرجة هي : شركة رياض سطيف، الأوراسي و صيدال، ثم أصبحت شركتين فقط من سنة 2006 إلى غاية سنة 2012 بعد خروج رياض سطيف من البورصة.

الجدول رقم (03): تطور مؤشر السيولة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2012

السنة	قيمة التداول (مليون دينار)	معدل دوران السهم* %	معدل نمو قيمة التداول** %
2001	533,22	–	–
2002	112,06	–	78,98–
2003	17,26	0.16	84,59–
2004	8,43	0.09	51.16–
2005	2,51	0.04	70.23–
2006	23,76	0.35	846.61
2007	14,22	0.22	40.15
2008	20,39	0.31	43.39
2009	13,78	0.21	32.41
2010	11.99	0.16	12.99–
2011	156.82	1.59	1207.92
2012	104.35	1.05	33.46–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والنشرات الفصليّة لصندوق النقد العربي.
www.arabmonetaryfund.org/ar/annualrepar. 25/12/2013.

** **معدل نمو قيمة التداول للسنة ن = (قيمة التداول للسنة ن – قيمة التداول للسنة ن–1)/ قيمة التداول للسنة ن–1.**

من خلال الجدول نتبين أنه بالنسبة لمعدل دوران السهم في بورصة الجزائر، نلاحظ أنّه انخفض سنة 2004 إلى 0.09 % مقارنة بسنة 2003 أين كان يقدر بـــ 0.16 %، كما استمر في الانخفاض سنة 2005 حيث بلغ 0.04 % ، ثم ارتفع معدل الدوران سنة 2006 حيث بلغ 0.35 %، ليعاود الانخفاض من جديد سنة 2007 حتى وصل إلى 0.22 %، في حين سجل ارتفاع طفيف سنة 2008 حيث بلغ 0.31 %، ليشهد انخفاض سنة 2009 حيث بلغ 0.21 %، ثم ارتفع سنتي 2011 و2012 على التوالي 1.59% و 1.05% ولهذا يعتبر هذا المؤشر ضعيف جدا، و هو ما يدل على عدم إمكانيّة شراء و بيع الأوراق الماليّة بسهولة وهذا ما يفسره تداول الأسهم لأقل من مرة في السنة في أغلب الفترات، الأمـــر الذي

يعكس انخفاض سيولة بورصة الجزائر بشكل كبير، و هو أيضا ما يجعل بورصة الجزائر ليست لها أي فعالية أو تأثير على سوق رأس المال،أما بالنسبة إلى قيمة التداول فهي كذلك تعد منخفضة جدا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، كما أنّ معدل نمو قيمة التداول عرف انخفاض ات متتالية خلال السنوات 2002،2003، 2004 و2005 بمعـــــــدل على التوالي 78,98%، 84,59%، 51.16% و70.23 %، لتسجل بعد ذلك ارتفاعا كبيرا جدًا سنة 2006 قدر بـــ 846.61 %، غير أنّ المعدل ارتفع بمعدل اقل سنة 2007 بقيمة 40.15 % و في سنة 2008 ارتفع بمعدل 43.39 %، وارتفع سنة 2009 بمعدل 32.41 %، ويعود للانخفاض سنة 2010 إلى 12.99 % ، ليسجل بعد ذلك اعلي ارتفاع له بقيمة 1207.92 %، ثم يعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2012 الى معدل 33.46 %.

وهذا ما يبين أيضا عدم فعالية بورصة الجزائر وتميزها بالتذبذب في معدلات النمو لقيم التداول.

الجدول رقم (04): تطور مؤشر رأس المال السوقي في البورصة خلال الفترة 2003 إلى 2012

السنة	القيمة السوقيّة (مليون دينار)	معدل نمو القيمة السوقيّة*** %
2003	10.360,00	-
2004	10.100,00	2.51-
2005	6.400,00	36.63-
2006	6.710,00	4.84+
2007	6.500,00	3.13-
2008	6.500,00	00
2009	6.550,00	0.76+
2010	7.900,00	20.61+
2011	10.181,00	28.87+
2012	10.041,00	1.38+

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والنشرات الفصليّة لصندوق النقد العربي www.arabmonetaryfund.org/ar/annualrepar. 25/12/2013.

*** معدل نمو القيمة السوقيّة للسنة ن = (القيمة السوقيّة للسنة ن – القيمة السوقيّة للسنة ن–1)/ القيمة السوقيّة للسنة ن–1

من الجدول السابق نلاحظ أنّ رأس المال السوقي (القيمة السوقيّة) عرف انخفاضات خلال سنوات 2004 2005، 2007، بالمعدلات التالية على التوالي 2.51 % ،36.63. % ، 3.13 %، كما قد حقق ثباتا خلا ل سنة2008 أما في باقي السنوات فقد حقق ارتفاعا، حيث سجل اعلي ارتفاع له سنة 2011 بقيمة 28.87 %.

مما سبق يمكن القول بان بورصة الجزائر تعاني من حالة لا استقرا ر، من قلة الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وتذبذب لمعدلات التداول وكذا قيم التداول، وهذا ما يدل على تقلص القاعدة الاستثمارية في بورصة الجزائر ، كما يعكس عجزها على تعبئة الادخار و زيادة الاستثمارات، وبالتالي عـــدم جدوى تأثير وفعاليـــة البورصة، على النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحليل علاقات الارتباط و السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكونات الطلب الكلي مع مؤشرات التطور المالي الرئيسية في الجزائر

لقد قمنا في الفصل الثاني بعرض نظري للدراسات التي تناولت القدرة التأثيرية لتطور القطاع المالي على معدل النمو الاقتصادي، ثم قدمنا من خلال المبحث الأول من الفصل الثالث واقع مؤشرات القطاع المالي والنموالاقتصادي للجزائر، من خلال المعطيات والبيانات المقدمة للفترة (1980- 2012)، ولهذا جاء هذا الجزء من الدراسة بغرض اختبار تطبيقي على الاقتصاد الجزائري، حيث أنه لمعرفة أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي تعتبر دراسة معاملات الارتباط و السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة من الخطوات الأولية في التحليل القياسي للوقوف على اتجاه ومعنوية العلاقة بين المتغيرا ت المستخدمة في التحليل، ومن ثمة قامت هذه الدراسة بتحليل علاقات الارتباط والسببية بين كل من :

نمو الناتج المحلي الإجمالي($GDPg$) ومكونات الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (C/gdp)، و الإنفاق الاستثماري الثابت إلى الناتج (I/gdp)) كمتغيرات حقيقية، والمؤشرات التي تعكس تطور القطاع المالي الممتثلة في : نسبة المعروض النقدي $M2$ إلى الناتج المحلي الإجمالي ($M2/gdp$) و نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP/gdp)) وكذلك نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (QM/gdp)، بالإضافة إلى سعر الفائدة على القروض Ci و سعر الفائدة على الودائع Diإجمالي الائتمان المصرفي (GDC/gdp).

من جهة أخرى لم تشتمل دراستنا ل علاقات الارتباط و السببية بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المالية في الجزائر، على مؤشرات السوق المالي وذلك لأن المؤشرات السابقة تقيس بصورة رئيسية التطور المالي في السوق النقدي الجزائري، ومن المفروض تدعيمها بمؤشرات سوق رأس المال حتى نعطي صورة أشمل على التطور المالي، ولكن ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض طويلة الأجل والمتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة جعل من الصعب دراسة مؤشرات سوق رأس المال، وذلك لضعف ومحدودية هذه المؤشرات من قلة عدد الشركات المسجلة في البورصة و تدني قيمة رسملة السوق وكذا ضعف معدل دوران السهم في السوق ومحدودية قيمة التداول في السوق .

المطلب الأول : علاقات الارتباط و السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المالية الرئيسية .

يتم تحديد علاقة الارتباط من حيث قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرات، ويتم تحديد العلاقة السببية لمعرفة اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات.

الفرع الأول: علاقات الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وَالمتغيرات المالية الرئيسية.

تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة المتغيرات المالية محل الدراسة، كما يعرضها الجدول رقم (05) أدناه إلى محدودية علاقات الارتباط بينهما، وفي هذا السياق يمكن الاستدلال على النتائج التالية:

1. ضعف علاقة الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ($GDPg$) ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP/gdp) خلال إجمالي الفترة (1980 – 2012)، و هي علاقة عكسية.

2. يرتبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتباطا عكسيا بالمتغيرة (QM/gdp)، وهو ارتباط ضعيف في مجمل الفترة.

3. يرتبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتباطا عكسيا بالمتغيرة $(M2/gdp)$، وهو ارتباط ضعيف في مجمل الفترة.

4. وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و سعر الفائدة على الودائع Di .

5. وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و سعر الفائدة على القروض Ci .

الجدول رقم (05): معاملات الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المالية .

المتغيرات المستقلة	$(M2/gdp)$	(QM/gdp)	(DCP/gdp)	Ci	Di
المتغير التابع Gdpg	-0.346955	-0.133508	-0.061680	0.426630	0.442919

المصدر:من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews .05

الفرع الثاني : تحليل اختبارات "جرا نج" للسببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وَالمتغيرات المالية الرئيسية.

وفقا لنتائج تطبيق اختبار جرانجر للسببية بين المتغيرات المستخدمة في هذا التحليل لحالة الجزائر للفترة (1980-2012)، يمكن الاستدلال من الجدول رقم (06) أدناه على مايلي :

1. وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص عند مستوى معنوية (1%)، ذلك أن التغير في معدل نمو الناتج، يؤدي إلى التغير في القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل سعر الفائدة على الودائع إلى معدل نمو الناتج عند مستوى معنوية (10%).
3. وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل سعر الفائدة على القروض إلى معدل نمو الناتج عند مستوى معنوية (5%).

الجدول رقم (06): نتائج اختبار السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وَالمتغيرات المالية الرئيسية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/31/14 Time: 15:30
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0878	2.67497	31	DI does not Granger Cause GDPG
0.9243	0.07895		GDPG does not Granger Cause DI
0.0113	5.34675	31	CI does not Granger Cause GDPG
0.4783	0.75879		GDPG does not Granger Cause CI
0.6727	0.40255	31	DCPGDP does not Granger Cause GDPG
0.0039	6.91049		GDPG does not Granger Cause DCPGDP
0.2135	1.63978	31	M2GDP does not Granger Cause GDPG
0.9315	0.07113		GDPG does not Granger Cause M2GDP
0.1598	1.96981	31	QMGDP does not Granger Cause GDPG
0.3057	1.24097		GDPG does not Granger Cause QMGDP

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews : 5.

المطلب الثاني: علاقات الارتباط و السببية بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي و المتغيرات المالية الرئيسية

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم المكونات الرئيسيـــة للطلب الكلي المحلي ، ويعتبر من المؤشرات الهامـــة والدالة على الأداء الاقتصادي و نشاط الاقتصاد الحقيقي.

الفرع الأول: علاقات الارتباط بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي و المتغيرات المالية الرئيسية

من الجدول رقم (07) أدناه يمكن استنتاج مايلي :

1. وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي و سعر الفائدة على الودائع (DI)خلال فترة الدراسة ككل، و هو ما يعكس أثار الإصلاحات المالية المنتهجة.
2. وجود علاقة طردية ضعيفة بين الأنفاق الاستهلاكي العائلي و سعر الفائدة على القروض(CI) خلال فترة الدراسة.
3. وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين الإنفاق الاستهـــلاكي العائلي C/GDP و المتغيرة $(M2/gdp)$.
4. وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين الإنفاق الاستهـــلاكي العائلي C/GDP و المتغيرة (QM/gdp) .
5. وجود علاقة طردية (موجبة) بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي C/GDP و المتغيرة (DCC/gdp) .

الجدول رقم (07): معاملات الارتباط بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي و المتغيرات المالية محل الدراسة.

المتغيرات المستقلة	$(M2/gdp)$	(QM/gdp)	(DCP/gdp)	Ci	Di
المتغير التابع C/Gdp	0.107324	0.021247	0.390052	0.229083	0.620477

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews .05

الفرع الثاني :تحليل اختبارات "جرانجر" للسببية بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي وَالمتغيرات المالية الرئيسية.

بتحليل علاقات السببية بين مستوى الإنفاق الاستهلاكي العائلي و مجموعة المتغيرات المالية الرئيسية باستخدام جرانجر للسببية من الجدول الأدنى رقم (08) أدناه يمكن الاستدلال على النتائج التالية:

1. وجود علاقـــة سببية في اتجاه واحد من نسبـــة أشباه النقود إلى الإنفاق الاستهـــلاكي عند مستوى 1%.
2. وجود علاقة سببية من الإنفاق الاستهلاكي العائلي إلى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عند مستوى 5% .

الجدول رقم (08): نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي وَالمتغيرات المالية الرئيسية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/31/14 Time: 16:19
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5793	0.55751	31	CI does not Granger Cause CGDP
0.3756	1.01702		CGDP does not Granger Cause CI
0.1686	1.90758	31	DCPGDP does not Granger Cause CGDP
0.0179	4.71352		CGDP does not Granger Cause DCPGDP
0.8428	0.17219	31	DI does not Granger Cause CGDP
0.1116	2.38866		CGDP does not Granger Cause DI
0.3567	1.07269	31	M2GDP does not Granger Cause CGDP
0.1475	2.06174		CGDP does not Granger Cause M2GDP
0.0077	5.91015	31	QMGDP does not Granger Cause CGDP
0.7865	0.24238		CGDP does not Granger Cause QMGDP

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews : 5.

المطلب الثالث:علاقات الارتباط و السببية بين الإنفاق الاستثماري الثابت و المتغيرات المالية الرئيسية.

يعتبر الإنفاق الاستثماري الثابت أيضا من بين أحد أهـــم المكونات الرئيسية للطلب الكلي المحلي ويعتبر مـــن المؤشرات الهامة والدالة على الأداء الاقتصادي و نشاط الاقتصاد الحقيقي.

الفرع الأول: علاقات الارتباط بين الإنفاق الاستثماري الثابت و المتغيرات المالية الرئيسية.

من الجدول رقم (09) يمكن استنتاج مايلي :

1/ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين الإنفاق الاستثماري الثابت و الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة .

2/ يرتبط معدل الإنفاق الاستثماري الثابت ارتباطا عكسيا بالمتغيرة (QM/gdp)، وهو ارتباط ضعيف في مجمل الفترة.

3/ يرتبط معدل الإنفاق الاستثماري ارتباطا طرديا بالمتغيرة $(M2/gdp)$. وهو ارتباط ضعيف في مجمـــل الفترة.

4/ هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين الإنفاق الاستثماري و معدل سعر الفائدة على القروض في مجمل فترة الدراسة.

5/ هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين الإنفاق الاستثماري و معدل سعر الفائدة على الودائع في مجمل فترة الدراسة.

الجدول رقم (09): معاملات الارتباط بين الإنفاق الاستثماري الثابت و المتغيرات المالية محل الدراسة.

المتغيرات المستقلة	$(M2/gdp)$	(QM/gdp)	(DCP/gdp)	Ci	Di
المتغير التابع I/Gdp	0.411784	-0.269181	0.21453	-0.521592	-0.649353

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews .05

الفرع الثاني: تحليل اختبارات "جرانجر" للسببية بين الإنفاق الاستثماري الثابت وَ المتغيرات المالية الرئيسية.

من خلال اختبارات جرا نجر للسببية بين مستوى الإنفاق الاستثماري الثابت و المتغيرات المالية المدروسة فيمكن مشاهدة النتائج من الجدول الأدنى رقم (10) كمايلي :

1 . هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الاستثماري الثابت إلى نسبة الكتلة النقدية (M2) عند مستوى معنوية 5%.

2 . هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الاستثماري الثابت إلى نسبـــة أشباه النقـــود عند مستوى معنوية 5%.

3 . وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل سعر الفائدة على الودائع الى الإنفاق الاستثماري الثابت عنـــد مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار السببية بين الإنفاق الاستثماري الثابت وَالمتغيرات المالية الرئيسية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/31/14 Time: 16:39
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4019	0.94414	31	M2GDP does not Granger Cause IGDP
0.0284	4.09582		IGDP does not Granger Cause M2GDP
0.9537	0.04745	31	QMGDP does not Granger Cause IGDP
0.0482	3.41497		IGDP does not Granger Cause QMGDP
0.3855	0.98892	31	CI does not Granger Cause IGDP
0.1834	1.81150		IGDP does not Granger Cause CI
0.0391	3.68067	31	DI does not Granger Cause IGDP
0.5734	0.56818		IGDP does not Granger Cause DI
0.8003	0.22470	31	DCPGDP does not Granger Cause IGDP
0.2137	1.63831		IGDP does not Granger Cause DCPGDP

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews : 5.

من خلال استعراض وتحليل علاقات الارتباط و السببية وبتطبيق اختبار للسببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المالية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (1980-2012)، وجدنا أن هناك عدد محدود من علاقات السببية بين أزواج المتغيرات الحقيقية و المالية، وهذا ما يدل على أن كل منهما ينفصل عن الأخر حيث أنه عادة لا يؤثر و لا يتأثر به،كما بينت معاملات الارتباط أن علاقات الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وَالمتغيرات المالية الرئيسية خلال الفترة محل الدراسة، هي علاقة عكسية ضعيفة أي أنها غير دالة، و من حيث العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وَالمتغيرات المالية الرئيسية ، فقد دلت اختبارات "جرانجر" للسببية ، وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى المتغيرة المالية التي تمثل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (DCC / gdp).

المبحث الثالث : دراسة قياسية لتأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

قمنا من خلال دراستنا باختبار طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد و منهج التكامل المشترك" cointégration" و النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ VECM، ويتم ذلك بعد تقديم نموذج الدراسة ودراسة المتغيرات (الإستقرارية) ثم اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج VECM.

المطلب الأول: تقديم النموذج و دراسة المتغيرات:

يتم بناء النموذج باعتماد عدة خطوات متسلسلة، ويهدف بناء النموذج الى تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

الفرع الأول: المنهجية و متغيرات الدراسة:

قمنا من خلال دراستنا بإدراج محددات النمو الاقتصادي المحتملة من أجل استخدامها كأداة تحكم في التقديرات (variables de contrôle)، بغية اختبار تأثير التطور المالي على النم و الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وقمنا باعتماد النموذج المستخدم في هذه الدراسة على النحو التالي:

$$GDpg_t = C + B_1(m2/gdp)_t + B_2(Dcp/gdp)_t + B_3(i/gdp)_t + B_4 open_t + B_5 \inf_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$GDpg_t$: معدل النمو السنوي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو المؤشر الممثل للنمو الاقتصادي.

$\left(\frac{m2}{GDp}\right)$: نسبة النقود بمعناها الواسع $(M2)$ إلى الناتج المحلي الإجمالي .

(Dcp/gdp): نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتم الحصول على هذا المتغير بقسمة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي.

(I/gdp): الاستثمار المحلي الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائد التغير في المخزون) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

$open$: الانفتاح التجاري.

$\inf_t$ معدل التضخم.

T: يمثل الزمن (1980 م–2012 م).

1 -النمو الاقتصادي $(GDpg_t)$.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على معدل النمو الاقتصادي، وفي هذه الدراسة نستخدم معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للدلالة على معدل النمو الاقتصادي.

2 -المتغيرات المالية (مؤشرات التطور المالي)

اختلف الاقتصاديون في تحديد عدد و نوعية المؤشرات المالية التي يمكن الأخذ بها لقياس درجة تطور النظام المالي (النظام المصرفي)، فقد استخدم كل من (Goldsmith,1969) و(McKinnon,1973) مؤشر حجم الوساطة المالية $\left(M2/GDP\right)$ لقياس التطور المالي، في حين استخدم اقتصاديون آخرون و من بينهم (King levine et demirgue .1993) مؤشرات مالية أخرى لقياس درجة تطور النظام المصرفي و التي كان من ضمنها المؤشر السابق[1].

و أما عن المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة فهي:

- **حجم الوساطة المالية** $\left(M2/GDP\right)$: حيث يعبر هذا المؤشر عن سيولة الاقتصاد ، ويسمى أيضا بمؤشر عرض النقود و هو يقيس درجة استخدام النقد في الاقتصاد القومي و عليه فهي تظهر حجم القطاع المالي في هذا الاقتصاد و بالتالي معرفة مستوى العمق المالي ، بحيث أن زيادة هذه النسبة تشير إلى تطور حجم الوساطة المالية و التي تنطوي على تجميع مدخرات العديد من المدخرين و منحها للمستثمرين عبر قنوات معينة و عليه التمويل يعتمد على النظام المصرفي في مسار التنمية الاقتصادية، ونظرا لأنه مع تقدم تطور القطاع المالي تنمو قدرة النظام المالي على أداء وظيفة الوساطة المالية، فقد تم استخدام هذا المؤشر على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي .
- **نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي** $\left(DCP/GDP\right)$: إن القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص على المدى القصير و المتوسط و الطويل عموما توجه نحو الاستثمارات المنتجة التي هي المحرك الرئيسي لازدهار الاقتصاد و من هنا تأتي أهمية هذا المؤشر، و بوجه عام يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض و التسهيلات إلى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام

[1] بن بوزيان محمد ، شكوري سيدي محمد ،**مرجع سابق** ،ص10.

وزيادة هذه النسبة دليل على الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في عملية النمو الاقتصادي ،و هي تعني أيضا زيادة الخدمات الماليـــة وتحسين دور الوساطة المالية، و قد أبرزت الدراسات العملية الأخيرة عن دور الوساطة المالية في التنمية الاقتصادية سلامة هذا المؤشر في قياس مستوى الوساطة المالية.

- **الاستثمار المحلي الإجمالي** (I/gdp): يرتبط معدل النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بزيادة معدل الاستثمار وعلى هذا الأساس قمنا في هذه الدراسة باستخدام الاستثمار المحلي الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائد التغير في المخزون) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة الاستثمار المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي GDp مع ضرب الناتج في 100.
- **درجة الانفتاح التجاري** $(open_t)$: مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي أي: $open=((Exportations+inportations)/GDp)*100$.
- **معدل التضخم** (Inf_t): وهو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلكين ، وتم إدخال معدل التضخم كمتغير تفسيري للنمو الاقتصادي بناء على مفهوم الكبح المالي المنتشر في الدول النامية ، ذلك أن معدل التضخم المرتفع هو خاصية من خصائص الدول التي تمارس حكوماتها سياسات الكبح المالي، وتقوم بتمويل إنفاقها عن طريق الإصدارات النقدية.

الفرع الثاني : دراسة إستقرارية المتغيرات.

نقوم بتحليل البيانات بعد اختبار جذر الوحدة، للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وذلك لنتبين ما إذا كانت المتغيرات المستخدمة مستقرة أو غير مستقرة ونعتمد في هذه الدراسة على اختبار الجذر الأحادي لديكي فولر (DF) البسيط أو المطور (ADF) باستخدام برنامج Eviwes5 واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلاسل الزمنية).

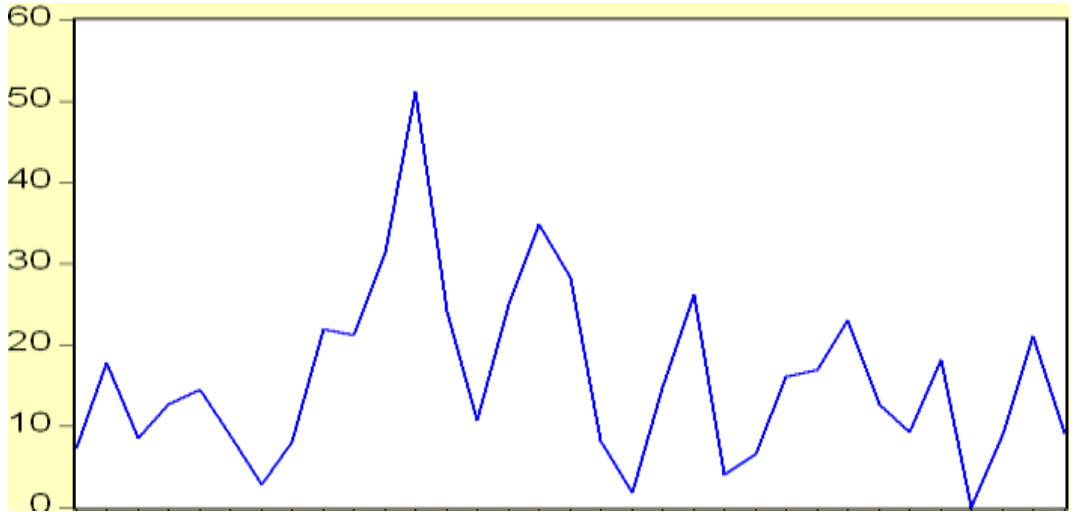
كما يمكن تحديد درجة التأخر p (درجة التأخر) باستعمال جدول" *Correlogram* " للفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة محل الدراسة، ثم نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولار حسب درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام في السلسلة، حيث أننا بالملاحظة نقوم بتحديد الأعمدة (*Les pics*) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (*FPAC*). إذا كان: $P=0$ (أي لا يوجد أي تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل اختبار ديكي فولار البسيط وإذا كان $P\geq 1$ نستعمل اختبار ديكي فولار المطور.

أولا : دراسة استقرارية سلسلة معدل النمو الاقتصادي (GDpg)

1. المنحنى البياني لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (GDpg):

باستعمال برنامج Eviwes5 نرسم الشكل البياني لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (GDpg) كمايلي :

شكل رقم (13) المنحنى البياني لسلسلة معدل النمو الاقتصادي (GDpg):



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الشكل البياني تبدو السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

2. تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (GDpg) :

جدول رقم (11): تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (GDpg)

Date: 09/24/14 Time: 12:52
Sample: 1980 2012
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.118	-0.118	0.4920	0.483
		2	-0.521	-0.543	10.337	0.006
		3	0.078	-0.118	10.563	0.014
		4	0.110	-0.260	11.036	0.026
		5	0.155	0.181	12.010	0.035
		6	-0.118	-0.148	12.594	0.050
		7	-0.211	-0.058	14.537	0.042
		8	0.161	-0.029	15.717	0.047
		9	0.049	-0.098	15.829	0.071
		10	-0.129	-0.131	16.651	0.082
		11	0.052	-0.008	16.792	0.114
		12	0.077	0.042	17.113	0.145
		13	-0.103	-0.130	17.724	0.168
		14	0.004	0.031	17.725	0.220
		15	0.034	-0.077	17.797	0.273
		16	0.054	0.084	17.998	0.324

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الشكل يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة عمود واحد فقط ، هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة (GDpg) هي درجة واحدة ، وبالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبارات (ADF)

3. نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) :

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلسلة **(GDpg)** معدل النمو الاقتصادي مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي **(ADF)** عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) حسب الجدول التالي:

جدول رقم (12): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (GDpg)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجد ولية
(4)	**0.09-**	**2.66-**
(5)	**3.19**	**3.75-**
(6)	**-0.64**	**4.38-**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول السابق القيمة المحسوبة أقل (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لجميع النماذج عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ، ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي ، وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى**D(GDpg).**

جدول رقم (13): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(GDpg)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
(6)	**3.72-**	**2.66-**
(5)	**4.93**	**3.75-**
(4)	**4.47**	**4.38-**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviwes5

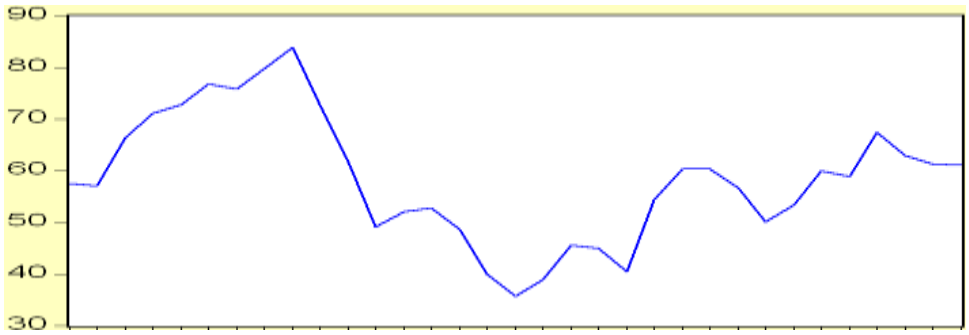
من خلال الجدول يتبين لنا فرض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 1 % هذا ما يعني أن السلسلة **D(GDpg)** مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى.

ثانيا : دراسة استقرارية سلسلة حجم الوساطة المالية (M2/GDp)

1. **المنحنى البياني لسلسلة حجم الوساطة المالية (M2/GDp) :**

باستعمال برنامج Eviwes5 نرسم الشكل البياني لسلسلة حجم الوساطة المالية (M2/GDp)

شكل رقم (14) المنحنى البياني لسلسلة حجم الوساطة المالية (M2/GDp)



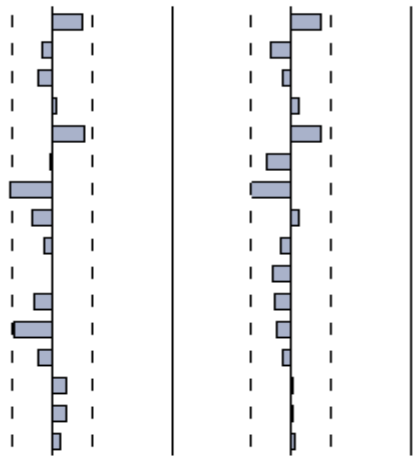
المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الشكل البياني تبدو السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

2. تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (M2/GDp):

جدول رقم (14): درجة التأخر لمسار السلسلة (M2/GDp)

Date: 09/24/14 Time: 15:42
Sample: 1980 2012
Included observations: 32



Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.262	0.262	2.4134	0.120
		2	-0.084	-0.164	2.6719	0.263
		3	-0.123	-0.060	3.2429	0.356
		4	0.025	0.072	3.2677	0.514
		5	0.284	0.260	6.5172	0.259
		6	-0.024	-0.210	6.5416	0.365
		7	-0.374	-0.317	12.627	0.082
		8	-0.177	0.072	14.052	0.080
		9	-0.059	-0.092	14.214	0.115
		10	0.002	-0.155	14.214	0.163
		11	-0.149	-0.134	15.368	0.166
		12	-0.335	-0.124	21.459	0.044
		13	-0.119	-0.064	22.265	0.051
		14	0.127	0.022	23.239	0.056
		15	0.128	0.019	24.289	0.060
		16	0.061	0.032	24.544	0.078

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول رقم (14) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة عمود واحد فقط ، هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة **(M2/GDp)** هي درجة واحدة، وبالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبارات (ADF).

3. نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) :

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلسلة **(M2/GDp)** مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي **(ADF)** عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) حسب الجدول التالي:

جدول رقم (15): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (M2/GDp)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجد ولية
(6)	**-0.73**	**2.66-**
(5)	**1.87**	**3.75-**
(4)	**-1.61**	**4.38-**

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول السابق القيمة المحسوبة أقل (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لجميع النماذج عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي، وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى**(M2/GDp).**

جدول رقم (16): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (D(M2/GDp

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
(6)	3.12	2.66-
(5)	3.82	3.75-
(4)	4.42	4.38-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

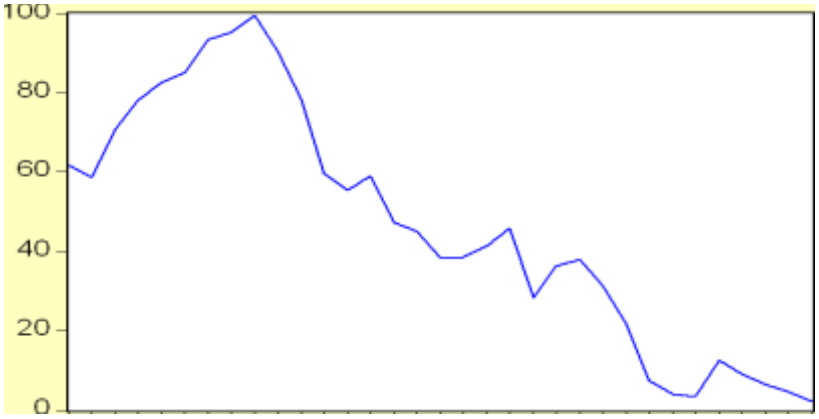
من خلال الجدول يتبين لنا فرض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 1% هذا ما يعني أن السلسلة **(D(M2/GDp** مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى.

ثالثا : دراسة استقرارية سلسلة نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP/GDp)

1. المنحنى البياني لسلسلة نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP/GDp)

باستعمال برنامج Eviwes5 نرسم الشكل البياني لسلسلة نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (DCP/GDp).

شكل رقم (**15**) المنحنى البياني لسلسلة نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي **(DCP/GDp)**



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviwes5

من خلال الشكل البياني تبدو السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

2. تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (DCP/GDp):

جدول رقم (**17**): درجة التأخر لمسار السلسلة **(DCP/GDp)**

Date: 09/24/14 Time: 16:07
Sample: 1980 2012
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.228	0.228	1.8303	0.176
		2	0.089	0.039	2.1183	0.347
		3	-0.065	-0.099	2.2769	0.517
		4	0.024	0.060	2.2999	0.681
		5	0.012	0.007	2.3061	0.805
		6	-0.020	-0.042	2.3237	0.888
		7	-0.285	-0.286	5.8582	0.556
		8	-0.374	-0.286	12.195	0.143
		9	0.054	0.268	12.332	0.195
		10	0.009	-0.042	12.336	0.263
		11	0.045	-0.034	12.443	0.331
		12	-0.163	-0.160	13.887	0.308
		13	0.117	0.260	14.675	0.328
		14	0.071	-0.018	14.980	0.380
		15	0.224	-0.059	18.199	0.252
		16	0.047	-0.027	18.347	0.304

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول رقم (17) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة عمود واحد فقط ، هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة **(DCP/GDp)** هي درجة واحدة، وبالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبارات (ADF).

3. نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) :

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلسلة **(DCP/GDp)** مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي **(ADF)** عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) حسب الجدول التالي:

جدول رقم (18): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (DCP/GDp)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجد ولية
(6)	-3.88	2.66-
(5)	-0.19	3.75-
(4)	1.46	4.38-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviwes5

من خلال الجدول السابق القيمة المحسوبة أقل (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لكلا النموذجين الرابع والخامس عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ، ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي ، وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقا ت الأولى D**(DCP/GDp)**.

جدول رقم (19): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (D(DCP/GDp

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
(6)	2.96	2.66-
(5)	3.95-	3.75-
(4)	4.88-	4.38-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

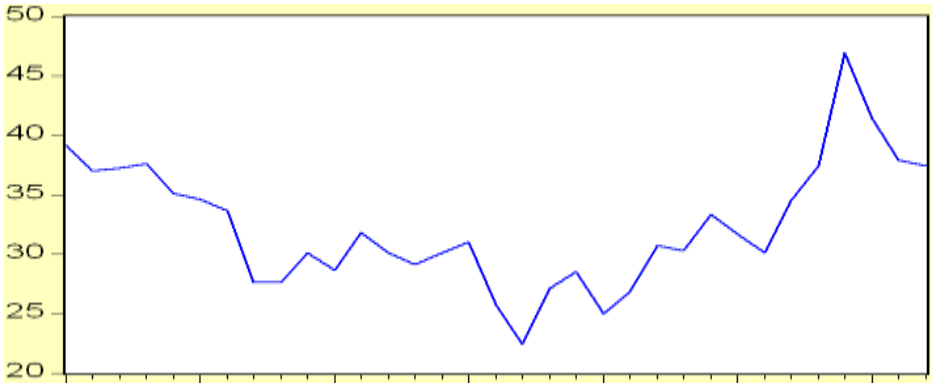
من خلال الجدول السابق رقم (19) يتبين لنا فرض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 1% هذا ما يعني أن السلسلة D(DCP/GDp) مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى .

رابعا : دراسة استقرارية سلسلة معدل الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (I/GDp)

1. المنحنى البياني لسلسلة معدل الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (I/GDp)

باستعمال برنامج Eviwes5 نرسم الشكل البياني لسلسلة معدل الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي **(I/GDp)**

شكل رقم (16) المنحنى البياني لسلسلة معدل الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (I/GDp)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الشكل البياني تبدو السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي

2. تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (I/GDp):

جدول رقم (20): درجة التأخر لمسار السلسلة (I/GDp)

Date: 09/29/14 Time: 10:51
Sample: 1980 2012
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.027	-0.027	0.0261	0.872
		2	-0.237	-0.238	2.0676	0.356
		3	0.016	0.001	2.0770	0.557
		4	-0.026	-0.087	2.1028	0.717
		5	0.073	0.079	2.3201	0.803
		6	0.044	0.023	2.4016	0.879
		7	0.009	0.054	2.4048	0.934
		8	-0.104	-0.097	2.8913	0.941
		9	0.034	0.055	2.9468	0.966
		10	0.166	0.124	4.3027	0.933
		11	-0.029	0.002	4.3467	0.959
		12	-0.221	-0.188	6.9981	0.858
		13	0.010	0.003	7.0035	0.902
		14	0.039	-0.045	7.0951	0.931
		15	0.012	0.007	7.1041	0.955
		16	0.020	-0.025	7.1310	0.971

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول رقم (20) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة عمود واحد فقط ، هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة **(I/GDp)**هي درجة واحدة ، وبالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبارات (ADF).

3. نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) :

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلسلة **(I/GDp)** مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي (ADF) عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) حسب الجدول التالي :

جدول رقم (21): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (I/GDp)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجد ولية
(6)	**1.24**	**2.66-**
(5)	**1.81**	**3.75-**
(4)	**0.13-**	**4.38-**

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول السابق يتبين لنا نقبل الفرضية الصفرية للنماذج عند مستوى معنوية 1%، هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي ، وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى **(I/GDp)**D

جدول رقم (22): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (I/GDp)D

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
(1)	**2.78**	**2.66-**
(2)	**4.27**	**3.75-**
(3)	**4.68**	**4.38-**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

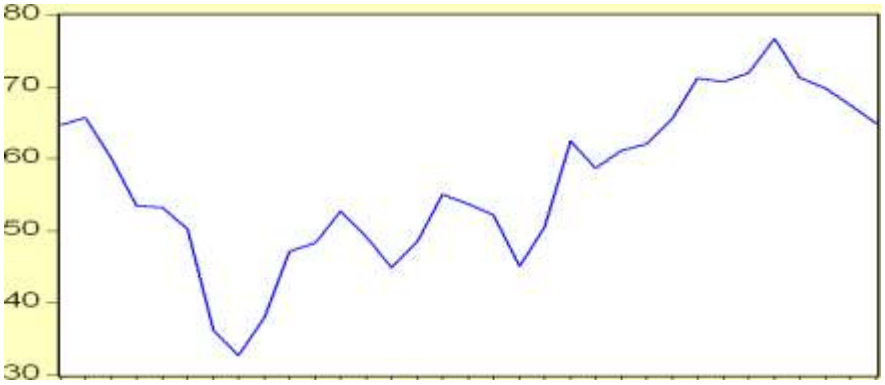
من خلال الجدول يتبين لنا فرض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 1% هذا ما يعني أن السلسلة **(I/GDp)**D مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى .

خامسا :دراسة استقرارية سلسلة درجة الانفتاح التجاري ((M+X) /GDp)

1. المنحنى البياني لسلسلة درجة الانفتاح التجاري ((M+X) /GDp)

باستعمال برنامج Eviwes5 نرسم الشكل البياني لسلسلة درجة الانفتاح التجاري ((M+X) /GDp)

شكل رقم (17) المنحنى البياني لسلسلة درجة الانفتاح التجاري ((M+X) /GDp)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الشكل البياني تبدو السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي

2. تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة ((M+X) /GDp):

جدول رقم (23): درجة التأخر لمسار السلسلة ((M+X) /GDp)

Date: 09/24/14 Time: 16:39
Sample: 1980 2012
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.197	0.197	1.3629	0.243
		2	-0.194	-0.242	2.7252	0.256
		3	-0.053	0.047	2.8304	0.419
		4	0.009	-0.040	2.8333	0.586
		5	0.138	0.156	3.6020	0.608
		6	0.031	-0.050	3.6431	0.725
		7	-0.189	-0.140	5.2002	0.636
		8	-0.049	0.035	5.3076	0.724
		9	-0.160	-0.260	6.5124	0.688
		10	0.027	0.150	6.5489	0.767
		11	0.216	0.090	8.9615	0.625
		12	-0.006	-0.015	8.9636	0.706
		13	-0.081	-0.001	9.3409	0.747
		14	-0.108	-0.126	10.040	0.759
		15	0.065	0.154	10.313	0.800
		16	0.042	-0.231	10.432	0.843

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول رقم (23) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة عمود واحد فقط، هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة **((M+X) /GDp)** هي درجة واحدة ، وبالتالي نلجأ إلى تطبيق (ADF).

3. نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) :

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلسلة **((M+X) /GDp)** مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي **(ADF)** عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) حسب الجدول التالي :

جدول رقم (24): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة ((M+X) /GDp)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجد ولية
(6)	**3.03**	**2.66-**
(5)	**1.67**	**3.75-**
(4)	**1.11**	**4.38-**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviwes5

من خلال الجدول السابق القيمة المحسوبة أقل (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لكلا النموذجين الرابع والخامس عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ، ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي، وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى**D((M+X)/GDp)** .

جدول رقم (25): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D((M+X) /GDp)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
(6)	**3.24**	**2.66-**
(5)	**3.95**	**3.75-**
(4)	**4.89**	**4.38-**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviwes5

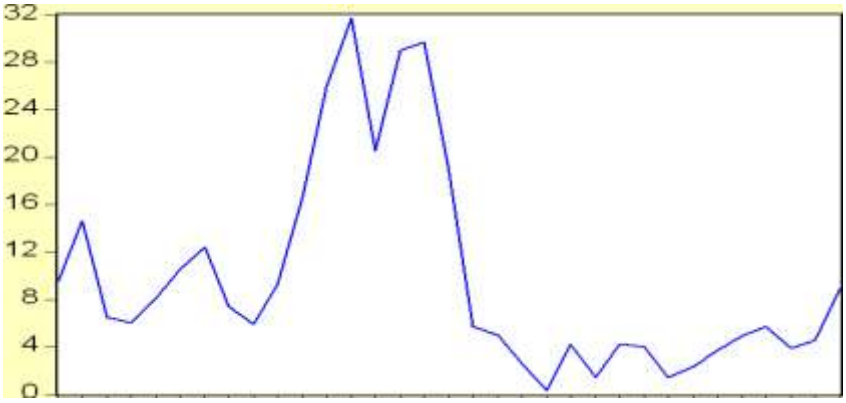
من خلال الجدول يتبين لنا فرض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 1% هذا ما يعني أن السلسلة **D((M+X) /GDp)** مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى .

سادسا : دراسة استقرارية سلسلة معدل التضخم (Inf_t)

1. المنحنى البياني لسلسلة معدل التضخم (Inf_t)

باستعمال برنامج Eviwes5 نرسم الشكل البياني لسلسلة معدل التضخم (Inf_t)

الشكل رقم(18) المنحنى البياني لسلسلة معدل التضخم (Inf_t)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الشكل البياني تبدو السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي

2. تحديد درجة التأخر لمسار السلسلة (Inf_t):

جدول رقم (26): درجة التأخر لمسار السلسلة (Inf_t)

Date: 09/24/14 Time: 17:07
Sample: 1980 2012
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.093	0.093	0.3022	0.582
		2	-0.136	-0.146	0.9763	0.614
		3	0.031	0.061	1.0124	0.798
		4	0.036	0.006	1.0614	0.900
		5	-0.073	-0.067	1.2781	0.937
		6	-0.125	-0.109	1.9313	0.926
		7	-0.240	-0.249	4.4402	0.728
		8	-0.163	-0.163	5.6508	0.686
		9	0.094	0.062	6.0665	0.733
		10	-0.007	-0.055	6.0688	0.809
		11	0.060	0.108	6.2573	0.856
		12	-0.165	-0.270	7.7350	0.805
		13	0.017	-0.011	7.7520	0.859
		14	0.074	-0.102	8.0786	0.885
		15	-0.022	-0.087	8.1086	0.919
		16	-0.145	-0.146	9.5474	0.889

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول رقم (26) يتضح أن عدد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة عمود واحد فقط، هذا ما يعني أن درجة التأخر للسلسلة **(Inf_t)** هي درجة واحدة ، وبالتالي نلجأ إلى تطبيق اختبارات (ADF)

3. نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) :

لمعرفة ما إذا كانت نتائج السلسلة **(Inf_t)** مستقرة أم لا نستخدم اختبار الجذر الأحادي **(ADF)** عن طريق تقدير النماذج الثلاثة (4، 5، 6) حسب الجدول التالي :

جدول رقم (27): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (Inf_t)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجد ولية
(6)	-0.54	2.66-
(5)	1.39	3.75-
(4)	0.78	4.38-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviwes5

من خلال الجدول السابق القيمة المحسوبة أقل (بالقيمة المطلقة) من القيم الحرجة لجميع النماذج عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ، ومعنى ذلك وجود جذر أحادي لنستنتج أن السلسلة غير مستقرة هذا ما يعني بأن السلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي ، وبالتالي نلجأ إلى المفاضلة من الدرجة الأولى لنرى ما إذا كانت السلسلة مستقرة عند إجراء الفروقات الأولى **($D(Inf_t)$)**

جدول رقم (28): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة ($D(Inf_t)$)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة
(6)	3.01-	2.66-
(5)	4.39	3.75-
(4)	4.57	4.38-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviwes5

من خلال الجدول يتبين لنا فرض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 1% هذا ما يعني أن السلسلة **($D(Inf_t)$)** مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى .

الجدول رقم (29): نتائج إختبار ديكي فولر المطور (ADF) للاستقرارية

السلاسل الزمنية		$(GDpg_t)$	$(M2/GDP)$	(DCP/GDP)	(I/gdp)	$(open_t)$	(Inf_t)	القيم الحرجة عند 1%
السلسلة الأصلية **(Level)**	النموذج6	-0.09	-0.73	-3.88	1.24	3.03	-0.54	2.66-
	النموذج5	3.19	1.87	-0.19	1.81	1.67	1.39	3.75-
	النموذج4	-0.64	-1.61	1.46	-.013	1.11	0.78	4.38-
سلسلة الفروق الأولى (1st defference)	النموذج6	-3.72	3.12	2.96	2.78	3.24	-3.01	2.66-
	النموذج 5	4.93	3.82	-3.95	4.27	3.95	4.39	3.75-
	النموذج4	4.47	4.42	-4.88	4.68	4.89	4.57	4.38-
حالة التكامل		***I(1)***	***I(1)***	***I(1)***	***I(1)***	***I(1)***	***I(1)***	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews: 5

يتضح من نتائج اختبار ديكي فولر المطور في الجدول رقم (31) إلى أن السلاسل غير مستقرة في مستواها الأصلي و هي مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى و عليه كل متغيرات الدراسة هي متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثاني : إختبار التكامل المشترك و تقدير النموذج VECM:

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق اتضح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى أي أنهـــا غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول، وهذا ما يدل على إمكانية وجـــود شعـــاع تكامـــل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة على المدى الطويل، حيث يقوم تحليل التكامل المتزامن بتحديد العلاقة الحقيقيـــة بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المتزامـــن يقوم على أنـــه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقـــة ثابتـــة في المدى الطويل، إذا فبتحقق الشرط الأول في دراستنا لإستقرارية السلاسل الزمنية حيث وجدنا أنها مستقـــرة و متكاملـــة من الدرجـــة الأولى، بعد ذلك نقوم عن الكشف عن العلاقـــة في المدى الطويل باستعمـــال اختبار جوهانسن (johancen) ، و منه فإن هناك إمكانية وجود شعاع تكامل مشترك بين هذه السلاسل.

الفرع الأول: إختبار التكامل المشترك:

لاختبار وجود تكامل مشترك (la cointégration) بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، نقوم باختبار جوهانسن للتكامل المشترك بدرجة تأخير واحدة حسب المسار VAR(P) و الجدول التالي يلخص نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (30): نتائج إختبار التكامل المشترك بطريقة جوها نسن

Date: 12/04/14 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPG INFT M2GDP OPENGDP IGDP DCPGDP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.818025	127.8144	95.75366	0.0001
At most 1 *	0.607027	74.99401	69.81889	0.0182
At most 2	0.495143	46.03954	47.85613	0.0733
At most 3	0.321668	24.85165	29.79707	0.1668
At most 4	0.230659	12.81998	15.49471	0.1216
At most 5 *	0.140433	4.691124	3.841466	0.0303

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر:من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 5.

من خلال الجدول رقم (32) نجد أن إحصائية الأثر ترفض فرضية العدم، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5%، و تم قبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود تكاملين مشتركين، مما يعني وجود توليفة خطية بين المتغيرات محل الدراسة، و تأكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما ينبغي أن تحضي بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة و طويلة الأجل.

الفرع الثاني : تقدير النموذج VECM:

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، يعني إضافة حد تصحيح الخطأ و الذي يعكس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الاجل الطويل، و يشير حد تصحيـــح الخطأ إلى سرعـــة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمتـــه التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحـــدة واحدة، و تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ لمتغيرات الدراسة مع وجود علاقتين للتكامل المشترك أعطت النتائج التالية:

أولا :تقدير معادلة التكامل المشترك في الاجل الطويل .

باستعمال برنامج eviews5 تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل على النحو التالي:

$$Gdpg = 16.302 + 0.469\,(dcp/Gdp) + 0.953(i/GDP) + 0.521(M2/GDP) + 0.991(OPEN)$$
$$(3.730) \qquad (2.467) \qquad (1.788) \qquad (4.481)$$

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة (t_c)

انطلاقا من هذه المعادلة يتضح أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل، مقبولة من الناحية الاقتصادية، فجميع المتغيرات المفسرة لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أخذت الإشارة الموجبة بما يتطابق و النظرية الاقتصادية، و كذلك من الناحية الإحصائية نلاحظ معنوية المتغيرات المفسرة للنمو، فالقيم الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) أكبر من القيمة المجدولة (2,042) عند مستوى معنوية 5% لجميع المتغيرات، ماعدا المتغير المالي المعبر عن حجم الوساطة المالية (M2/GDp) فلم يكن معنوي (1.778) اقل من القيمة الجدولية المحسوبة لستيودنت، ولكن بالنسبة للمتغيرات المالية يوجد ارتباط وان لم يكن بالارتباط الهام بين المؤشرين ($(M2/GDP)$ و (DCP/GDP)) والنمو الاقتصادي ممثلا في معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (Gdpg)، بحيث أن الزيادة في المتغيرات المالية ينتج عنها أثر موجب على معدل النمو الاقتصادي، مما يعني أن الزيادة في نسبة النقود إلى الناتج تعزز النمو الاقتصادي.

ثانيا : تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير.

باستعمال برنامج eviews5 تم وضع تقدير لمعادلة التكامل المشترك،وجاءت نتائج تقدير معادلات نمـــوذج شعاع تصحيح الخطأ في الأجل القصير مبينة في النموذج التالي:

$$DGdpg=-0.732[-0.469(dcp/Gdp)-0.953(i/GDP) \quad -0.521(M2/GDP) \quad -0.991(OPEN)+16.302]$$
$$(-3.883) \qquad (-3.730) \qquad (-2.467) \qquad (-1.788) \qquad (-4.481)$$
$$+ \ 0.002\ D(Gdpg)(-1) + 0.150\ D(dcp/Gdp)(-1) - 0.005D(i/GDP)(-1)$$
$$(0.011) \qquad (2.714) \qquad (-0.042)$$
$$+ 0.149\ D(M2/GDP)(-1) + 0.113D(OPEN)(-1) + 0.132\ D(inft)(-1) + 0.169$$
$$(1.951) \qquad (1.152) \qquad (1.603) \qquad (0.478)$$

$$\boldsymbol{R^2} = 0.585 \quad , \quad \boldsymbol{\overline{R}^2} = 0.435 \quad , \quad \mathbf{N}= 32 \quad , \quad \mathbf{Fs} = 3.88$$

من خلال المعادلة السابقة أعلاه يتضح بأن قوة معامل التحديد $(\overline{R^2})$ بلغت 0.435، هذا ما يبين بأن التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة تفسر التغير والتقلبات في نسبة النمو الاقتصادي بنسبة 43.5 %.

ومن خلال المعادلة أيضا يتضح بأن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (0.732-)، ومعنوي ،حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر ب (3,883) وهي أكبر من القيمة المجدولة (2,042)،و هذا ما يدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، أي أنه عن حدوث أي صدمة قد يستغرق معدل النمو الاقتصادي (1/0.732) سنة حتى يصل الى وضع التوازن في المدى الطويل .

كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة المساوية لـــ (3,88) أكبر من القيمة المجدولة البالغة (2,51) و هذا يدل على أن النموذج معنوي إجمالا، أي احتمال وجود علاقة بين متغيرات النموذج المفسرة و نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص معنوية معاملات المتغيرات المفسرة فهي معنوية للمتغيرة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (dcp/Gdp) فقط ، حيث أن القيمة الإحصائية المحسوبة لستيودنت (t_c)بالقيمة المطلقة (2,714) أكبر من القيمة المجدولة (2,51) عند مستوى معنوية 5% ، أما بقية المتغيرات والحد الثابت فهي غير معنوية إحصائيا في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

كما وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة في الأجل القصير تكتسي الطابع الايجابي بين مؤشرات القطاع المالي و النمو الاقتصادي بدرجة تأخير واحدة (إبطاء سنة) ، حيث أن الزيادة في السنة الحالية بوحدة واحدة لكل من المتغيرة نسبة النقود إلى الناتج $(M2/GDP)$و نسبة الائتمان لممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج (DCP/GDP)، تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في السن ة المقبلة على التوالي ب (0.14% و 0.15%)، ولكن معاملات الارتباط لهذه المتغيرات المالية غير معنوية.

خلاصة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل بتحليل نتائج الاختبارات المتعددة بين المتغيرات المستخدم ـــة في هذا التحليل لحالـة الجزائر للفترة (1980-2012)، وقد دلت الدراسة التطبيقية على مايلي :

- أشارت نتائج تحليل معاملات الارتباط بين معدل نمو الناتـــج المحلي الإجمـــالي والمتغيرات الماليـــة حجـــم الوساطة المالية (M2/GDP) والائتمان الممنوح للقطاع الخـــاص (dcp/Gdp) إلى وجود ارتبـــاط عكسي ضعيف في مجمل فترة الدراسة.
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمـــالي إلى نسبة القروض الموجهة للقطـــاع الخـــاص. السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في مستواهـــا الأصلي ولكنها مستقرة بعد إجراء الفروقات الأولى. وج ود عدد محدود وضعيف من علاقـــات الارتبـــاط و السببيـــة بين أزواج المتغيرات الحقيقيـــة والماليـــة. بينت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك إلى نتيجة مفادها وجود تكاملين مشتركين، مما يعني وجود توليفة خطية بين المتغيرات محل الدراسة، وتأكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ولكنها ليست بالعلاقة الهامة كون معنوية معاملات المتغيرات صغيرة نسبيا وليست معنوية.

خاتمة عامة:

من خلال هذه الدراسة سعينا إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي و معدل النمو الاقتصادي للجزائر على امتداد الفترة (1980-2012)، ولأجل ذلك قدمنا ثلاثة فصول في هذه الدراسة حيث الفصل الأول والثاني يشكلان الجزء النظري من الدراسة، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لأهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي أبرزنا من خلالها أهم محددات النمو الاقتصادي، ومن أهم تلك النظريات نجد النظرية الكلاسيكية حول النمو التي بحثت في أسباب النمو الطويل الأجل، وقد أرجع أصحاب هذا الفكر بأن أسباب النمو تعود إلى تقسيم العمل، أرباح الرأسماليين وكذا فائض القيمة بالاعتماد على القطاع الصناعي.

في حين قامت النظرية الكترية على نقد النظرية الكلاسيكية، و اعتبرت أن مشكلة الاقتصاد تكمن في الطلب، وعلى هذا الأساس ينادون إلى تحفيز الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، بينما النظرية النيوكلاسيكية أرجعت النمو في الأجل الطويل إلى عوامل خارجية مثل معدل نمو السكان ومعدل التقدم التكنولوجي والابتكار، فهذه العوامل الخارجية تعمل على عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمارات، كما قد جاءت نماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة التي اعتبرت الأساس النظري لمعظم الدراسات الحديثة واعتبرت الأهم في تفسير النمو، حيث أنها أرجعت أسباب النمو الاقتصادي إلى عوامل داخلية (النمو النابع من الداخل) ، وقد اعتبرت التقدم التكنولوجي للدولة الذي ينبع من خلال ثروتها البشرية، حيث يعتبر رأس المال البشري المتغير المؤثر على دالة الإنتاج، بحيث أن زيادة المعارف، المهارات والابتكارات التي تحقق التقدم التكنولوجي، تنعكس إيجابا على الناتج وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي .

أما بالنسبة للفصل الثاني من هذه الدراسة فقد تطرقنا للتأصيل النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى قمنا بتسليط الضوء على العلاقة بينهما من خلال الدراسات التطبيقية السابقة، حيث اختلفت نتائج الدراسات النظرية و التطبيقية في تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين القطاعين الحقيقي والمالي، حيث يرى الكلاسيك بأن العلاقة السببية ذات اتجاه واحد من المتغيرات الحقيقية إلى المتغيرات النقدية، ومن خلال النظرية الكمية للنقود، فإن أي ارتفاع أو انخفاض في كمية النقود يؤدي إلى تغير الأسعار في نفس الاتجاه، إذ يرى أصحاب الفكر التقليدي بأن الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية ليس له أي أثر على النمو الاقتصادي سوى توفير الخدمات المالية للقطاعات الحقيقية، في حين يرى الكينزيون وجود علاقة غير مباشرة من خلال تغيرات سعر الفائدة، وآلية انتقال العلاقة تكمن في

الكفاية الحدية لرأس المال، كما جاءت أفكار الكيتريون الجدد ب تفسيرات جديدة لميكانيكية الانتقال بين القطاعين النقدي والحقيقي في الاقتصاد، من خلال ترتيب الأصول في المحافظ المالية للأفراد، وعلى أساس ذلك تؤدي زيادة عرض النقود إلى انخفاض سعر الفائدة، وهو الأمر المحفز للإنفاق الاستثماري، مما يؤثر إيجابا على معدلات النمو، بينما عند النقديين العلاقة بين القطاع المالي و النمو الاقتصادي تختلف في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير توجد علاقة ، أما في الأجل الطويل لا توجد علاقة، حيث أنه في الأجل الطويل لا يتأثر مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي بكمية النقود، وإنما أثر النقود يكون على المستوى العام للأسعار، أما في الأجل القصير فإن هناك علاقة سببية حيث يتأثر النشاط الاقتصادي بتغيرات عرض النقود، في حين ارتكزت النظرية النيوكلاسيكية في محددات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل إلى عوامل خارجية،كما أنها ركزت على أهمية التقدم التقني في تعويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال ومن ثم تحديد النمو طويل الأجل، وهذه العوامل الخارجية التي تأتي من خارج النظام الاقتصادي لا يمكن التأثير عليها من خلال أدوات السياسة الاقتصادية، وهو ما يعني أن أي محاولات للقطاع المالي لتحفيز معدلات الادخار وتوجيهه إلى استثمارات ، لن يكون له أي أثر طويل الأجل على النمو ، أمّا على مستوى الأجل القصير، أي خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدول، من أجل الوص ـــول إلى معدلات النم ـــو الثابت، فإن القطاع المالي يستطيـــع التأثير على معدلات الادخ ـــار ومن ثم توفير موارد مالي ـــة لتمويل الاستثمارات التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

أما عن التوجهات الجديدة التي بحثت في تفسير النمو الاقتصادي، نجد المحاولة الجريئة لنمـــاذج النمـــو الداخلي، التي عالجت محددات النمو داخلياً وليس كمعطيات أو محددات خارجيـــة حسب نظريات النمـــو الداخلي، حيث برهنت هـــذه النماذج والنظريات أنه يمكن أن يتحقق النمـــو الاقتصادي بعوامل داخليـــة وليس بفعـــل تأثيرات خارجيـــة، حيث أنـــه يمكـــن التفضيل بين رأس المـــال البشري، التطور التكنولوجي، توزيع الدخل وكذا التغيرات المؤسسية أن تؤثر على النمو الاقتصادي، أي أن القطاع المالي يستطيـــع التأثير على النمو الاقتصادي من خلال تغيير أحد العوامل والمحددات الداخلية، كتغيير إنتاجية رأس المال أو من خـــلال تحسين كفاءة النظام المالي من حيث نوعية الخدمات أو التأثير على معدل الادخار...الخ.

كما يعود سبب البحث في النمو النابع من الداخل إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الـدول التي تحقق نسب نمو سكاني ضعيفة، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو الاقتصادي ما بين البلدان.

أما على المستوى التطبيقي فهناك تباين في النتائج التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية في تحديد نوع العلاقة واتجاه السببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي في أيهما السبب ؟ وأيهما الأثر؟.

فهناك عديد من الدراسات التي أيدت الدور القطاع المالي في النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك دراسات أخرى عارضت هذا الطرح، فرغم تأكيد العديد من الاقتصاديين على الدور الفعال للقطاع المالي في النمو الاقتصادي، فقد شكك البعض الآخر في أهمية القطاع لعملية النمو، حتى أن الدراسات المؤيدة لوجود العلاقة السابقة اختلفت في تحديد اتجاهها، وعلى ضوء نتائج هذا الفصل نؤكد صحة الفرضية الأولى والثانية فوجود نظام مالي متطور يمكنه أن يسهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمار شريطة أن يكون هذا القطاع متطورا وذا كفاءة في القيام بوظائفه من خلال القيام بوظيفة الوساطة المالية وإدارة المخاطر، حيث تخفض وحدات الوساطة المالية من مخاطر المعاملات وتعمل على زيادة معدل التراكم الرأسمالي، وبتطور القطاع المالي ومؤسساته تزداد القدرة على انتقاء المشروعات ومتابعة أدائها، وعلى العكس من ذلك إذا كان القطاع المالي غير كفئ، مما يعني ضعف الوساطة المالية، وبالتالي ضعف الادخار وتحويل الأموال نحوى الاكتناز بدلا من تمويل الاستثمارات ، هذا من شانه أن يؤثر بشكل سلبي و مباشر على النمو الاقتصادي .

وفي ما يخص الفصل الثالث من الدراسة خصص للجزء التطبيقي والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث أن المبحث الأول تناولنا فيه واقع مؤشرات القطاع المالي والنموالاقتصادي للجزائر، والمبحث الثاني قمنا فيه بتحليل علاقات الارتباط و السببية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الحقيقية مع المتغيرات المالية في الجزائر ، وقد بينت النتائج أن علاقات الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وَالمتغيرات المالية الرئيسية خلال الفترة محل الدراسة، هي علاقة عكسية ضعيفة و غير دالة، كما بينت اختبارات "جرانجر" للسببيـــة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى المتغيرة المالية التي تمثل نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (DCC / gdp).

أما عن المبحث الثالث فقد قمنا بدراسة قياسية لتأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM)، وقد دلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ولكنها ليست بالعلاقة الهامة كون معنوية معاملات المتغيرات صغيرة من جهة، وليست معنوية من جهة أخرى، ماعدا المتغيرة المالية التي تمثل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (Dcp/Gdp) فقد جاءت معنوية ولكن بمعامل صغير في حالة الأجل الطويل، وذات معامل صغير جدا يقترب من الصفر في حالة الأجل القصير، و لهذا قد فشل النموذج في إيجاد ارتباط واضح ومفسر بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال ما وقفنا عليه من دراستنا حاولنا أن نعطي بعض الاقتراحات لخصناها في مايلي:

- ✓ عصرنة منظومة الإعلام وتوفير الشفافية لدى المؤسسات المالية حتى يتسنى لنا معرفة آخر المعطيات والإحصاءات الاقتصادية التي تساعد العملاء الاقتصاديين على اتخاذ القرارات الصائبة وكذا الاستشراف. الاهتمام برصد وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية الحقيقية والمالية منها، ومحاولة تفعيل وتقوية العلاقة بين هذه المتغيرات، مما ينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي ككل.
- ✓ تشجيع عمليات الادخار وخاصة صغار المدخرين بمساهمة وتحفيز القطاع المالي، وذلك بتجميع المدخرات وتحويلها إلى رؤوس أموال توظف في الاستثمارات الأكثر إنتاجية.
- ✓ على واضعي السياسة الاقتصادية الابتعاد عن السياسات المالية الكابحة بما في ذلك تدخل حكومي أقل في تخصيص الائتمان.
- ✓ تأهيل المستخدمين الحاليين في القطاع المالي وتوظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية و الاتصال و الإعلام، و الحرص على إعداد برامج تكوين و تنظيم دورات تدريبية لتحسين مستوى الأداء.
- ✓ إعادة النظر في الكثير من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع المالي وذلك بفرض المزيد من الإعفاءات والحوافز المالية والضريبية التي تدعم التوجه نحوى تطوير القطاع المالي، وذلك من اجل تحفيز المدخرين بتعبئة مدخراتهم لدى المؤسسات المالية، ومن ثم إعادة توجيهها نحوى المشاريع الاستثمارية الناجعة.
- ✓ ضرورة تنشيط سوق الأوراق المالية وذلك بتحفيز المؤسسات الاقتصادية بدخول بورصة الجزائر للقيم المنقولة، بما يسمح بتعدد وتنوع المنتجات المالية وتعبئة الادخار، وتنويع مصادر التمويل التي تصب في مصلحة المشاريع الاستثمارية، كما ننوه على ضرورة العمل على تطوير السوق المالي بالاستناد على أسس علمية حديثة ومتطورة، وذلك بالاستعانة بخبرات علمية وتقنية ومعلوماتية و إدارية عالية.

قائمة المراجـــع

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية :**

أولا: الكتب

1 -أبو الفتوح علي الناقة أحمد، نظرية النقود و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية(مصر)،2001م.

2 -أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عمر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م

3 -اكرم حداد ، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، دار وائل للنشر ،الأردن،2005 م.

4- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى،1999م .

5- إيرينام أساذتشايا، **الكيترية الحديثة، تطور الكيترية و التركيب الكلاسيكي الجديد**، ترجمة عارف دليلة، دار الطبعة للطباعة والنشر، ببيروت الطبعة الأولى،1979 م.

6- أمين فؤاد, **الادخار وشهادات الاستثمار القاهرة**, البنك المركزي المصري, معهد الدراسات المصرفية 1965 م.

7- أسامة كامل، عبد الغني حامد،**النقود والبنوك** ، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية ، البحرين 2006م

8- البديري حسين جميل،**البنوك مدخل محاسبي وإداري**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2003م.

9- القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2008م.

10- الرفاعي أحمد حسين ، مناهج البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان، 1998م.

11- المان محمد الشريف، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي 1999م.

12- الموسوي ضياء مجيد ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر2002م.

13- الوالي محمود إبراهيم، علم المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.

14- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة الجزائر 2008م.

15- بخزاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2008م.

16- بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، طبعة أولى، 2006م.

17- تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر جانفي 1997م.

18- تومي صالح ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة الجزائر، جانفي،2013م.

19- روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود ومراجعة محمد ديودار، المنظمة العربية للترجمة، دار نشر أوكسفورد،ط2، بيروت، 2003م.

20- شذا جمال الخطيب ، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط 1 2002م.

21- صخري عمر، التحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005م.

22- صلاح الدين حسن السيسي، واقع القطاع المصرفي العربي و المصارف الشاملة، قضايا اقتصادية معاصرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ، 2002م.

23- عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2000 م.

24- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مدينة نصر، القاهرة، 2003م.

25- علي كساب، النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006م.

26- عبد الباسط وفاء ، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي** ، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، مصر، 2000م.

27- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2003م.

28- قدي عبد المجيد، **أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية**، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر ، 2009م.

29- محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001م.

30- سمير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، **المالية العامة**، القاهرة ، 2000م.

31- عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص، **أسواق المال(بنوك تجارية-أسواق الأوراق المالية-شركات تأمين-شركات استثمار)** ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000م.

32- عبد المنعم السيد علي ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، مطابع جامعة الموصل،الجزء الأول ،العراق 1984م.

33- شذا جمال الخطيب ، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال** ، مؤسسة طابا، الطبعة الأولى ، 2002م.

34- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996م.

35- سهير محمود معتوق،**النظريات والسياسات النقدية**، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1989م.

36- سامي خليل ، **النظريات والسياسات المالية والنقدية**، مؤسسة الكاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت 1982م.

37- موسى ادم عيسى ، **آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي** ،مجموعه البركة ، جدة ، 1993م.

38- عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007م.

39- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود المصارف والأسواق المالية**، دار النشر الحامد، الأردن، 2004م.

40- سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديث**،مطابع الأهرام ،مصر،1994م.

41- ناظم محمد نوري الشمري،**النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 1999م.

42- حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة المصارف**، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2000 م.

43- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان غظية ناصف ، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية ،2000م.

44- عثمان أبو حرب،**الاقتصاد الدولي** ،الطبعة الأولى،الأردن،2008م.

45- محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**،الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر الإسكندرية، 1998م.

46- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، القاهرة،2001 م.

47- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2007 م.

48- سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي ، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ،دار الكتاب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل،العراق ،1988م.

49- سولو روبرت، **نظرية النمو**، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الثانية 2000م.

50- داودي الطيب، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م.

51- نزار سعد الدين العيسى ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2001م.

52- عبلة عبد المجيد بخاري ،**التنمية والتخطيط الاقتصادي** ،دار جدة للنشر،2009م.

53- صلاح الدين نامق ،**نظريات النمو الاقتصادي** ، دار المعارف ،مصر،1966م.

54- عجيمية محمد عبد العزيز ،محمد علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية** ، قسم الاقتصاد ، مؤسسة الشهاب الجامعية،الإسكندرية،1996م.

ثانيا: الأطروحات و الرسائل العلمية

- **أطروحات الدكتوراه.**

1- وليد عبد الرحمن صديق ، **الادخار الإجباري ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة** رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،1982م.

2- رشا مصطفى مسعد عوض، **تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي**، مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2006م.

3- دراوسي مسعود ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر 2005م.

4 - صواليلي صدر الدين ،**النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006م.

❖ **رسائل الماجستير.**

1 -جنابي فتيحة ،**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة امحمد بوقرة بومرداس،2009 م.

2 -بودخدخ كريم ،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2010م.

3 -بيوض محمد العيد ،**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس،المغرب والجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011م.

4 -خير قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع** ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2003م.

5 -دحمان بن عبد الفتاح ، **محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لـــ FMI (حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1997م.

6 -عائشة مسلم ،**اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2007م.

7 -رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس-الجزائر -المغرب** رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،2008م.

8 -مصطفى بن ساحة ،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية ،2011م.

9 -شاهيناز جمال الدين محمد،**العلاقة بين سوق الأوراق المالية و النمو الاقتصادي مع التطبيق على الحالة المصرية**،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2003م.

10 -شاهيناز عطية علي عبد الكريم، مدى ملائمة سياسات الإصلاح الاقتصادي لمجابهة الآثار الناجمة عن اتفاق المشاركة المصرية الأوربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 2005م.

ثالثا : المجلات و الدوريات

1- إيمان عطية ناصف، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، ، الإسكندرية، 1999م.

2- خالد بن حمد بن عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، العدد 01، 2004م.

3- جودي عبد الكريم وباديس كمال رضوان ياسين، السياسة النقدية في الجزائر ، صندوق النقد العربي(معهد السياسات الاقتصادية)، سلسلة بحوث و حلقات عمل، أبو ظبي، العدد الثاني، 1996م.

4- حازم الببلاوي، إبراهيم كوم و محمد يسر برنية، المؤسسات المالية و تمويل التنمية و الاستثمار في الوطن العربي ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، 2005م.

5- شرين الحمداني ،عبد الكريم البطاينة، **العلاقة بين التبعية المالية ومعدل المنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد12كلية العلوم الادارية والمالية بجامعة البترا، عمان،الاردن ،2012م.

6- سيدي محمود ولد سيدي محمد، **المشاكل الهيكلية للتنمية**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا 1995.

رابعا: الملتقيات و المؤتمرات و الندوات العلمية:

1 -بن صالح العمر ابراهيم ، على شريف عبد الوهاب وردة،ورقة مقدمة للملتقى الرابع **،خدمات الوساطة المالية المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي - دراسة مقارنةمع الاقتصاد السعودي** ، كلية الاقتصاد والإدارة ،جامعة القصيم ، المملكة العربية السعودية،2007م

2- بلالطة مبارك، خباية عبد الله، بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بين الإمكانيات وبطء الإصلاحات ، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جامعة الجزائر، 14-15 نوفمبر، 2005م.

3- بن بوزيان محمد ، شكوري سيدي محمد، التحرر المالي وأثره على النحو الاقتصادي، حالة الجزائر الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، بشار، يومي 24-25 أفريل 2006م.

4- جابر محمد محمد عبد الجواد، تفعيل تكامل البورصات العربية لتدعيم التكامل العربي (مع الإشارة إلى بعض بورصات دول مجلس التعاون الخليجي) ، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة،2005م.

5- محمد بن سليمان الجاسر تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل ، ورقة مقدمة لندوة حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام2020م، أيام 23/19 أكتوبر ، الرياض 2002م.

6- فاروق زعيتر،**دور القطاع المصرفي في تنمية سوق رأس المال**،ورقة مقدمة للملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني ،2007م.

7- عمار حمد خلف،ورقة مقدمة ضمن الملتقى الثالث،**قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق** ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،2001م.

خامسا :التقارير والنشريات

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد: 2001م- 2012م.
- مجلس الشورى، **تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن موضوع السياسة النقدية والائتمانية في مصر**، دورة الانعقاد العادي الرابع 1983/11/22
- التقارير السنوية و النشرات الفصليّة لصندوق النقد العربي أعداد : 2001- 2012م

سادسا المراجع الالكترونية.

الموقع:www.amf.org

1- زياد فريز ، التطور المالي والنمو الاقتصادي، حالة الأردن ، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003م.

الموقع:www.amf.org

2- علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران، أتين فتح الله، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي ،حالة مصر 1974م-2002م، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أفريل 2004م.

الموقع:www.amf.org

3- عبد المنعم السيد علي، تقييم السياسة النقدية في الأردن خلال الفترة (1970م-1999م)، سلسلة أوراق بحثية، منشورات الدليل الإلكتروني للقانون العربي، الموقع: www.arablawinf.org

- المراجع باللغة الأجنبية:

A. Books:

1. Bourbonnais.Régis.et.Michel.terraza,**Analys.des.sériestzmporelles en économie ,** presse universitaires de France,paris,1998.
2. FREDERIC.Teulor, **croissance, crises et développement,** 7édition press universitaire, France , paris, 2001.
3. Gilbert Abraham ,**Frois , Dynamique économique**, 7 édition édition Dalloz, Paris, 1991.
4. Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, éditions du seuil, Paris, 1999.
5. Jean. Longatte et pascal. Vanhove, **economie jénerale** ,7édition Dunod , paris,2003 .
6. Louis. Laganace , **la croissance économique**, Presses universitaires de France, 1er édition ,paris, 1980.

B. **Journals:**

- AtjiR.and.Jovanovic, **StockMarkets and Development**,European Economic Review (37), International Journal of Business and Finance ,1994.

-Rousseau, Peter and Wachtel Paul, **Journal of Money, Credit and Banking**, 1998, Vol. 30 , p 4.

C. Reports:

- william Rolland SODJAHIN , **Impacts Du Devloppemen Des.Marches.boursiers.sur.lacroissance.économique.ou. Canada,** rapport de maîtrise de science économique, université de montreal, décembre, 2003.

- **مواقع الانترنت:**

- www.worldbank.com.
- www.imf.com.
- www.arablawinfo.org.
- www.amf.org.
- www.albankaldawli.org

الملاحـــق

الملحق رقم (01)

جدول تطور بعض المؤشرات المالية للاقتصاد الجزائري للفترة (1980–2012)

السنة	الكتلة النقدية (M_2)	أشباه النقود (QM)	الوساطة المالية (M2/GDP)	نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي (QM/GDP)	نسبة الائتمان المقدم للقاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي (DCP/GDP)
1980	93,5	19.4	57.5	11.9	48.5
1981	109.1	23.3	57.0	12.1	52.6
1982	137, 9	28.8	66.4	13.9	62.1
1983	165,9	32.2	71.0	13.8	65.0
1984	194,7	36.2	72.8	13.5	66.5
1985	223,8	47.2	76.8	16.2	68.7
1986	227,0	52.9	75.8	17.66	69.3
1987	257, 9	72.0	79.7	22.2	67.5
1988	293.0	87.0	83.8	24.9	68.1
1989	308,1	116.2	72.8	27.4	63.1
1990	343,3	138.0	61.7	24.8	56.1
1991	414,7	155.3	49.1	18.4	46.2
1992	544,5	152.0	52.0	14.5	7.2
1993	627.4	199.0	52.7	16.7	6.6
1994	723.6	247.7	48.6	16.6	6.5
1995	799.6	280.4	39.9	14.0	5.2
1996	919.6	326.0	35.7	12.7	5.4
1997	1081.5	410.0	38.9	14.7	3.9
1998	1287.9	766.1	45.5	27.1	4.6
1999	1463.4	884.0	45.0	27.2	5.4
2000	1659.2	974.3	40.4	23.8	6.0
2001	2473.5	1235	54.3	29.0	8.1
2002	2901.5	1485.2	60.3	32.7	12.3
2003	3354.3	1723.9	60.3	31.5	11.4
2004	3738.0	1577.5	56.7	25.6	11.11
2005	4146.9	1626.1	50.1	21.5	12.0
2006	4827.6	1644.5	53.3	19.3	12.4
2007	5994.6	1740.2	60.0	18.7	13.4
2008	6955.9	1978.9	58.8	18.0	13.1
2009	6718.8	2441.7	67.4	22.2	16.6
2010	7545.2	2506.2	62.9	20.9	15.6
2011	8895.1	2599.1	61.3	17.9	14.0
2012	9664.4	2685.2	61.0	17.0	14.5

المصدر : البنك الدولي .www.albankaldawli.org./indicator/économie et croissance. 25/12/2013

الملحق رقم (02)

جدول تطور بعض المؤشرات للقطاعين المالي والحقيقي للاقتصاد الجزائري للفترة (1980–2012)

السنة	سعر الفائدة على القروض (CI)	سعر الفائدة على الودائع (DI)	نسبة الاستهلاك العائلي بالنسبة للناتج الإجمالي (C/GDP)	نسبة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للناتج الإجمالي (I/GDP	الائتمان المحلي للقطاع المصرفي من إجمالي الناتج المحلي (DCP/GDP)
1980	2.7	3.0	41.7	39.1	61.6
1981	2.7	3.0	44.2	37.0	58.7
1982	2.7	3.0	44.6	37.2	70.9
1983	2.7	3.0	44.1	37.6	78.2
1984	2.7	3.0	50.6	35.1	82.7
1985	2.7	3.0	51.9	34.6	85.0
1986	5.5	4.0	57.8	33.6	93.3
1987	5.5	4.0	57.1	27.6	95.2
1988	5.5	4.0	59.3	27.6	91.4
1989	5.5	8.0	61.8	30.1	90.6
1990	11.2	8.0	56.8	28.6	78.4
1991	12.2	8.0	47.9	31.8	59.6
1992	14	8.0	51.8	30.1	55.4
1993	14	8.0	54.9	29.1	59.0
1994	16	12.0	55.6	30.1	47.2
1995	18.4	16.58	55.1	31.0	45.0
1996	19	14.5	52.7	25.7	38.3
1997	15.7	12.6	51.4	22.4	38.6
1998	11.5	9.1	55.0	27.1	41.4
1999	10.7	8.2	51.6	28.5	45.8
2000	10	7.5	41.6	25.0	28.3
2001	9.5	6.2	43.7	26.8	36.3
2002	8.6	5.3	44.0	30.7	37.9
2003	8.1	5.2	40.5	30.3	31.4
2004	8	3.6	38.6	33.3	21.7
2005	8	1.9	33.8	31.7	7.4
2006	8	1.8	31.7	30.1	3.9
2007	8	1.8	31.7	34.5	3.4
2008	8	1.8	30.1	37.4	12.6
2009	8	1.8	37.6	46.9	9.1
2010	8	1.8	34.3	41.4	6.5
2011	8	1.8	31.3	37.9	4.5
2012	8	1.8	32.9	37.4	2.1

المصدر البنك الدولي .www.albankaldawli.org./indicator/économie et croissance. 25/12/2013

الملحق رقم (03):

معاملات الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و المتغيرات المالية

	GDPG	M2GDP	QMGDP	DCPGDP	CI	DI
	GDPG	M2GDP	QMGDP	DCPGDP	CI	DI
GDPG	1.000000	-0.346955	-0.133508	-0.061680	0.426630	0.442919
M2GDP	-0.346955	1.000000	0.089272	0.779586	-0.770088	-0.635711
QMGDP	-0.133508	0.089272	1.000000	-0.201033	-0.006247	-0.051970
DCPGDP	-0.061680	0.779586	-0.201033	1.000000	-0.697119	-0.331462
CI	0.426630	-0.770088	-0.006247	-0.697119	1.000000	0.825554
DI	0.442919	-0.635711	-0.051970	-0.331462	0.825554	1.000000

المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

الملحق رقم (04):

معاملات الارتباط بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي و المتغيرات المالية محل الدراسة

	CGDP	M2GDP	QMGDP	DCPGDP	CI	DI
CGDP	1.000000	0.107324	0.021747	0.390052	0.229083	0.620477
M2GDP	0.107324	1.000000	0.089272	0.779586	-0.770088	-0.635711
QMGDP	0.021747	0.089272	1.000000	-0.201033	-0.006247	-0.051970
DCPGDP	0.390052	0.779586	-0.201033	1.000000	-0.697119	-0.331462
CI	0.229083	-0.770088	-0.006247	-0.697119	1.000000	0.825554
DI	0.620477	-0.635711	-0.051970	-0.331462	0.825554	1.000000

المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

الملحق رقم (05):

معاملات الارتباط بين الإنفاق الاستثماري الثابت و المتغيرات المالية محل الدراسة

	IGDP	M2GDP	QMGDP	DCPGDP	CI	DI
IGDP	1.000000	0.411784	-0.296182	0.211453	-0.521592	-0.649353
M2GDP	0.411784	1.000000	0.089272	0.779586	-0.770088	-0.635711
QMGDP	-0.296182	0.089272	1.000000	-0.201033	-0.006247	-0.051970
DCPGDP	0.211453	0.779586	-0.201033	1.000000	-0.697119	-0.331462
CI	-0.521592	-0.770088	-0.006247	-0.697119	1.000000	0.825554
DI	-0.649353	-0.635711	-0.051970	-0.331462	0.825554	1.000000

المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

الملحق رقم (06):

جدول اختبار السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وَالمتغيرات المالية الرئيسية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/31/14 Time: 15:30
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0878	2.67497	31	DI does not Granger Cause GDPG
0.9243	0.07895		GDPG does not Granger Cause DI
0.0113	5.34675	31	CI does not Granger Cause GDPG
0.4783	0.75879		GDPG does not Granger Cause CI
0.6727	0.40255	31	DCPGDP does not Granger Cause GDPG
0.0039	6.91049		GDPG does not Granger Cause DCPGDP
0.2135	1.63978	31	M2GDP does not Granger Cause GDPG
0.9315	0.07113		GDPG does not Granger Cause M2GDP
0.1598	1.96981	31	QMGDP does not Granger Cause GDPG
0.3057	1.24097		GDPG does not Granger Cause QMGDP

المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5.

الملحق رقم (07)

جدول اختبار السببية بين الإنفاق الاستهلاكي العائلي وَالمتغيرات المالية الرئيسية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/31/14 Time: 16:19
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Prob.	**F-Statistic**	**Obs**	**Null Hypothesis:**
0.5793	**0.55751**	**31**	**CI does not Granger Cause CGDP**
0.3756	**1.01702**		**CGDP does not Granger Cause CI**
0.1686	**1.90758**	**31**	**DCPGDP does not Granger Cause CGDP**
0.0179	**4.71352**		**CGDP does not Granger Cause DCPGDP**
0.8428	**0.17219**	**31**	**DI does not Granger Cause CGDP**
0.1116	**2.38866**		**CGDP does not Granger Cause DI**
0.3567	**1.07269**	**31**	**M2GDP does not Granger Cause CGDP**
0.1475	**2.06174**		**CGDP does not Granger Cause M2GDP**
0.0077	**5.91015**	**31**	**QMGDP does not Granger Cause CGDP**
0.7865	**0.24238**		**CGDP does not Granger Cause QMGDP**

المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

الملحق رقم (08)

جدول اختبار السببية بين الإنفاق الاستثماري الثابت وَالمتغيرات المالية الرئيسية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/31/14 Time: 16:39
Sample: 1980 2012
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4019	0.94414	31	M2GDP does not Granger Cause IGDP
0.0284	4.09582		IGDP does not Granger Cause M2GDP
0.9537	0.04745	31	QMGDP does not Granger Cause IGDP
0.0482	3.41497		IGDP does not Granger Cause QMGDP
0.3855	0.98892	31	CI does not Granger Cause IGDP
0.1834	1.81150		IGDP does not Granger Cause CI
0.0391	3.68067	31	DI does not Granger Cause IGDP
0.5734	0.56818		IGDP does not Granger Cause DI
0.8003	0.22470	31	DCPGDP does not Granger Cause IGDP
0.2137	1.63831		IGDP does not Granger Cause DCPGDP

المصدر : من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

ملحق رقم (09)

جداول اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (D(GDpg

Null Hypothesis: DGDPG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.251067	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDPG)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 12:24
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDPG(-1)	-1.731671	0.238802	-7.251067	0.0000
D(DGDPG(-1))	0.579263	0.162260	3.570197	0.0014
C	2.816316	4.328418	0.650657	0.5210
@TREND(1980)	-1.569854	0.421832	-3.721514	0.4854

R-squared	0.698192	Mean dependent var	-0.086667
Adjusted R-squared	0.663368	S.D. dependent var	18.06516
S.E. of regression	10.48141	Akaike info criterion	7.660649
Sum squared resid	2856.357	Schwarz criterion	7.847475
Log likelihood	-110.9097	F-statistic	20.04916
Durbin-Watson stat	2.075664	Prob(F-statistic)	0.000001

Null Hypothesis: DGDPG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.297992	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDPG)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDPG(-1)	-1.726462	0.236430	-7.297992	0.0000
D(DGDPG(-1))	0.570633	0.160277	3.559559	0.0014
C	0.688560	0.139596	4.932519	0.9713

R-squared	0.692379	Mean dependent var	-0.086667
Adjusted R-squared	0.669592	S.D. dependent var	18.06516
S.E. of regression	10.38406	Akaike info criterion	7.613061
Sum squared resid	2911.376	Schwarz criterion	7.753180
Log likelihood	-111.1959	F-statistic	30.38612
Durbin-Watson stat	2.031565	Prob(F-statistic)	0.000000

Null Hypothesis: DGDPG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.431738	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DGDPG)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DGDPG(-1)	-1.725375	0.232163	-7.431738	0.0000
D(DGDPG(-1))	0.570500	0.127390	4.478373	0.0011

R-squared	0.692364	Mean dependent var	-0.086667
Adjusted R-squared	0.681377	S.D. dependent var	18.06516
S.E. of regression	10.19720	Akaike info criterion	7.546443
Sum squared resid	2911.518	Schwarz criterion	7.639856
Log likelihood	-111.1966	Durbin-Watson stat	2.031560

المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

ملحق رقم (10)

جداول اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(M2/GDp)

Null Hypothesis: DM2GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.839493	0.0281
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DM2GDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 15:15
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2GDP(-1)	-0.858869	0.223693	-3.839493	0.0007
D(DM2GDP(-1))	0.169079	0.184240	0.917710	0.3672
C	-1.460487	2.530082	-0.577249	0.5687
@TREND(1980)	0.723690	0.231950	3.120025	0.5815

R-squared	0.411201	Mean dependent var	-0.323333
Adjusted R-squared	0.343262	S.D. dependent var	7.579586
S.E. of regression	6.142447	Akaike info criterion	6.591889
Sum squared resid	980.9711	Schwarz criterion	6.778716
Log likelihood	-94.87834	F-statistic	6.052656
Durbin-Watson stat	2.077683	Prob(F-statistic)	0.002877

Null Hypothesis: DM2GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.873667	0.0061
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DM2GDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 15:21
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2GDP(-1)	-0.864952	0.220714	-3.873667	0.0006
D(DM2GDP(-1))	0.165627	0.181773	0.911174	0.3703
C	-0.194717	0.050971	3.820152	0.8618

R-squared	0.404145	Mean dependent var	-0.323333
Adjusted R-squared	0.360000	S.D. dependent var	7.579586
S.E. of regression	6.063633	Akaike info criterion	6.537135
Sum squared resid	992.7263	Schwarz criterion	6.677254
Log likelihood	-95.05702	F-statistic	9.156520
Durbin-Watson stat	2.053001	Prob(F-statistic)	0.000921

Null Hypothesis: DM2GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.950207	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DM2GDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DM2GDP(-1)	-0.856202	0.216749	-3.950207	0.0005
D(DM2GDP(-1))	0.970276	0.178551	4.426064	0.3594

R-squared	0.403463	Mean dependent var	-0.323333
Adjusted R-squared	0.382168	S.D. dependent var	7.579586
S.E. of regression	5.957776	Akaike info criterion	6.471612
Sum squared resid	993.8626	Schwarz criterion	6.565025
Log likelihood	-95.07418	Durbin-Watson stat	2.049727

المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

ملحق رقم (11)

جداول اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة (D(DCP/GDp

Null Hypothesis: DDCPGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.040604	0.1385
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDCPGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 15:34
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPGDP(-1)	-0.673012	0.221341	-3.040604	0.0053
D(DDCPGDP(-1))	-0.098190	0.185955	-0.528030	0.6020
C	-3.563176	3.159218	-1.127866	0.2697
@TREND(1980)	0.476716	0.160411	2.965599	0.0046

R-squared	0.404865	Mean dependent var	-0.300000
Adjusted R-squared	0.336197	S.D. dependent var	9.304123
S.E. of regression	7.580464	Akaike info criterion	7.012589
Sum squared resid	1494.046	Schwarz criterion	7.199416
Log likelihood	-101.1888	F-statistic	5.895876
Durbin-Watson stat	2.060357	Prob(F-statistic)	0.003286

Null Hypothesis: DDCPGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.001947	0.0461
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDCPGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 15:51
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPGDP(-1)	-0.659174	0.219582	-3.001947	0.0057
D(DDCPGDP(-1))	-0.101108	0.184949	-0.546680	0.5891
C	-1.167347	0.295099	-3.956771	0.4123

R-squared	0.388432	Mean dependent var	-0.300000
Adjusted R-squared	0.343131	S.D. dependent var	9.304123
S.E. of regression	7.540755	Akaike info criterion	6.973161
Sum squared resid	1535.301	Schwarz criterion	7.113281
Log likelihood	-101.5974	F-statistic	8.574418

Null Hypothesis: DDCPGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.913357	0.0050
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDCPGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 15:55
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPGDP(-1)	0.625008	0.214532	-2.913357	0.0070
D(DDCPGDP(-1))	-0.894923	0.183133	-4.886731	0.5335

R-squared	0.372723	Mean dependent var	-0.300000
Adjusted R-squared	0.350320	S.D. dependent var	9.304123
S.E. of regression	7.499375	Akaike info criterion	6.931857
Sum squared resid	1574.738	Schwarz criterion	7.025270
Log likelihood	-101.9779	Durbin-Watson stat	2.017425

المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

ملحق رقم (12)

جداول اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D(I/GDp)

Null Hypothesis: DIGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.132177	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/29/14 Time: 11:36
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIGDP(-1)	-1.442457	0.281061	-5.132177	0.0000
D(DIGDP(-1))	0.343827	0.193316	1.778580	0.0870
C	-2.064916	1.446633	-1.427393	0.1564
@TREND(1980)	0.210089	0.075338	2.788637	0.1231

R-squared	0.583075	Mean dependent var	-0.023333
Adjusted R-squared	0.534968	S.D. dependent var	4.882741
S.E. of regression	3.329701	Akaike info criterion	5.367208
Sum squared resid	288.2596	Schwarz criterion	5.554034
Log likelihood	-76.50812	F-statistic	12.12042
Durbin-Watson stat	2.072123	Prob(F-statistic)	0.000038

Null Hypothesis: DIGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.751358	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/29/14 Time: 11:39
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIGDP(-1)	-1.283017	0.270032	-4.751358	0.0001
D(DIGDP(-1))	0.248236	0.188939	1.313847	0.2000
C	2.674153	0.625203	4.277251	0.9662

R-squared	0.542356	Mean dependent var	-0.023333
Adjusted R-squared	0.508456	S.D. dependent var	4.882741
S.E. of regression	3.423298	Akaike info criterion	5.393726
Sum squared resid	316.4122	Schwarz criterion	5.533845
Log likelihood	-77.90588	F-statistic	15.99891
Durbin-Watson stat	1.996056	Prob(F-statistic)	0.000026

Null Hypothesis: DIGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.838671	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/29/14 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIGDP(-1)	-1.282749	0.265104	-4.838671	0.0000
D(DIGDP(-1))	0.868164	0.185489	4.680375	0.1919

R-squared	0.542326	Mean dependent var	-0.023333
Adjusted R-squared	0.525979	S.D. dependent var	4.882741
S.E. of regression	3.361726	Akaike info criterion	5.327127
Sum squared resid	316.4337	Schwarz criterion	5.420540
Log likelihood	-77.90690	Durbin-Watson stat	1.996077

المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

الملحق رقم (13)

جداول اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة D((M+X) /GDp)

Null Hypothesis: DOPENGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.288938	0.0102
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DOPENGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 16:49
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOPENGDP(-1)	-1.056127	0.246011	-4.288938	0.0002
D(DOPENGDP(-1))	0.278503	0.188808	1.475058	0.1522
C	-1.477887	2.274340	-0.649809	0.5215
@TREND(1980)	0.387064	0.117979	3.280787	0.4243

R-squared	0.456390	Mean dependent var	0.106667
Adjusted R-squared	0.393665	S.D. dependent var	6.838226
S.E. of regression	5.324755	Akaike info criterion	6.306176
Sum squared resid	737.1784	Schwarz criterion	6.493003
Log likelihood	-90.59264	F-statistic	7.276125
Durbin-Watson stat	2.005854	Prob(F-statistic)	0.001065

Null Hypothesis: DOPENGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.271064	0.0022
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DOPENGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 16:40
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOPENGDP(-1)	-0.994068	0.232745	-4.271064	0.0002
D(DOPENGDP(-1))	0.246186	0.183393	1.342390	0.1906
C	0.190898	0.048324	3.950367	0.8449

R-squared	0.442613	Mean dependent var	0.106667
Adjusted R-squared	0.401326	S.D. dependent var	6.838226
S.E. of regression	5.291013	Akaike info criterion	6.264536
Sum squared resid	755.8600	Schwarz criterion	6.404656
Log likelihood	-90.96804	F-statistic	10.72018
Durbin-Watson stat	2.016540	Prob(F-statistic)	0.000374

Null Hypothesis: DOPENGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.342427	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DOPENGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 16:54
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DOPENGDP(-1)	-0.992811	0.228630	-4.342427	0.0002
D(DOPENGDP(-1))	0.882337	0.180136	4.898116	0.1845

R-squared	0.441808	Mean dependent var	0.106667
Adjusted R-squared	0.421873	S.D. dependent var	6.838226
S.E. of regression	5.199424	Akaike info criterion	6.199313
Sum squared resid	756.9521	Schwarz criterion	6.292726
Log likelihood	-90.98970	Durbin-Watson stat	2.014057

المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

الملحق رقم (14)

جداول اختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلسلة $D(Inf_t)$

Null Hypothesis: DINFT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.978265	0.0207
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINFT)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 17:28
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINFT(-1)	-0.994658	0.250023	-3.978265	0.0005
D(DINFT(-1))	0.157841	0.184171	0.857034	0.3993
C	0.704080	2.215472	0.317801	0.7532
@TREND(1980)	-0.342060	0.113605	-3.010974	0.7667

R-squared	0.455407	Mean dependent var	0.416667
Adjusted R-squared	0.392569	S.D. dependent var	6.891028
S.E. of regression	5.370718	Akaike info criterion	6.323366
Sum squared resid	749.9599	Schwarz criterion	6.510192
Log likelihood	-90.85049	F-statistic	7.247360
Durbin-Watson stat	1.922911	Prob(F-statistic)	0.001090

Null Hypothesis: DINFT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.036233	0.0041
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINFT)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 17:31
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINFT(-1)	-0.990492	0.245400	-4.036233	0.0004
D(DINFT(-1))	0.163724	0.190643	0.861451	0.4020
C	0.106260	0.024166	4.398907	0.9132

R-squared	0.453508	Mean dependent var	0.416667
Adjusted R-squared	0.413027	S.D. dependent var	6.891028
S.E. of regression	5.279502	Akaike info criterion	6.260180
Sum squared resid	752.5749	Schwarz criterion	6.400300
Log likelihood	-90.90270	F-statistic	11.20302
Durbin-Watson stat	1.916649	Prob(F-statistic)	0.000287

Null Hypothesis: DINFT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.126074	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DINFT)
Method: Least Squares
Date: 09/28/14 Time: 17:35
Sample (adjusted): 1983 2012
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINFT(-1)	-0.992294	0.240494	-4.126074	0.0003
D(DINFT(-1))	0.164300	0.033762	4.670226	0.3914

R-squared	0.453263	Mean dependent var	0.416667
Adjusted R-squared	0.433737	S.D. dependent var	6.891028
S.E. of regression	5.185529	Akaike info criterion	6.193961
Sum squared resid	752.9120	Schwarz criterion	6.287375
Log likelihood	-90.90942	Durbin-Watson stat	1.913367

المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5

الملحق رقم (15)

جدول نتائج إختبار التكامل المشترك بطريقة جوها نسن

Date: 12/04/14 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPG INFT M2GDP OPENGDP IGDP DCPGDP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.818025	127.8144	95.75366	0.0001
At most 1 *	0.607027	74.99401	69.81889	0.0182
At most 2	0.495143	46.03954	47.85613	0.0733
At most 3	0.321668	24.85165	29.79707	0.1668
At most 4	0.230659	12.81998	15.49471	0.1216
At most 5 *	0.140433	4.691124	3.841466	0.0303

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5.

الملحق رقم (16)

جدول تقدير النموذج VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/21/14 Time: 15:00
Sample (adjusted): 1982 2012
Included observations: 31 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2
GDPG2(-1)	1.000000	0.000000
INFT(-1)	0.000000	1.000000
M2GDP(-1)	-0.521208 (0.85074) [- 1.78810]	-28.98710 (17.7522) [-1.63288]
OPENGDP(-1)	-0.991803 (0.89077) [-4.48131]	80.24419 (18.5874) [4.31714]
IGDP(-1)	-0.953863 (2.00771) [- 2.46742]	-98.15035 (41.8943) [-2.34281]
DCPGDP(-1)	-0.469603 (0.39393) [-3.73058]	29.56322 (8.22009) [3.59646]
C	16.30262	-533.9223

Error Correction:	D(GDPG2)	D(INFT)	D(M2GDP)	D(OPENGDP)	D(IGDP)	D(DCPGDP)
CointEq1	-0.732880 (0.18871) [-3.88355]	0.278009 (0.51159) [0.54342]	-0.713746 (0.47570) [-1.50041]	-0.281207 (0.49959) [-0.56287]	-0.434973 (0.28025) [-1.55208]	0.662252 (0.63298) [1.04625]
CointEq2	-0.036549 (0.00920) [-3.97123]	0.012532 (0.02495) [0.50231]	-0.028356 (0.02320) [-1.22229]	-0.018626 (0.02436) [-0.76449]	-0.019307 (0.01367) [-1.41264]	0.031538 (0.03087) [1.02165]
D(GDPG2(-1))	0.002015 (0.17705) [0.01138]	-0.993909 (0.47998) [-2.07073]	0.325541 (0.44631) [0.72941]	-0.098076 (0.46872) [-0.20924]	-0.115802 (0.26294) [-0.44042]	0.228452 (0.59387) [0.38469]
D(INFT(-1))	0.132426 (0.08256) [1.60395]	0.143005 (0.22382) [0.63893]	-0.023154 (0.20812) [-0.11125]	0.085860 (0.21857) [0.39282]	0.101319 (0.12261) [0.82635]	-0.113400 (0.27693) [-0.40950]
D(M2GDP(-1))	0.149907 (0.07681) [1.95165]	-0.032843 (0.20823) [-0.15772]	0.341861 (0.19362) [1.76563]	0.139721 (0.20334) [0.68711]	0.332212 (0.11407) [2.91240]	0.716511 (0.25763) [2.78112]
D(OPENGDP(-1))	0.113633 (0.09856) [1.15298]	0.348928 (0.26718) [1.30598]	-0.406189 (0.24843) [-1.63499]	0.528085 (0.26091) [2.02399]	0.171343 (0.14636) [1.17068]	0.341924 (0.33057) [1.03434]
D(IGDP(-1))	-0.005443 (0.12727) [-0.04277]	0.122083 (0.34502) [0.35384]	-0.475992 (0.32082) [-1.48367]	0.090852 (0.33693) [0.26964]	-0.098153 (0.18901) [-0.51931]	-0.877920 (0.42689) [-2.05655]
D(DCPGDP(-1))	0.150248 (0.05535) [2.71441]	0.149027 (0.15005) [0.99315]	-0.014155 (0.13953) [-0.10145]	0.138102 (0.14654) [0.94245]	-0.030412 (0.08220) [-0.36997]	0.166067 (0.18566) [0.89447]
C	0.169646 (0.35475) [0.47822]	0.041440 (0.96169) [0.04309]	0.065584 (0.89423) [0.07334]	0.087858 (0.93914) [0.09355]	-0.057285 (0.52682) [-0.10874]	-1.227440 (1.18987) [-1.03157]

R-squared	0.585799	0.289634	0.560992	0.338085	0.458364	0.483627
Adj. R-squared	0.435181	0.031319	0.401352	0.097389	0.261406	0.295855
Sum sq. resids	82.74479	608.1031	525.7755	579.9165	182.4851	930.9065
S.E. equation	1.939362	5.257476	4.888649	5.134184	2.880065	6.504916
F-statistic	3.889290	1.121244	3.514119	1.404612	2.327215	2.575610
Log likelihood	-59.20459	-90.12063	-87.86584	-89.38500	-71.46365	-96.72075
Akaike AIC	4.400296	6.394879	6.249409	6.347419	5.191203	6.820694
Schwarz SC	4.816615	6.811198	6.665728	6.763738	5.607522	7.237013
Mean dependent	0.009677	-0.183871	0.129032	-0.025806	0.012903	-1.229032
S.D. dependent	2.580502	5.341791	6.318343	5.404071	3.351193	7.751946

Determinant resid covariance (dof adj.)	8951871.
Determinant resid covariance	1143615.
Log likelihood	-480.1430
Akaike information criterion	35.23503
Schwarz criterion	38.28804

المصدر: من إعداد الطالب (المعطيات مأخوذة من بيانات البنك الدولي، مؤشرات الاقتصاد والنمو)،بالاستعانة بمخرجات Eviews 5